

الاختلاف على المدار

وأثره في

بيان العسل

الواقعة في متون الأحاديث

[مباحث نظرية وأمثلة تطبيقية]



تأليف

عبدالباسط محمد السيد محمد

الاختلاف على المذاهب

وأثره في بيان العلل الواقعة في متون الأحاديث

[مباحث نظرية وأمثلة تطبيقية]

إعداد

عبدالباسط محمد السيد الأزهرى

إمام وخطيب بالأوقاف

دكتورة في علم الحديث بجامعة الأزهر





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله ذي القدرة والجلال، والنعم السابغة والإفضال، الذي منَّ علينا بمعرفته، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته، والذي يسر لنا طاعته، وجعلنا من أمة خاتم النبيين، السامي بفضلِهِ على سائر العالمين؛ فسبحانه إلهًا عزَّت قدرته وعَظُمَتْ حِكْمَتُهُ وَتَمَّتْ نِعْمَتُهُ.

أحمده حمداً لا مُنتَهَى لِعَدَدِهِ، وأشكره شُكْرًا يَسْتَجْلِبُ المَزِيدَ من فضله ومَدَدِهِ، وأشهد أن لا إلهَ إلاَّ الله وحده لا شريكَ له شهادة خُلِصَ في مُعْتَقَدِهِ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله الَّذِي نَبَعَ المَاءُ منْ بين أصابعِهِ، وأصْلِيَّ وأَسْلَمُ على آلِهِ وأزواجه وذريته وصَحْبِهِ وتابعِهِ.

أما بعد:

فلَمَّا كان الاشتغال بعلم الحديث والعناية به من أنفع العلوم وأجلها وأفضلها؛ صار لا يقوم به إلا أصحاب النفوس الشريفة والهمم العالية؛ لتشعب أسانيده، وتفرق أحاديثه في دواوين شتى، وكثرة مصنفاته، وتعدد أنواعه، واتصاله بسائر العلوم، قال ابن الصلاح رحمته الله: «إنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويُعْنَى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رُذَالَتُهُمْ وَسَفَلَتُهُمْ، وهو من أكثر العلوم توجُّهاً في فنونها، لا سيَّما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كَثُرَ غلطُ العاطلين منه من مصنِّفي الفقهاء وظهر الخلُّ في كلام المخلِّين به من العلماء»^(١).

(١) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٧٢).



ولم يقتصر المحدثون في التصنيف على جانب محدد من علم الحديث؛ بل تعددت مصنفاتهم شاملة جميع أنواعه، خاصة ما يتعلق ببيان أحوال الرواة والروايات؛ لا سيما في كتب الرجال والمسانيد، وما نتج عنها من معرفة أحوال هؤلاء الرواة من العدالة والضبط، ولا شك أن الحكم على ضبط الرواة عند المتقدمين كان يتطلب جهداً كبيراً في تتبع مرويات الرواة، ومقارنتها بما رواه الثقات الضابطين؛ لمعرفة مدى الموافقة أو المخالفة، وقد أظهرت هذه المصنفات جهد هؤلاء الأئمة في الحفاظ على السنة المشرفة؛ بمعرفة أحوال الرواة والروايات.

ومن هنا يتأكد لكل ذي عينين أن جهود الأئمة في التصنيف والرواية والنقد والحكم على الرواة والأحاديث لم تكن رمية بغير رام؛ إنما هو منهج علميٍّ سديدٌ توارثه المحدثون خلفاً عن سلف، ومن أهم أدوات هذا المنهج: الحكم على رجال الحديث عدالة وضبطاً، ومعرفة طبقاتهم في الرواية عن شيوخهم، ومعرفة تفرداتهم وما توبعوا عليه؛ لما لهذه المعرفة من أثر في قبول الحديث أو رده.

أما بالنسبة لعلم العلل فهو من أشرف علوم الحديث وأعلىها منزلة؛ لحفائه نسبياً ودقة ألفاظه واختصارها، وكذلك كثرته في أحاديث الثقات كما قال الحاكم: «وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً»^(١).

وقد نال علم العلل هذه المكانة الرفيعة بين علوم الحديث؛ لأن هذا العلم يتطلب جهداً كبيراً في تتبع الطرق، والتأمل في الروايات والطرق، والقراءة الواسعة في كتب السنة؛ لمعرفة منشأ العلة؛ وبذل الوسع في الجمع بين

(١) - «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢).



الوجوه المختلفة أو ترجيح وجه على آخر في شتى أنواع العلل، وذلك حسب المرجحات والقرائن المحيطة بالرواية، ولهذا لا يقبل إلا من العارف به الممارس له، قال ابن حجر رحمه الله: «وهذا الفن أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا مَنْ منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد من أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه: أن معرفة الاختلاف على المدار؛ أحد أركان علم علل الأحاديث، لأن أغلب صور الإعلال راجعة إليه، قال ابن حجر رحمه الله: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»^(٢) وهذا الاختلاف الذي نعنيه هو أن تتعدد الوجوه عن مدار الحديث فيختلف الرواة عن بعضهم كأن يرفع بعضهم الحديث ويوقفه آخرون، أو أن يوصله بعضهم ويرسله آخرون، أو أن ينفرد راو بوجه دون غيره، أو يزيد بعضهم فيه راوياً ويسقطه آخرون، وغير ذلك من أنواع الاختلاف؛ سواء كان ذلك الاختلاف في الإسناد أو في المتن أو فيهما معاً.

وقد صنف الأئمة المتقدمون في علم العلل، وخرجوا عددا كبيرا من الأحاديث المعللة في مصنفاتهم، وبينوا عللها بالتصريح تارة وبالإشارة تارة أخرى، كما أن مصنفاتهم في غير العلل تحوي أيضا تعليقات تبلغ حدا في الكثرة مثل مسند البزار والمعجم الأوسط - على سبيل المثال لا الحصر -، وأغلب هذا التعليل قائم على معرفة الاختلاف على المدار، ويتبين هذا بجلاء

(١) - «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص ٩٢).

(٢) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٥٩).



في كتابي العلل لابن أبي حاتم والدارقطني، ولذا يمكنني القول بأن علم علل الحديث علم قائم بنفسه مستقل بذاته من بين علوم الحديث، وهو جدير بالدراسة والفحص؛ خاصة في متون الأحاديث، بل هو من أهمها لأنه متعلق ببيان الراجح والمرجوح من الأحاديث.

قال الإمام النووي: «ومن أهم أنواع العلوم تحقيق الأحاديث النبويات، أعني: معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وعزيزها ومتواترها وآحادها وأفرادها، معروفها وشاذها ومنكرها ومعللها وموضوعها ومدرجها وناسخها ومنسوخها»^(١).

ومن المعلوم أن الحكم بوجود علة بالمتن لا يتأتى في هذه العصور إلا بجهد جهيد؛ لأنه لا يقوم به إلا الأئمة النقاد، ومن ثم فلا يمكن حينئذ إغفال أحكام الأئمة المتقدمين الموثقة في كتب العلل والرجال والسنن والمسانيد وغيرها، وعدم الاعتماد عليها في أمر التعليل. ولذا فدراسة الاختلاف على المدار وأثره في بيان العلل الواقعة في متون الأحاديث تتجلى أهميتها في الآتي:

- ١ - إظهار أهمية معرفة الاختلاف على المدار، كونها أحد المعارف التي يتوصل بها إلى معرفة علل المتون، والحكم على الحديث صحة وضعفا.
- ٢ - إظهار أهمية الوقوف على كلام النقاد في الحكم على متون الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالشدوذ أو الإدراج وغيرها من علل المتون المتعلقة بالاختلاف على المدار.
- ٣ - إبراز مكانة علم العلل، ومدى اهتمام الأئمة ببيان علل متون الأحاديث.

(١) - «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/٢).



❖ أسباب اختيار الموضوع:

- كما سبق من أهمية الموضوع، تتجلى أسباب اختيار الموضوع للأمور التالية:
- ١ - معرفة المراد من عبارة: « الاختلاف على المدار » وتحديد المقصود من هذا الإطلاق على الحديث بدقة، وبيان أثرها في المتن أو الإسناد.
 - ٢ - تعلق معرفة الاختلاف على المدار وعلل المتون بفقه الحديث وشرحه ودرايته، والترجيح بين الأحكام المختلف فيها؛ فبمعرفة المعلول والشاذ والمنكر والمدرج يستقيم فهم طالب الحديث.
 - ٣ - تعلق علل المتون بالأسانيد؛ حيث إن علة المتن لا تدرك إلا عن طريق الإسناد.
 - ٤ - ردُّ شبهات الحاقدين بأن المحدثين قد اهتموا بالسند دون المتن؛ وذلك ببيان بعض الأحاديث المعللة في متونها بالشذوذ أو الإدراج أو القلب وغيرها من علل المتون من خلال كلام الأئمة النقاد.

❖ خطة البحث:

وتتكون الخطة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس:

أولاً: المقدمة:

وذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له.

ثانياً: المباحث:

وتشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاختلاف على المدار، وصوره.

المبحث الثاني: وسائل إدراك العلة.

المبحث الثالث: أثر معرفة الاختلاف على المدار في الحكم على الحديث.

وقمت في هذا المبحث بذكر أمثلة تطبيقية لعلل وقعت في متون الحديث،

تبينت عللها من خلال معرفة الاختلاف على المدار، وهي كالآتي:

[١] مثال لزيادة لفظة في متن الحديث ليست منه.

[٢] مثال لرواية المتن بالمعنى مع الإخلال به.



[٣] مثال للإدراج في متن الحديث.

[٤] مثال لقلب المتن.

[٥] مثال لرواية الحديث من قوله ﷺ، مع أنه من فعله ﷺ.

[٦] مثال لرواية الحديث من فعله ﷺ، مع أنه من قوله ﷺ.

ثالثاً: الخاتمة والنتائج:

وتشتمل على النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث مع فهرس بأهم المصادر والمراجع.

وقد اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي الناقص في المباحث النظرية في التعريف وبيان الأنواع والأقسام؛ للوقوف على أقوال العلماء والمحدثين والنظر والتأمل فيها، بغية التمكن من استيعابها؛ للحصول على رؤية معرفية واضحة، أما الأمثلة التطبيقية التي فيها تتبع الحديث تخريجاً ودراسة وحكماً، وما تحويه من جزئيات المسائل الحديثية ونحو ذلك؛ فقد تقلبت فيها بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستدلالي والمنهج النقدي.

وختاماً: أود أن أبين أني قد اجتهدت قدر وسعي وما تبلغه طاقتي في الكشف عن مسألة دقيقة من دقائق هذا العلم ألا وهي «الاختلاف على المدار»، عملاً بقول الإمام الشافعي رحمته الله: «من تعلّم علماً فليدقق فيه؛ لئلا يُضَيِّعَ دقيقَ العلم»^(١).

هذا، وإن نظرناظرٌ في تلك الوريقات فرأى خطأ؛ فما أحسن أن أسوق له قول أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني: «لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيدَ لكان يُستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلة البشر»^(٢)؛ فما كان من

(١) - «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ٢٨٥).

(٢) - «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١ / ١٤).



خطأ؛ فمن عجزى وتقصيرى، وما كان من صواب؛ فمن توفيق الرحمن، وفي
كلا الأمرين أرجو الثواب من الله، وأسأله القبول والسداد؛ إنه لا يضل من
هداه، ولا يخيب من رجاه.

كتبه

عبدالباسط محمد السيد

مصر - السويس

١٦ محرم ١٤٤٨ هـ - ١/٧/٢٠٢٦ م

٠١١٢٨٦٥٨١٩٧/ت





الاختلاف على المدار

وأثره في بيان العلل الواقعة في متون الأحاديث
ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاختلاف على المدار، وصوره.

المبحث الثاني: وسائل إدراك العلة.

المبحث الثالث: أثر معرفة الاختلاف على المدار في الحكم على الحديث.





المبحث الأول:**تعريف الاختلاف على المدار وصوره**

نبدأ أولاً بتعريف العلة لغة واصطلاحاً ثم نشي بتعريف الاختلاف على المدار؛ لأن الاختلاف على المدار مبني على معرفة معنى العلة، ثم نختم بصوره.

أولاً: تعريف العلة لغة واصطلاحاً:**أ- تعريف العلة لغة:**

تطلق العلة في اللغة على ثلاثة معان وهي:

الأول: التكرار. الثاني: العائق. الثالث: المرض.

قال ابن فارس: «عَلَّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها: تكرر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأول: العلل، وهي الشربة الثانية... والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه...، والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل قال ابن الأعرابي: عل المريض يعل علة فهو عليل. ورجل علة، أي كثير العلل»^(١).

وبمعنى هذه الإطلاقات الثلاث قال الفيروزآبادي: «العلُّ والعَلُّ محرّكة: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعاً... والعلة بالكسر المرض، عَلَّ، يَعِلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى، فهو مُعلَّ، وعليل، ولا تقل: معلول، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج، والحدث يشغل صاحبه عن وجهه»^(٢).

(١) - «مقاييس اللغة» مادة: علَّ (١٢ / ٤).

(٢) - «القاموس المحيط» مادة: علَّ وعلَّل (١٠ / ١٠٣٥).



وقال ابن منظور: «والمعلل: دافع جابي الخراج بالعلل، وقد، اعتل الرجل. وهذا علة لهذا أي سبب»^(١).

ويقال هذا حديث مُعلّ ولا يقال معلول ولا معلل، قال السخاوي: «ولا تقل فيه: هو معلول، وإن وقع في كلام البخاري، والترمذي، وخلق من أئمة الحديث قديماً وحديثاً»^(٢).

قال ابن الصلاح: «ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة»^(٣).

وقال العراقي: «والأحسن أن يقال فيه: معل، بلام واحدة لا معلل، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألّاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعله فلان بكذا وقياسه معل، وتقدم قول صاحب المحكم: أن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل»^(٤).

قلت: الأمر في ذلك يسير؛ لأن معلول ومعلل وإن كانتا غير فصيحيتين، ولم يستعملهما أهل اللغة؛ فإنهما تصحان سماعياً وقد كثر استعمالهما، كما استعمل المحدثون - سواء من المتقدمين أو المتأخرين - لفظة معلول ومعلل كثيراً، بل إن الإمام ابن المديني له كتاب بعنوان «الأحاديث المعللة»، كما لابن

(١) - «لسان العرب» (١١ / ٤٧١).

(٢) - «فتح المغيث» (١ / ٢٧٤).

(٣) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٨٩).

(٤) - «التقييد والإيضاح» (ص ١١٧).



حجر مؤلف مفقود بعنوان «الزهر المطلول في الخبر المعلول».

قال النووي: «وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال: من الصحيح صحيح معلل»^(١).

وقال الذهبي: «صاحب المسند الكبير المعلل - يعني يعقوب بن شيبة السدوسي - ما صنف مسند أحسن منه»^(٢).

قال العراقي: «والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري»^(٣).

قال ابن حجر: «المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله...»^(٤).

ب: تعريف العلة اصطلاحاً:

تنوعت عبارات المعرفين للعلة، ومؤدى هذه التعريفات واحد؛ وهو السبب الخفي القادح في الحديث الظاهر السلامة، ومن هذه التعريفات:

قال ابن الصلاح: «عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها»^(٥).

(١) - «التقريب والتيسير» (ص ٤٤).

(٢) - «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧٧).

(٣) - «التقييد والإيضاح» (ص ١١٧).

(٤) - «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص ٤٣).

(٥) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٩٠).



وقال النووي: «عبارة عن سبب غامضٍ قادحٍ، مع أن الظاهر السلامةُ منه»^(١).

وقال السخاوي: «خبرٌ ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادحٍ»^(٢).

وعرفه نحوه ابنُ حجر فقال: «هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادحٍ»^(٣).

ويؤخذ من هذه التعريفات السابقة أن العلة سبب غامض خفي غير ظاهر، فلا يقال عن السبب الظاهر القادح في الحديث علة، كأن يكون أحد رجال إسناده الحديث ضعيف، قال ابن حجر: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع - مثلاً - معلولاً، ولا الحديث الذي رواه مجهول أو مضعف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»^(٤).

هذا وقد يقع من بعض المحدثين إطلاق العلة على الأسباب الظاهرة التي تقدر في صحة الحديث، كالانقطاع، وضعف الراوي، وعليه فيكون إطلاقهم هذا بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي، قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من

(١) - «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٥).

(٢) - «فتح المغيث» (١/ ٢٧٦).

(٣) - «فتح الباقي على ألفية العراقي» (١/ ٢٢٦).

(٤) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٥٩).



الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»^(١).

ويعقب ابن حجر على هذا النص مؤكداً أن العبرة بالمعنى الاصطلاحي، فيقول **رحمته الله**: «مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علتة خفية قاذحة»^(٢).

ثانياً: تعريف الاختلاف على المدار:

الاختلاف على المدار؛ شيء أعم من العلة، وهو موضوع البحث، وهو مصطلح مركب، وتنقسم مفرداته إلى مفردتين (الاختلاف - على المدار) وتعريفه لغة واصطلاحاً كالتالي:

أ - تعريف الاختلاف:

الاختلاف في اللغة يدل على التباين والمقابلة، وضده الاتفاق، قال ابن فارس: «أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدَّام، والثالث التغير»^(٣).

وأقرب هذه الأصول لمعنى الاختلاف: الأصل الأول، قال ابن فارس: «وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأن كل واحد منهم يُنحَى قول صاحبه، ويُقيم نفسه مقام الذي نجاه»^(٤).

(١) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٨٤).

(٢) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٤٠٤).

(٣) - «مقاييس اللغة» مادة: خلف (٢/ ٢١٠).

(٤) - «مقاييس اللغة» مادة: خلف (٢/ ٢١٣).



كما أنه من المستحسن أن نقول «الاختلاف على المدار»، ولا نقول «الخلاف على المدار»؛ لأن الاختلاف افتراق بعد اجتماع، والرواة المختلفون اجتمعوا على مدار، ثم تفرقوا عنه فلم يتفقوا، قال المناوي: «اختلاف افتعال من الخلف وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور ذكره الحراني»^(١).

كما أن تعبير «الاختلاف على المدار»، موافق لمعاني الاختلاف التي ذكرها الكفوي في الكليات^(٢)، وهو الأكثر استعمالاً عند المحدثين، ولذا قال ابن حجر رحمته الله: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»^(٣).

ب - تعريف المدار:

يأتي المدار بمعنى موضع الدوران، قال ابن فارس: «الدال والواو والراء أصل واحد يدل على إحداق الشيء بالشيء من حواليه. يقال دار يدور دورانا»^(٤). أي أن أحد رواة الإسناد، هو الذي تدور عليه الطرق، لأنه موضع الدوران.

والمدار اصطلاحاً: «هو الراوي الذي تلتقي الأسانيد عنده اثنان فأكثر فينفرد بالحديث مطلقاً عما ينفرد به مطلقاً إلى أن يبلغ الصحابي أو من هو دونه»^(٥).

التعريف المختار للاختلاف على المدار:

أما الاختلاف على المدار في الاصطلاح؛ فلم يُؤثر عن المتقدمين تعريف

(١) - «فيض القدير» (١/ ٢٠٩).

(٢) - ينظر: «الكليات» للكفوي (ص ٦١).

(٣) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٥٩).

(٤) - «مقاييس اللغة» (٢/ ٣١٠).

(٥) - «معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث» (ص ٣٥).



محدد ومنضبط وجامع مانع للاختلاف على المدار، إلا أنه قد ورد نص عن أبي داود السجستاني في تعريف الاختلاف حيث يقول: «أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسند، وقدر مئتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا عليه؛ فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء»^(١).

ومعرفة الاختلاف على الرواة هو عمدة علم علل الأحاديث، لأن أغلب أسباب الإعلال راجعة إليه، قال ابن حجر: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»^(٢).

قال ابن حبان: «سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى ابن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة. قال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة، وأسمع من التبوذكي. قال: شأنك. فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر، وأنت الثامن عشر. قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه. وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه»^(٣).

(١) - تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٣١).

(٢) - النكت على كتاب ابن الصلاح (ص ٣٥٩).

(٣) - كتاب المجروحين (١ / ٣٢). وإسناده ضعيف للانقطاع؛ فمحمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي، لم يدرك يحيى بن معين، فهو من شيوخ ابن حبان، وكان حياً سنة ٣١٤هـ، وتوفي ابن معين سنة ٢٣٣هـ، وقد حكم الذهبي عليها بالانقطاع، فقال في «السير» (٧ / ٤٥٦): «هذه =



وهذه الحكاية وإن كان إسنادها منقطعاً، إلا أن المحدثين قد طبقوا مقارنة المرويات من خلال الاختلاف على الرواة؛ ليتبين لهم هل الخطأ من المدار أم ممن روى عنه بالقرائن المحتفة بالرواية.

ومما سبق من تعريف العلة والاختلاف والمدار لغة واصطلاحاً؛ أستطيع أن أطلق تعريفاً اصطلاحياً للاختلاف على المدار وهو: «اشتراك راويين أو أكثر في رواية حديث عن شيخ، مع تغايرهما في شيء منه عن ذلك الشيخ تغائراً مؤثراً في الإسناد أو المتن».

شرح التعريف:

«اشتراك راويين أو أكثر»: قيدٌ في التعريف يخرج ما عداه من رواية الفرد الذي لم يُتابع.

«في رواية حديث عن شيخ»: والمقصود به مدار الحديث، وخارج بهذا القيد ما يعلل برواية حديث أو متن آخر كروايته خلاف عمل الراوي وفتواه.

«مع تغايرهما في شيء منه عن ذلك الشيخ»: قيدٌ في التعريف يخرج ما عداه من رواية الفرد دون مخالف له في صفة من صفات الحديث.

«تغائراً مؤثراً»: والمقصود به أن يكون الخلاف مؤثراً في السند أو المتن، وهو قيدٌ في التعريف لإخراج ما عداه من الاختلاف غير المؤثر في الإسناد كأن يكون في وجه عنعنه المدلس، وصرح بالتحديث في وجه آخر، أو في المتن كالاختلاف في بعض ألفاظ الحديث المترادفة، أو تقديم بعض ألفاظه على أخرى، أو اختصاره بما لا يخل بالمعنى.

=حكاية منقطعة». ينظر: «معجم ابن المقرئ» (ص ٧٢) «الأنساب» للسمعاني (٣٨٠/٥) «ري الزمآن بتراجم شيوخ ابن حبان» (ص ٧٧٩).



«في الإسناد»: قيدٌ في التعريف؛ لإثبات صفة من صفات الحديث المختلفة في الإسناد كأن يزيد أحدهم فيه راوياً ويسقطه آخر أو أن يرفعه أحدهم ويوقفه آخرون، وهكذا في سائر صور علل الإسناد.

«أو المتن»: قيدٌ في التعريف؛ لإثبات صفة من صفات الحديث المختلفة في المتن كأن يزيد أحدهم لفظة في متن الحديث ناقلة للحكم، أو ينقصها أو أن يدرج أحدهم لفظة في الحديث، أو يقلب أحدهم المتن، وهكذا في سائر صور علل المتن.

ويستخدم الأئمة النقاد في التعليل بالاختلاف على المدار ألفاظا مشتقة من كلمة «خلف»؛ لأنها تدل دلالة صريحة على وجود اختلاف على المدار في إسناد الحديث، مثل قولهم: «خالف - خولف - خالفه - يخالف فيه - على خلاف في ذلك - اختلف عليه - اختلف عنه» وقد تكررت بمشتقاتها كثيرا في كتب الرجال والعلل والمسانيد وغيره؛ إلا أنه ينبغي معرفة أن الاختلاف على المدار وصف لإسناد الحديث، وهذا الوصف لا يعني حكما على الحديث ذاته من حيث الصحة أو الضعف، فقد يُختلف على رجال إسناد حديث، وأحد وجهيه في الصحيح، وكذلك قد يصح الوجهان بالقرائن الخاصة بالجمع بين الوجوه، فالعبرة بالأثر المترتب من معرفة الاختلاف على المدار، وهو ثبوت العلة القادحة من عدمه.

وثمة أمر آخر يحسن الإشارة إليه: وهو أن ثمة فارقا بين قول الناقد: «اختلف عليه» وقوله: «اختلف عنه»، وقد وردتا بكثرة في علل الدارقطني، فأما «اختلف عليه» فتعني أن الخلاف عن الراوي نفسه فيكون الراوى هو المدار، أما «اختلف عنه» فتعني أن الخلاف على تلاميذ الراوي الذين رووا عنه



أي دونه سواء من تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه.

وهذا نص من علل الدارقطني يفيد ما سبق: «وسئل عن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ أن القاتل لا يرث، وأن الوالد لا يقاد بولده. فقال: هو حديث يرويه عمرو بن شعيب، واختلف عليه فيه فرواه الحجاج بن أرطاة، والمثنى بن الصباح، ومحمد بن عجلان، وعبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر، عن النبي ﷺ ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب، واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. ورواه علي بن مسهر، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عمر...»^(١).

ثالثاً: صور الاختلاف على المدار:

تتضمن أقسام العلة أغلب صور الاختلاف على المدار؛ كما أن كتب العلل والمسانيد المعللة، تحوي قدراً كبيراً من صور الاختلاف على المدار، وهذه الصور إما أن تقع في المتن وإما أن تقع في الإسناد، ويمكن بذلك تقسيمها إلى قسمين.

القسم الأول: أن تكون صورة الاختلاف في الإسناد وحده، فلا توجد في المتن. قال ابن حجر رحمه الله: «وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته؛ فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قاذحة»^(٢).

(١) - «علل الدارقطني» (٢/ ١٠٨).

(٢) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٨٦).



القسم الثاني: أن تكون صورة الاختلاف في المتن، وحده فلا توجد في الإسناد. قال ابن الصلاح رحمته الله: «تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه كذلك»^(١).

أما عن صور الاختلاف على المدار الواقعة في الأحاديث فقد اقتصر الأئمة في تعديدها على ما في الإسناد، وقد نقل ابن حجر عن العلائي بيان أنواع الاختلاف على الرواة في الإسناد فحسب فقال: «وقد تكلم الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام على الحديث المعلول بكلام طويل مفيد نقلت منه ما يتعلق بما نحن فيه هنا ملخصاً لأنه شامل لكل ما يتعلق بتعليل الحديث من اضطراب وغيره قال:.... والاختلاف تارة في السند، وتارة في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعاً:

- ١ - أحدها: تعارض الوصل والإرسال.
- ٢ - ثانيها: تعارض الوقف والرافع.
- ٣ - ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع.
- ٤ - رابعها: أن يروي الحديث قوم مثلاً عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه.
- ٥ - خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين.
- ٦ - سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف»^(٢).

وقد توجد صورة الاختلاف على المدار في الإسناد والمتن معاً، بأن يحوي الإسناد صورة من صور الاختلاف في الإسناد، ويحوي المتن صورة أخرى،

(١) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ١٨٨).

(٢) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٤٠٩).



وَيُقَصِّلُ ابن حجر هذه الأقسام فيقول: «إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح وإذا قدحت تخصه وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة أقسام:

١ - فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً: ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قاذحة، وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قاذحة.

٢ - ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن: ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق.

٣ - فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة...

٤ - ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما: ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها....

٥ - ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن، واستلزم القدح في الإسناد: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعمل الإسناد.

٦ - ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد: ما ذكره المصنف من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس رضي الله عنه وهي قوله: «لا يذكرون بسم الله الرحمن



الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»^(١)، فإنَّ أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري: «كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين»^(٢)»^(٣).

وبالجملة: فصور الاختلاف على المدار كثيرة ومتعددة، وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلاَّ حذاق هذا الفن، إلا أنني يمكنني تلخيص صور الاختلاف على المدار بالآتي:

أولاً: الاختلاف في الإسناد وصوره كالآتي:

- ١ - الاختلاف في الوصل والإرسال.
- ٢ - الاختلاف في رفع الحديث ووقفه.
- ٣ - الاختلاف بإبدال راوٍ أو أكثر بآخر.
- ٤ - الاختلاف بزيادة راوٍ في السند، أو إسقاطه.
- ٥ - الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.
- ٦ - الاختلاف بالقطع والوقف.
- ٧ - الاختلاف بإبدال صحابي بصحابي.
- ٨ - الاختلاف بإبدال الصحابي والتابعي بغيرهما.
- ٩ - الاختلاف بإبدال تابعي بتابعي آخر.
- ١٠ - الاختلاف بإبدال مَنْ دون التابعي.
- ١١ - الاختلاف بوصل المنقطع.

(١) - أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٢٩٩/١) ح (٣٩٩) من طريق غندر حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة، يحدث عن أنس رضي الله عنه به.

(٢) - أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (١٤٩/١) ح (٧٤٣) عن حفص بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه به.

(٣) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٨٥).



- ١٢- الاختلاف بإسقاط راوٍ أو زيادته.
- ١٣- الاختلاف بإدخال إسنادٍ بآخر.
- ١٤- الاختلاف باضطراب الراوي في الإسناد.
- ١٥- الاختلاف بإبهام راوٍ أو تعيينه.
- ١٦- الجمع في الرواية بين عددٍ من الرواة، وسوق روايتهم مساقاً واحداً، وروايتهم مختلفة.
- ١٧- الجمع بين راويين في الإسناد.
- ١٨- الجمع بين صحابين في الإسناد.
- ١٩- الجمع بين راويين، والصواب أن أحدهما أخذه عن الآخر.
- ٢٠- سلوك الجادة.

ثانياً: الاختلاف في المتن وصوره كالآتي:

- ١ - الاختلاف بزيادة لفظةٍ أو جملةٍ في المتن ليست منه.
- ٢ - الاختلاف برواية المتن بالمعنى مع الإخلال به.
- ٣ - الاختلاف بإدخال حديث في حديث.
- ٤ - الاختلاف في اسم رجل في المتن.
- ٥ - الاختلاف برواية المتن مختصراً مع الإخلال به.
- ٦ - الاختلاف بإدراج كلامٍ في الحديث ليس منه.
- ٧ - الاختلاف بقلب المتن.
- ٨ - الاختلاف برواية الحديث من قوله ﷺ، وهو من فعله ﷺ.
- ٩ - الاختلاف برواية الحديث من فعله ﷺ، وهو من قوله ﷺ.



المبحث الثاني:**وسائل إدراك العلة**

تعد العلة سببًا غامضًا لا يتأتى الكشف عنه إلا بوسائل متبعة عند المحدثين، قد تجتمع في حديث وقد يتخلف بعضها في حديث آخر، وإثبات العلة في الأوجه المختلفة سواء كانت متساوية في القوة أم لا، هو أمر من الصعوبة بمكان؛ لأنه يتطلب جهدًا كبيرًا في تتبع الطرق، والتأمل في الروايات، ومعرفة أحوال الرواة، وغير ذلك الكثير.

ولا ريب أن معرفة الاختلاف على المدار يتبعه الجمع بين الوجوه المختلفة أو ترجيح أحد الوجوه على الأخرى؛ مما يفيد معرفة الراجح من المرجوح من النصوص الشرعية، وهذه بذاتها فائدة جلية إذ أن معرفة الراجح من المرجوح من الأدلة التفصيلية؛ مما يستدل به على الأحكام الشرعية، والتي يطالب المكلف بالعمل بها في نهاية الأمر؛ لأن غاية الترجيح وثمرته أن يعمل بالراجح ويترك المرجوح.

أما عن كيفية معرفة العلة فلها طرق متعددة، ومن أهمها ما يلي:

الطريق الأول: جمع طرق الحديث وإدمان النظر في الأسانيد.

فجمع طرق الحديث، وتتبعها وسبرها، والنظر في اختلاف الرواة على المدار، يظهر العلة ومنشأها فيتبين الاختلاف بين الرفع والوقف والاختلاف بين الاتصال والانقطاع، والاختلاف بين الوصل والإرسال، وغيرها من أنواع علل الأسانيد والمتون.

قال الخطيب البغدادي: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان



والضبط،..... نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»^(١).
وقد كان المحدثون يحفلون بجمع الطرق ويتبعونها، ومن أقوالهم في ذلك:

قال أبو حاتم: «لو لم يكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه»^(٢).
وقال ابن معين: «لو لم نكتب الحديث من مائة وجهٍ ما وقعنا على الصواب»^(٣).
وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا»^(٤).

ولا شك أن كثرة التخريج وإدمان النظر في الأسانيد والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل وأقوالهم وترجيحاتهم؛ تورث معرفة بعلل الحديث؛ قال ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفسٍ وملكةٍ صلح له أن يتكلم فيه»^(٥).
كما أن إدمان النظر في الأسانيد يورث معرفة بأسامي الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، واتفاقها واقتراحها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم

(١) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥).

(٢) - «فتح المغيث» (٣/ ٢٩٩) «تدريب الراوي» (٢/ ٥٩٤).

(٣) - «الإرشاد» (٢/ ٥٩٥).

(٤) - «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢١٢).

(٥) - «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٦٤).



وتلامذتهم وشيوخهم ووفائيتهم.

وهو مما يساعد في معرفة تصحيقات الأسانيد ومتشابه الرسم ونحوها، وهو من مهمات طالب الحديث يقول أبو إسحاق النجيري: «وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه»^(١).

كما أن إدمان النظر في الأسانيد يورث معرفة الأسانيد التي تزلق إليها الألسنة وهو ما يسمى سلوك الجادة قال ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ. ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلمته؟ قال: لا، الحديث^(٢). هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو

(١) - «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٦٩).

(٢) - هذا الحديث اختلف فيه على ثابت البناني بوجهين:

الوجه الأول: عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الوجه الثاني: عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث.

والوجه الأول، أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الأدب، باب إخبار الرجل الرجل بمحبته إياه (٣٣٣/٤) ح (٥١٢٥) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا المبارك بن فضالة، حدثنا ثابت البناني. والبيهقي في «الآداب» (ص ٧٢) ح (١٧٨) من طريق مبارك. وأحمد في «مسنده» (٤١٨/١٩) ح (١٢٤٣٠) قال: حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا حسين بن واقد، حدثني ثابت البناني. والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول لأخيه إذا قال: إني لأحبك (٧٩/٩) ح (٩٩٣٩) وابن حبان في «صحيحه» (٣٣٠/٢) ح (٥٧١) من طريق الحسين بن واقد، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٦٢/٦) (٣٤٤٢) قال: حدثنا نصر بن



أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، نحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني. قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلوها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا وكذلك غيره من الأئمة»^(١).

كما أن إدمان النظر في الأسانيد يورث معرفة مدار الإسناد، ومدار الإسناد هو الراوي الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعددت اثنان فأكثر، وبتعيينه تعرف العلة ويحكم عليها إذا كان المنفرد على المدار ضعيفاً، أو ثقة خالف

=علي، حدثنا عبد الله بن الزبير، حدثنا ثابت. ثلاثتهم: (مبارك بن فضالة، والحسين بن واقد، وعبد الله بن الزبير) عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ به.

والوجه الثاني أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول لأخيه إذا قال: إني لأحبك (٧٩/٩) ح (٩٩٣٩) قال: أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن موسى، و (٩٩٤١) قال: أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا الحجاج. كلاهما: (الحسن بن موسى، والحجاج بن منهال) قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة، عن الحارث، عن رجل حدثه بهذا الحديث. وهذا الوجه هو الراجح، فقد رجحه الأئمة الحفاظ كما ذكر ابن رجب، ووجه الوهم أنهم سلكوا فيه الجادة، وخالفوا من هو أوثق منهم. قال النسائي في «السنن الكبرى» (٧٩/٩): «وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت، والله أعلم، بحديث ثابت من حسين بن واقد، والله أعلم». قال الدارقطني في «العلل» (٢٤/١٢) مسألة (٢٣٦١): «والقول قول حماد».

(١) - «شرح علل الترمذي» (٨٤٢/٢).



جماعة الثقات؛ قال الخليلي: «فأما الموضوعات: فمثل صخر بن محمد الحاجبي عن الليث، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ حديث الطير لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١)، فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري،

(١) - أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير»، ترجمة إبراهيم بن باب القصار (١٧٩/١) ح (١٦٢) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَابِ الْقَصَارِ بِهِ. وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» (١٤٢/٣) ح (٤٦٥١) من طريق إبراهيم بن ثابت البصري القصار به. والعقيلي في «الضعفاء الكبير»، ترجمة إبراهيم بن باب القصار (١٧٩/١) ح (١٦٣) من طريق حماد بن سلمة، وقال عقبه: «ومعلى عندهم يكذب، ولم يأت به ثقة عن حماد بن سلمة، ولا عن ثقة، عن ثابت، وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف». كلاهما: (إبراهيم بن باب القصار، وحماد بن سلمة) قالوا: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه به.

وهذا الإسناد ضعيف جداً؛ فيه إبراهيم بن باب القصار ضعيف جداً، وقد انفرد برواية عن ثابت، ولا أصل له من حديثه، ومثله لا يقبل حديثه إذا انفرد به، وبذلك أعله الإمام العقيلي بأن الحديث لا أصل له من حديث ثابت. وروي الحديث من طرق عن أنس ابن مالك رضي الله عنه، فروي عن جماعة وهم: ثابت البناني، وإسماعيل السدي، وحارثة بن أبي الرجال عن أبيه عن جده، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبو النهدي والحسن بن الحكم، وثمامة بن عبد الله وجعفر بن محمد عن أبيه، ومسلم الملائي، وعثمان الطويل ويحيى بن أبي كثير، ويحيى ابن سعيد، وعطاء وعبد الملك بن عمير، وسالم بن قنبر، ونعيم بن سالم، وعبد الله بن محمد بن عمارة القداحي وعبيد بن أنس وميمون الرفاء، والزيبر بن عدي، ويوسف بن إبراهيم الواسطي، ومحمد بن مسلم الزهري وسعيد بن المسيب، وسليمان بن الحجاج الطائفي، وحيد الطويل، وإسماعيل بن سلمان الأزرق.

وقد أشار الحاكم إلى روايته عن أنس من ثلاثين وجهاً ولا يرتقي هذا الحديث بهذه الطرق؛ لكونها شديدة الضعف، قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٣٣/١): «وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن فلم أر الإطالة بذلك أنبأنا محمد بن ناصر قال: أنبأنا محمد بن طاهر المقدسي قال: كل طريقه باطلة معلولة. وصنف الحاكم أبو عبد الله في طريقه جزءاً ضخماً وكان قد أدخله في المستدرک علياً للصحيحين، فبلغ الدارقطني فقال: يستدرک عليها حديث الطائر؛ فبلغ الحاكم فأخرجه من الكتاب، وكان يتهم=



ويعرف ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغ إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه فيميز بين الخطأ والصواب»^(١).

= بالتعصب بالرافضة وكان يقول: هو حديث صحيح ولم يخرج في الصحيح وقال ابن طاهر: حديث الطائر موضوع إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره، قال: ولا يخلو أمر الحاكم من أمرين: إما الجهل بالصحيح؛ فلا يعتمد على قوله، وإما العلم به ويقول به؛ فيكون معانداً كذاباً دساساً.

وللحديث شواهد شواهد عن سفينة وابن عباس وعلي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، وكلها لا تخلو من مقال ولين. قال ابن كثير بعد ذكر طرق الحديث في «البداية والنهاية» (٣٨٩/٧): «فهذه طرق متعددة عن أنس بن مالك وكل منها فيه ضعف ومقال "إلى أن قال: "قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي - في جزء جمعه في هذا الحديث بعد ما أورد طرقاً متعددة نحواً مما ذكرنا - ويروى هذا الحديث من وجوه باطلة أو مظلمة، ثم قال بعد أن ذكر الجميع: الجميع بضعة وتسعون نفساً أقر بها غرائب ضعيفة وأردوها طرقاً مختلفة مفتعلة وغالبها طرق واهية». كما ضعف الأحاديث من جميع طرقها الإمامان البخاري والعقيلي في «الضعفاء» (١٧٩/١)، وقد حكم على الحديث بالوضع: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٤٥/٣)، وابن طاهر، وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية» (ص ٣٨٢).

وقد توقف في الحكم عليه بالوضع الإمامان الذهبي وابن كثير، قال الذهبي في «السير» (٢٣٣/١٣): «حديث الطير - على ضعفه - فله طرق جمّة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣٨٩/٧): «وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه والله أعلم».

وبناء على ما سبق: فإن جميع طرق الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه ضعيفة جداً، وإن كثرت مخرجه فلا يرتقي للحسن؛ لشدة ضعف جميع طرقه، كما أن شواهد عن ابن عباس وغيره ضعيفة، وقد خرجت به هذه الطرق عن حيز الوضع إذ لم ينفرد به وضاع. وهو ما يدل على أن للحديث أصلاً، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٤٦٥/٣): «وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل».

(١) - «الإرشاد» (٢٠١/١).



كما أن إيمان النظر في الأسانيد يورث معرفة مخارج الأحاديث. وتتظاهر أقوال الأئمة في بيان أهمية معرفتها، قال عبد الرحمن بن مهدي: «لا يكون إماماً أبداً رجل يحدث عن كل أحد ولا يكون إماماً أبداً رجل لا يعرف مخارج الحديث»^(١).

وقال الحاكم: «وللأئمة رحمهم الله في ذلك غرض ظاهر وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح»^(٢).

ولا يتأتى معرفة مخارج الحديث في هذه الأزمان إلا بمطالعة أقوال الأئمة المتقدمين وما جادت به أقلامهم وأحكامهم الموثقة في كتب العلل والسؤالات والرجال وغيرها، قال ابن رجب: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارةٍ تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم»^(٣).

الطريق الثاني: معرفة طبقات الرواة.

وترجع أهمية معرفة طبقات الرواة عند التعارض والاختلاف على المدار، فحينئذ يتم النظر في أصحاب الراوي، ومعرفة درجاتهم في الحفظ والإتقان، ومن يقدم منهم عند الاختلاف، ثم يكون النظر والاعتبار بأمور وقرائن أخرى، وهذا هو الأصل المعمول به عند النظر في الاختلاف على الرواة.

(١) - «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٩٠).

(٢) - «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص ٣١).

(٣) - «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٦١).



ويوضح ابن رجب أهمية معرفة الطبقات فيقول: «اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيئ، لأنَّ الثَّقات والضُّعفاء دُونُوا في كثير من التَّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التَّوَاليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثَّقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في السَّند، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»^(١). يتضح مما سبق: أن معرفة طبقات الرواة من أهم العوامل التي يعتبر بها عند إثبات العلة وكشفها، كما أن معرفة طبقات أصحاب الشيخ تعد قرينة في تمييز وبيان درجة ضبط الرواة لحديث شيوخهم باعتبارات متعددة، ومن ثم يكون الترجيح بين الروايات المختلفة على المدار.

مثال: حماد بن زيد في أيوب السخيتاني، قال يحيى بن معين: «إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: القول قول حماد في أيوب، قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حماد: جالست أيوب عشرين سنة»^(٢).

الطريق الثالث: معرفة طرق وسمات تحمل الراوي.

يتحمل الراوي الحديث بطرق شتى، والتأمل في كيفية تحمُّل الراوي للحديث من الأمور التي تُعين على كشف ما بالرواية من خطأ أو هم؛ لما قد

(١) - «شرح علل الترمذي» (٢/٦٦٣).

(٢) - «تاريخ ابن معين» (٢/٢١٤).



يعتري الراوي أثناء التحمُّل من سهو وغلط ونحوها مما له أثر في عدم ضبطه للرواية.

ومن طرق وسمات تحمل الحديث التي لها أثر في معرفة العلة، أو نفيها ما يلي:

أ- القراءة والعرض على الشيخ:

والقراءة على الشيخ وعرض الحديث عليه من الأمور التي ترجح ضبط الراوي أيضاً، لأن عرض الحديث على الشيخ مظنة قوية لتحقيق الضبط، وبذلك يكون الراوي أعرف بحديث شيخه وأتقن له بخلاف من لم يكن حاله كذلك.

وقد كان المحدثون يحفلون بالكتابة ومقابلة النصوص وعرض المكتوب على الشيخ؛ لأنها ضمان من الخطأ والتصحيح والسقط، ولهذا يعد المحدثون من كتب ولم يعرض فحاله كمن لم يكتب، روى الخطيب من طريق الهيثم بن خارجة، وابن أبي شيبه عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: «كتبت؟ فأقول: نعم قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا. قال: لم تكتب»^(١).

كما كان المحدثون كثيراً ما يُعلِّون رواية من يأخذ الكتب مناولة دون عرض؛ قال الذهبي: «كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة، وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه

(١) - أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٢٣٧) والبيهقي في «المدخل للسنن الكبرى» (ص ٤٢٣) رقم (٧٧٨) من طريق الهيثم بن خارجة. والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٥٤) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٧٧) والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي والسماع» (١/ ٢٥٧) (٥٧٦) من طريق ابن أبي شيبه. كلاهما: الهيثم بن خارجة، وأبو بكر بن أبي شيبه) عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه. وإسناده ضعيف، لتخليط إسماعيل في أحاديث المدنيين، وهشام بن عروة مدني.



حمل عنه مناوله، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط»^(١).

ب - تكرار سماع الحديث من الشيخ:

مما يعرف بالعادة أن كثرة سماع الحديث تورث صاحبه ضبطاً لما سمعه، لأن تكرار السماع من شأنه تقوية المحفوظ؛ لما فيها من ممارسة حديث الشيخ مع خبرة في أداء روايته، ولهذا قول حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاوده صاحبه مرارا ونحن كنا إذا سمعنا مرة اجتزيناه»^(٢).

وإذا كان التلميذ ألصق بشيخه كان ذلك أدعى لسماع حديثه مرارا، قال ابن حبان في ترجمة إبراهيم بن بشار: «كان متقنا ضابطا صحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مرارا، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق وليس هذا مما يجرح مثله في الحديث، وذاك أنه سمع حديثه مرارا»^(٣).

وقال أحمد بن صالح: «نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً. قال أحمد: تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث ربما سمعه من الزهري مرارا»^(٤).

وقال القاسم بن أبي صالح: «سمعت إبراهيم بن الحسين يقول: سمعت حديث همام عن أبي حمزة كنت أرفع الزحام عن ابن عباس عن عفان عنه أربع مائة مرة لأنه كان يسأل عنه»^(٥).

(١) - «السير» (٦ / ٣٣١).

(٢) - «الجرح والتعديل» (١ / ١٦٨).

(٣) - «الثقات» (٨ / ٧٢).

(٤) - «الجرح والتعديل» (٩ / ٢٤٨).

(٥) - «لسان الميزان» (١ / ٤٨).



وتظهر فائدة تكرار سماع الحديث في تقديم بقي بن مخلد رواية يحيى بن بكير للموطأ على غيره، وحينما سأله أبناء يحيى بن يحيى عن ذلك قال: «وأما تقديمي ابن بكير، فلقول رسول الله ﷺ: «كَبُرَ كَبْرُ»^(١) يريد السن، ومع أنه سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة، وأبوكم لم يسمعه إلا مرة واحدة»^(٢).

ج - الأخذ مشافهة عن الشيخ:

والأخذ مشافهة عن الشيخ مما يكشف العلة إذا تعارض معه من لم يأخذ مشافهة، أي أنه يؤكد رجحان أحد الوجهين عند الاختلاف، قال أبو بكر الحازمي: «الوجه السابع عشر: أن يكون أحد الراويين جمع حالة الأخذ بين المشافهة والمشاهدة، والثاني أخذه من وراء حجاب، فيؤخذ بالأول؛ لأنه أقرب إلى الضبط وأبعد من السهو والغلط، ولهذا لما اختلف في زوج بريرة هل كان حراً أو عبداً، فرواه القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها: أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً ورواه أسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها: أن زوجها كان حراً»^(٣)، كان المصير إلى حديث القاسم وعروة أولى؛ لأنها سمعا

(١) - متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية، باب المواعدة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، وإثم من لم يف بالعهد (٣١٧٣) ومسلم في «صحيحه»، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة (١٦٦٩) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٢) - «تاريخ الإسلام» (٥٢١/٦).

(٣) - الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها في شأن بريرة حين أعتقت، اختلف عليها فيه بوجهين:

الوجه الأول: رواه القاسم وعروة، عن عائشة رضي الله عنها، أن زوج بريرة كان عبداً.

الوجه الثاني: رواه الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها، أن زوج بريرة كان حراً.

والوجه الأول، أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق (١١٤١/٢) ح (١٥٠٤) وأبو داود في «سننه» كتاب الطلاق، باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد (٢٧٠/٢) ح (٢٢٤٣) والنسائي في «سننه» كتاب الطلاق، باب خيار =



منها من غير حجاب»^(١).

=الامة تعتق وزوجها مملوك (١٦٥/٦) ح(٣٤٣٥) من طريق القاسم عن عائشة رضي الله عنها، أنها اشترت بريرة من أناس من الأنصار واشترطوا الولاء، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النُّعْمَةَ»، وخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا، ... الحديث. وتابع القاسم عروة بن الزبير وأخرج المتابعة مسلم في «صحيحه» كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١١٤١/١١) ح(١٥٠٤) وأبو داود في «سننه» كتاب الطلاق، باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد (٢٧٠/٢) ح(٢٢٣٣) والترمذي في «سننه» أبواب الرضاع، باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج (٤٥٢/٣) ح(١١٥٤) والنسائي في «سننه» الموضع السابق (١٦٥/٦) ح(٣٤٥١) من طريق عروة. كلاهما: (القاسم ابن محمد، وعروة بن الزبير) عن عائشة رضي الله عنها به.

والوجه الثاني أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الطلاق، باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد (٢٧٠/٢) ح(٢٢٣٥) والترمذي في «سننه» أبواب الرضاع، باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج (٤٥٣/٣) ح(١١٥٥) والنسائي في «سننه» في عدة مواضع (٢٦١٤) و(٣٤٤٩) و(٣٤٥٠) من طريق الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، «أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت، وأنها خيرت، فقالت: ما أحب أن أكون معه...». قلت: صرحت روايتا القاسم بن محمد وعروة بن الزبير بأن زوج بريرة كان عبدا حين أعتقت بريرة، بينما تفيد رواية الأسود بن يزيد النخعي أنه كان حرا، وهذا الخلاف يبنى عليه اختلاف في الحكم الفقهي، وقد رجح أهل العلم الوجه الأول على الوجه الثاني بعدة أمور من أهمها الترجيح بالأخذ مشافهة، ويظهر ذلك في ترجيح رواية القاسم وعروة؛ لأنها من رواية آل المرء، وآل المرء أعرف بالرواية من غيره، خاصة إذا كانت تلك الرواية عن امرأة؛ إذ يتاح للراوي من المشافهة والملاحظة ما لا يتاح لغيره، فأما القاسم ابن محمد فهو ابن أخي عائشة رضي الله عنها، وأما عروة فهو ابن أختها، وإنهما كانا يدخلان عليها بغير حجاب؛ ولذا كان القاسم وعروة ألزم بعائشة رضي الله عنها من الأسود؛ فترجح روايتهما لأجل هذه القرينة وحدها، بخلاف قرائن أخرى يمكن الترجيح بها، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٤١١): «فأل المرء أعرف بحديثه فإن القاسم بن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهما أولى من رواية الأسود فإنها أقعد بعائشة رضي الله عنها وأعلم بحديثها».

(١) - «الاعتبار في النسخ والمنسوخ» (ص ١٥).



الطريق الرابع: معرفة صيغ أداء الراوي وصفة تحديثه.

وكما يتأمل في طريقة تحمل الراوي لمعرفة العلة؛ كذلك يتأمل في طريقة أدائه، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- جمع الشيوخ:

وجمع الشيوخ وسوق حديثهم مساقا واحدا، أو حمل رواية أحدهم على الآخر نوع من أنواع التعليل، قال المروزي: «سألته - يعني أحمد بن حنبل - عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ كَيْفَ هُوَ فَقَالَ هُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَلَكِنْ إِذَا جُمِعَ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ يَحْدُثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَرَجُلٍ آخَرَ فَيَحْمِلُ حَدِيثَ هَذَا عَلَى هَذَا»^(١).

ب- التحديث مرة على وجه ومرة على وجه آخر:

قد ينشط الراوي فيروي الحديث على وجهه، وقد يكسل أحيانا فيختصر الحديث أو يرسله، أو أن يروي الحديث بالوجهين في مجالس متعددة أو متحدة، فيستعان بهذه القرينة في معرفة الوهم من عدمه، قال أبو بكر الحازمي: «فإن المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث على وجهه، وقد يتكاسل في الأوقات فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلا، إلى غير ذلك من الأسباب»^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»^(٣).

(١) - «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية المروزي (ص ٤٩).

(٢) - «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (ص ١٥).

(٣) - «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٦٦).



الطريق الخامس: معرفة خصوصية الراوي في شيخه.

والاختصاص قرينة من القرائن المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، وعند النظر في اختلاف الرواة تتبين العلة بمعرفة خصوصية الرواة في شيوخهم فضلا عن كونها قرينة مستعملة في بيان حال الراوي جرحا وتعديلا مقيدا.

وتظهر أهمية معرفة الاختصاص في الآتي:

أ- كون الراوي ملازما لشيخه:

لملازمة الشيوخ أثر في تقسيم طبقات الرواة والترجيح بين الروايات المتعددة والمختلف فيها على المدار، فقد تترجح الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة أو العكس؛ في شتى أنواع العلل، وذلك حسب المرجحات والقرائن المحيطة بالرواية، ومن أهم هذه المرجحات والقرائن ملازمة الراوي لشيخه. وبعبارة أخرى: إن الملازمة لها اعتبار في خصوصية الراوي أو تخصصه في شيخه بكثرة روايته وتكرار سماع حديثه، ولهذا يقدم الراوي الملازم لشيخه على غيره ممن لم يلازمه.

قال ابن القيم: «وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتاجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتناؤه بحديثه ومتابعة غيره له ويتركون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة. وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك والليث ومعر وعقيل ويونس وشعيب فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم الزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له وهو



ليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم. هذا إذا لم يخالفوه فكيف إذا خالفوه فرفع ما قد وقفوه ووصل ما قطعوه وأسند ما أرسلوه»^(١).
ولأهمية الملازمة قد يُقدم الملازم الثقة أحيانا على آل المرء؛ مثل أن يقدم نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على سالم بن عبد الله بن عمر إذا اختلفا على ابن عمر؛ قال النسائي: «سالم أجل من نافع، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب»^(٢).

كما ينبغي معرفة أن الراوى الذي ورد فيه جرح شديد حطه عن حد الاحتجاج-ولو اتصف بالملازمة- لا يعتبر بمخالفته إذا خالف من هو أوثق منه، ويكون الوجه الذي رواه غير محفوظ، مثل: سنيد بن داود المصيصي، أبي على المحتسب، لازم شيخه حجاج بن محمد المصيصي وله تفسير مشهور وهو أوسع من روى عن حجاج لملازمته له، وكاد أن يستوعب روايته ابن جرير في تفسيره، قال أحمد بن حنبل: «كان سنيد يلزم حجاجا وربما رأيت حجاجا يملأ عليه من كتابه وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق»^(٣).

إلا أن سنيداً ضعيف في حجاج وإن لازمه؛ لأنه كان يحمل حجاجاً على تدليس التسوية؛ قال أحمد بن حنبل: «رأيت سنيدا عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب الجامع يعني لابن جريج فكان في الكتاب بن جريج قال أخبرت عن يحيى بن سعيد وأخبرت عن الزهري وأخبرت عن صفوان بن سليم فجعل سنيد يقول لحجاج قل يا أبا محمد بن جريج عن الزهري وابن

(١) - «الفروسية» (ص ٢٣٩).

(٢) - «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٥٣).

(٣) - «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٢٦).



جريح عن يحيى بن سعيد وابن جريج عن صفوان بن سليم فكان يقول له هكذا ولم يحمله أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك»^(١).
وقد بين ابن حجر أن هذا هو السبب في تضعيف سنيد، قال ابن حجر: «وقد ذكر أحمد أن سنيدا لزم حجاجا يعني حجاج بن محمد شيخه في هذا الحديث إلا أنه كان يحمله على تدليس التسوية وعابه بذلك وكأن هذا هو السبب في تضعيف من ضعفه»^(٢).

وما تجدر الإشارة إليه: أن قرينة الملازمة ينسحب عليها ما ينسحب على جميع قرائن الترجيح بأن العمل بها ليس مضطردا في جميع أنواع الاختلاف، بل كل حديث ينظر فيه على حده وله الترجيح الخاص به، قال أبو سعيد العلائي: «ووجوه التّرجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها، بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات»^(٣).

وبالجملة: فالاجتهاد في بيان منزلة الراوى من شيخه، وترجيحه على غيره أداة من أدوات كشف العلة، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الراوى من شيخه من حيث ثبوت الملازمة من عدمها، أو طولها أو قصرها.

ب: كون الراوي من آل من روى عنه:

وهذه قرينة مرجحة تثبت ملازمة الراوى لمن روى عنه مع قوة في روايته عنه؛ لأنه من أهله وآله وأعرف الناس به، مثل أن يروى الرجل عن أبيه أو جده أو خاله أو عمه؛ لأنه يتاح له الدخول عليه وسؤاله ونحو ذلك، لذا تعد

(١) - «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥١).

(٢) - «فتح الباري» (٨/ ٢٥٣).

(٣) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٦٠).



رواية الراوي عنه أهله قرينة مرجحة، وقد قال الحافظ ابن حجر تعليقا على رواية لعبد العزيز بن أبي حازم: «فإن روايته تترجح بكون الحديث عن أبيه، وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم»^(١).

وقال أيضًا: «فآل المرء أعرف بحديثه فإن القاسم بن أخي عائشة وعروة بن أختها..... فروايتها أولى من رواية الأسود فإنهما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها»^(٢).

وقال أيضًا في حديث: «والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده»^(٣).

وقال الذهبي في ترجمة إسرائيل بن يونس: «ليس هو في الثبوت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحا ومساء عشرة أعوام»^(٤).

وقد طبق الإمام البخاري هذه القاعدة في صحيحه فانتقى واحتج بمن ضَعَّفَ في حفظه ممن روى عن آله، فقد احتج البخاري برواية عبد الله بن المثنى الأنصاري^(٥) عن عمه ثمامة خاصة، أما عن غير عمه فأخرج له متابعة، قال ابن حجر: «لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثا توبع فيه عنده وهو في فضائل

(١) - «فتح الباري» (٩/ ٢١٤).

(٢) - «فتح الباري» (٩/ ٤١١).

(٣) - «فتح الباري» (٢/ ١٤٣).

(٤) - «السير» (٧/ ٣٥٨).

(٥) - هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس ابن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري صدوق كثير الغلط. «التقريب» (ص ٣٢٠).



القرآن^(١)، وأخرج له أيضا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في النهي عن القزع^(٢) بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٣).
ج: كون الراوي بلدي شيخه:

وكون الراوي من أهل بلدة شيخه هي في الحقيقة تعد ملازمة، وأهل بلدة الراوي يقدمون على غيرهم من الغرباء حال الاختلاف، ولذا قد يوثق راو في أهل بلده؛ لكونه قد ضبط أحاديثهم لملازمته لهم، بينما يضعف في أهل بلد آخرين لعدم ضبطه لأحاديثهم؛ من أجل أنه لم تتح له ملازمته، قال أبو بكر الحازمي: «أن يكون أحد الحديثين سمعه الراوي من مشايخ بلده، والثاني سمعه من الغرباء فيرجح الأول؛ لأن أهل كل بلد لهم اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده، ولهذا يعتبر أئمة النقل حديث إسماعيل بن عياش، فما وجدته من الشاميين احتجوا به، وما كان من الحجازيين والكوفيين وغيرهم لم يلتفتوا إليه؛ لما يوجد في حديثه من النكارة إذا رواه عن الغرباء»^(٤).

(١) - أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) ح (١٨٧/٦) ح (٥٠٠٤) من طريقه عن ثابت وثامة عن أنس رضي الله عنه، قال: «مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد». ومتابعة قتادة له في الإسناد الذي قبله برقم (٥٠٠٣).

(٢) - متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب اللباس، باب القزع (١٦٣/٧) ح (٥٩٢١) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وح (٥٩٢٠) من طريق نافع، ومسلم في «صحيحه»، كتاب اللباس والزينة باب كراهة القزع (٣/١٦٧٥) ح (٢١٢٠) من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما به: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع».

(٣) - «فتح الباري» (٤١٦/١).

(٤) - «الاعتبار في النسخ والمنسوخ» (ص ١٢).



الطريق السادس: معرفة أصول الراوة ومصنفاتهم.

ومعرفة أصول الراوة ومصنفاتهم، وما بها من أحاديث، يتيح للحافظ كشف العلل والأوهام التي تقع للراوة في أصولهم أو أصول مشايخهم. وفي الحالة تلك يكون تحليل الحديث بأن الراوي رواه على جهة الخطأ أو الوهم أو لقبوله التلقين، شريطة اطلاع الناقد على الأصول العتيقة للراوي أو من روى عنه؛ للجزم بعدم وجوده في أصل الراوي أو مصنفاته.

وهذا مثال يوضح أهمية معرفة أصول الراوة ومصنفاتهم، قال ابن أبي حاتم: «رأيت في كتاب كتبه عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف برسته من أصبهان إلى أبي زرعة بخطه: وإني كنت رويت عندكم عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(١)، فقلت: هذا غلط، الناس يروون عن أبي سعيد عن النبي ﷺ فوق ذلك من قولك في نفسي؛ فلم أكن أنساه حتى قدمت ونظرت في الأصل؛ فإذا هو عن أبي سعيد عن النبي ﷺ

(١) - متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر (١/١١٣) ح (٥٣٦) ومسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، ويناله الحر في طريقه (١/٤٣٠) ح (٦١٥) من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم». ومسلم في «صحيحه»، الموضع السابق (١/٤٣٠) ح (٦١٥) من طرق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وبسر بن سعيد، وسلمان الأغر وعبد الرحمن بن يعقوب وهمام بن منبه. سبعة منهم: (سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وبسر بن سعيد، وسلمان الأغر، وعبد الرحمن بن يعقوب، وهمام بن منبه) عن أبي هريرة رضي الله عنه، به بنحوه.



فإن خف عليك فأعلم أبا حاتم عافاه الله ومن سألك من أصحابنا فإنك في ذلك مأجور إن شاء الله، والعار خير من النار»^(١).

والذي يظهر من هذه القصة أن الأصل وهو الكتاب المحفوظ من التغيير والتبديل، يُرجع إليه حالة مظنة الخطأ والوهم؛ وذلك إذا رُجع الراوى في روايته، ورجوع الراوى بنفسه إلى أصله أثبت للوهم أو أنفى له؛ لأن الحفظ مظنة الوهم بخلاف الكتاب المصون، ويظهر أيضا من هذا النص -وغيره- أن الأئمة المتقدمين وإن حدثوا من حفظهم فإن أحاديثهم مكتوبة لديهم في الأصول وإن اختلفوا في حفظها من عدمه، ولذا عدم وجود الحديث في الأصل أو الخطأ عند التحديث به سبب لتعليل بعض الرويات لبعض الرواة ممن رووا أحاديث ليست في أصولهم هم.

وقال سُفيان بن عبد الملك: «سألت ابن المبارك عن حديث زيد بن ثابت، أنه قال في البيع بالبراءة: يَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ»^(٢)، فقال: جاء به شريك عن عبد الله على غير ما كان في كتابه، ولم نجد لهذا الحديث أصلاً»^(٣).

(١) - «الجرح والتعديل» (١/٣٣٦).

(٢) - أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب البيوع والأقضية، باب في الرجل يشتري من الرجل السلعة ويقول: قد برئت إليك (٥/٤٣٣) ح (٢٧٧٣٩) قال: حدثنا شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أنه كان «يَرَى الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ جَائِزًا»، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب بيع البراءة (٥/٥٣٦) ح (١٠٧٨٤) من طريق بشر بن آدم. وابن المنذر في «الأوسط» (٥/٥١٧) ح (٨٠٩٠) من طريق قتيبة. والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، (١/٣٣٥) ح (٧٥٨) من طريق منصور بن أبي مزاحم. أربعتهم: (ابن أبي شيبة، وبشر بن آدم، وقتيبة بن سعيد، ومنصور بن أبي مزاحم) عن شريك به.

(٣) - «الضعفاء الكبير» (٣/٨٤).



كما أنه سبب لتعليل الرواية إذا كان الحديث ليس من أصول شيوخهم الذين رووا عنهم، قال سليمان بن الأشعث: «سمعتُ أحمد بن حنبل يسأل عن حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قريش»^(١)؟ قال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل»^(٢).

يقول الحاكم: «ذكر النوع الثالث من أنواع علم الحديث النوع الثالث من هذا العلم معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله.... ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها»^(٣).

ومن المعلوم أن تحديث الراوي في مكان ليس معه كتبه، مظنة للخطأ ويظهر من ذلك قول أبي حاتم: «وَكَانَ أَيُّوبُ قَدِمَ بَغْدَادَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ كُتُبُهُ

(١) - أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٩٥) ح (٢٢٤٧) قال: حدثنا ابن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قريش، إذا حكموا عدلوا،..» الحديث. ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢١١) ح (٥٩١١) ومن طريقه أيضا أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ١٧١) وقال عقبه: «هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس لم يروه عن سعد، فيما أعلم، إلا ابن إبراهيم». وأبو الفضل الزهري في حديثه (ص ٣٤٩) ح (٣٣١) من طريق بشر بن الوليد، والبيهقي في «السنن الكبرى» كتاب قتال أهل البغي، باب الأئمة من قريش (٨/ ٢٤٨) ح (١٦٥٤٢) من طريق عمرو بن مرزوق. ثلاثتهم: (أبو داود الطيالسي، وبشر بن الوليد، وعمرو بن مرزوق) قالوا: حدثنا ابن سعد، عن أبيه، به بمثله. والحديث صحيح لغيره، فله شاهد عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب، باب مناقب قريش (٤/ ١٧٩) ح (٣٥٠٠)، ولفظه: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ، إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ».

(٢) - «الكامل» (١/ ٥٥٧).

(٣) - «معرفة علوم الحديث» (ص ١٤).



وَكَانَ يُحَدِّثُ مَنْ حَفِظَهُ عَلَى التَّوَهُّمِ فَيَغْلَطُ وَأَمَّا كُتُبُهُ فِي الْأَصْلِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ^(١).

كما أن الأصول غير المقابلة أو المعارضة أو المسموعة تكثر فيها الأخطاء والعلل والتصحيقات، كمن يروي صحيفة دون سماع، ولهذا زهد الأئمة فيمن لم يعارض أصوله، كما هو الحال في ابن شاهين حيث قال: أنا أكتب، ولا أعارض، وقال أيضا: جميع ما خرجته، وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول؛ ولذا لم يكثر أبو بكر البرقاني في الرواية عن ابن شاهين لأجل هذا السبب، قَالَ البرقاني: «فلذلك لم أستكثر منه زهدا فيه»^(٢).

الطريق السابع: معرفة تفردات الرواة.

يطلق الفرد في اللغة على الواحد الذي ليس له مثله، وإذا انفرد فيقال منفرد ومتفرد. قال ابن منظور: «الذي لا نظير له، والجمع أفراد»^(٣). أما تعريفه اصطلاحاً فيمكن الاستعانة بتعريف المياشي للأفراد، حيث قال: «ما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ»^(٤).

وهذا التعريف خاص بتفرد الثقات دون غيرهم، وعرفه الدكتور نور الدين عتر تعريفاً عاماً فقال: «الحديث الفرد: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد»^(٥).

(١) - «علل ابن أبي حاتم» (٣/ ٧٠٤).

(٢) - «تاريخ بغداد» (١/ ١٣٣).

(٣) - «لسان العرب» (٣/ ٣١٣).

(٤) - «ما لا يسع المحدث جهله» (ص ١٤).

(٥) - «منهج النقد في علوم الحديث» (ص ٣٩٩).



وينقسم التفرد إلى قسمين:

القسم الأول: تفرد مع المخالفة.

القسم الثاني: تفرد دون مخالفة.

والذى نعنيه بالمعرفة في الاختلاف على المدار هو التفرد مع المخالفة، لأنه في هذه الحالة الانفراد يصار إلى الترجيح في هذا الاختلاف، وينبغي معرفة أن كل تفرد ينفرد به الراوي عن غيره لا يعد دليلاً على الخطأ والوهم، بمعنى أن التفرد بحد ذاته ليس بعلّة، وإنما يتم الرجوع في ذلك إلى القرائن المحيطة بتفرد كل راوي على حده والنظر في طبقة، والنظر في «علاقة المتفرد بالراوي الذي تفرد عنه وكيف كانت ملازمته له، وكيف كان يتلقى منه الأحاديث عموماً وهذا الحديث الذي تفرد به خصوصاً، وحالة ضبطه لما يرويه عامة وهذا الحديث خاصة ثم الحكم عليه بعد ذلك بحسب مقتضى نظرهم»^(١).

ومن أنعم النظر في التفرد عَلِمَ أنها طريقة يعلل بها الأئمة النقاد رواية الراوي إذا كان ممن لا يُحتمل تفرده؛ لأن تفرده دال على وهمه أو خطئه فيما رواه، وكذلك إذا كان الراوي موثقاً لكنه خالف جماعة الثقات في شيء من الإسناد أو المتن؛ فيعلم أنه لم يكن ضابطاً لهذا الحديث وامتقنا له تحديداً، أما إذا كان الراوي ثقة ولم يخالف فالأصل أن تفرده مقبول، يقول ابن حجر: «وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الانفراد»^(٢).

ويقول ابن رجب: «إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً: فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون»^(٣).

(١) - «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» (١/ ١٣٤).

(٢) - «فتح الباري» (١١/ ٥).

(٣) - «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٣٨).



ويستعان بتفرد الراوي مع مخالفته لغيره على إدراك العلة؛ لأنها أحد الوسائل للكشف عما في الأحاديث من العلل، وأوهام الثقات، كما أنه دليل على درجة ضبط الراوة، ولذا نجد المتقدمين من العلماء كثيرا ما يعلنون الأحاديث بالمخالفة، ولذا فالذى نعينه بالانفراد في باب التعليل باختلاف على المدار هو الانفراد بمخالفة؛ لأن في حالة الانفراد مع المخالفة يصار إلى الترجيح في هذا الخلاف.

يقول ابن الصلاح: «إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراجه به خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح»^(١).



(١) - «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ٧٩).



المبحث الثالث:**أثر معرفة الاختلاف على المدار في الحكم على الحديث**

سبق أن ذكرت أن الاختلاف على المدار وصف لإسناد الحديث، وهذا الوصف لا يعني حكماً على الحديث ذاته من حيث الصحة أو الضعف، فقد يختلف على رجال إسناد حديث، وأحد وجهيه في الصحيح، وكذلك قد يصح الوجهان بالقرائن الخاصة بالجمع بين الوجوه، فالعبرة بالأثر المترتب من معرفة الاختلاف على المدار، وهو ثبوت العلة القادحة من عدمه.

وكما هو معلوم أن العلة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر، ومعرفة العلة القادحة في السند والمتن هي غاية علم العلة بصورة أساسية؛ لأنها هي التي لها أثر في الحكم على الحديث، ولذلك إذا ثبتت العلة القادحة في الحديث بعد البحث والتفتيش واتباع منهج الأئمة المحدثين في نقد الرواة والمرويات، فإنه يكون ضعيفاً مردوداً، مثل أن يزيد ثقة لفظة أو نحوها في متن حديث ويخالفه جماعة الثقات بدونها، فحينئذ يكون المصير إلى تضعيف الزيادة وردها والحكم بشذوذها، أو أن يرفع ضعيف حديثاً وقفه الثقة؛ فإنه يعمل المرفوع بالموقوف فيكون المرفوع ضعيفاً مردوداً والموقوف صحيحاً مقبولاً، وهكذا فيحكم على كل حديث معلول بعلة قادحة بالضعف والرد، مع الأخذ بالاعتبار أن متنه قد يصح من طريق آخر أو شاهد.

والحكم بتضعيف الحديث المعلوم بعلة قادحة؛ ناشئ من فقد شرط أساسياً من شروط الصحة، وهو ألا يكون الحديث شاذاً ولا معللاً، غير أن باب العلة يحار فيه غير المختصين؛ مما يظن أنه هدر لكثير من الأحاديث وطرح لمتون تمس الحاجة للاستدلال بها والاستنباط منها، والحق أن المرجع في باب التعليل تحديداً هو للأئمة النقاد من المحدثين؛ لأن تعليلاتهم نابعة من المنهج الحديثي الذي هو في الحقيقة منهج نقدي أصيل لحفظ السنة النبوية، وصيانة لألفاظ النبوة من أن يلحق بها ما ليس منها من وهم وخطأ وإدراج ونحو ذلك. قال ابن حجر رحمته الله: «فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة



المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: "وفيه حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث"، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلن^(١).

وبتأمل قول ابن حجر في وجوب الأخذ بأحكام أئمة الحديث النقاد، نتيقن أن الرجوع لأحكامهم ليس محابة لهم؛ بل لمعرفةهم بالحديث وأهله ونقلته، الذين يبلغون حدا في الكثرة؛ وتفتيشهم عن أحوالهم والنظر في طبقاتهم وسبر أحاديثهم؛ ووقوفهم على درجة حفظهم وثبتهم، ووقوفهم أيضا على أوهامهم وأخطائهم.

قال الإمام مسلم: «واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون لها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصر من لدن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقلة الأخبار وحُمال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح»^(٢).

وقال ابن رجب: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم»^(٣).

(١) - «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٦٠).

(٢) - «التميز» (ص ٢١٨).

(٣) - «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٦١).



ويلحق بالأئمة النقاد من أهل الحديث الأئمة الذين جمعوا بين طريقة الفقهاء وطريقة المحدثين، لأنهم جمعوا بين الحسنيين واتفقوا الصنعتين، فنالوا قدم السبق في الفقه والحديث.

هذا من جانب إثبات العلة، مع عدم وجود مخالف لهم في الحكم بالعلة، أما من جانب الاختلاف في إثبات العلة ونفيها أو دفعها؛ فللمحدثين طرق للجمع بين الوجوه المختلفة أو ترجيح بعضها على الآخر، غير أن ذلك لا ينتظم في قواعد كلية بل لكل حديث نظر خاص، وثمة اختلاف يسير في بعض المسائل لمنهج المحدثين يسلكه نفر من المتأخرين من الفقهاء والأصوليين؛ فكثير من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصولهم وقواعدهم، ولذلك تراهم يصححون ويرجحون ما يعلله المحدثون كزيادة الثقة والتفرد على سبيل المثال، وذلك لأن اهتمامهم منصب على المتون، مع الإكثار من التجويزات العقلية والاعتبار بموافقة الحديث للأصول أو القرآن، ولهذا فتعليقات المحدثين لا يقبلها بعض الفقهاء والأصوليين المتأخرين، وفي حالة الاختلاف في تعليل الحديث ونفي علته بين الفقهاء والمحدثين فإن الواجب أيضا اتباع أئمة الحديث النقاد كما هو الحال في إثبات العلة التي لم يطلع عليها الفقهاء والأصوليون وغيرهم من غير المشتغلين بالحديث ومعرفة علله.

وبناء على ما سبق: فمعرفة الاختلاف على المدار خطوة من خطوات كشف العلل الواقعة سواء في الإسناد أو في المتن أو فيهما معا، وكل حديث يحكم عليه بما يليق من حاله في ضوء المنهج العلمي لدراسة الأحاديث المعللة بالاختلاف على المدار.

وهذه بعض صور العلل الواقعة في متون الأحاديث، والتي ظهرت تبعا لمعرفة الاختلاف على المدار، بمعنى أن معرفة علة المتن أثر من آثار معرفة الاختلاف على المدار، وسأذكر مثالا تطبيقيا بالتخريج ودراسة الأسانيد



والنظر في الاختلاف على المدار، مع الترجيح والحكم على الوجه الراجح، لكل صورة من صور علل المتون، وستكون على النحو الآتي:

- [١] مثال لزيادة لفظة في متن الحديث ليست منه.
- [٢] مثال لرواية المتن بالمعنى مع الإخلال به.
- [٣] مثال للإدراج في متن الحديث.
- [٤] مثال لقلب المتن.
- [٥] مثال لرواية الحديث من قوله ﷺ، مع أنه من فعله ﷺ.
- [٦] مثال لرواية الحديث من فعله ﷺ، مع أنه من قوله ﷺ.



[١]

مثال لزيادة لفظة في متن الحديث ليست منه.

قال الإمام البزار في مسنده (٣٠٣/١٠) ح (٤٤٢٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: نَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ إِلَّا الْمَغْرِبَ».

قوله: «إِلَّا الْمَغْرِبَ»، زيادة شاذة تفرد بها حيّان بن عبد الله، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، وقد خالفه أكثرية الثقات فرووه بدونها عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن بريدة واختلف عليه في إسناده ومتمه بوجهين:

الوجه الأول: عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه وزاد فيه لفظة: «إِلَّا الْمَغْرِبَ».

الوجه الثاني: عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تخريج الوجه الأول (عبد الله بن بريدة، عن أبيه وزاد فيه لفظة: «إِلَّا الْمَغْرِبَ»):

١ - أخرجه البزار في مسنده مسند بريدة بن الحبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (٣٠٣/١٠) ح (٤٤٢٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: نَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ إِلَّا الْمَغْرِبَ». وقال عقبه: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ إِلَّا بُرَيْدَةُ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ إِلَّا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، وَحَيَّانُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مَشْهُورٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ».



٢- والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب الحث على الركوع بين الأذنين في كل صلاة والركعتين قبل المغرب والاختلاف فيه (١/٤٩٩) ح (١٠٤١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، بِهِ بَمَثَلِهِ وَفِيهِ قِصَّةٌ. وَقَالَ عَقَبَهُ: «خَالَفَهُ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَسَعِيدُ الْجُرَيْرِيِّ وَكَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَحَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

٣- والطبراني في المعجم الأوسط (٨/١٧٩) ح (٨٣٢٨) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّا، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، ثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبُو زُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، بِهِ بَمَثَلِهِ. وَقَالَ عَقَبَهُ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَيَّانٍ إِلَّا عَبْدُ الْوَاحِدِ».

٤- والبيهقي في سننه الكبير كتاب الصلاة، باب من جعل قبل صلاة المغرب ركعتين (٢/٤٧٤) ح (٤٥٦٤) قال: أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ الْفَقِيهَ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بِهِ بَمَثَلِهِ.

٥- والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب الحث على الركوع بين الأذنين في كل صلاة والركعتين قبل المغرب والاختلاف فيه (١/٤٩٧) ح (١٠٤٠) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، بِهِ بَمَثَلِهِ.

٦- والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ ثم ما روي عن أصحابه بعده في الصلاة بعد أذان المغرب من



إباحة ومن نهي (١٤/١١٦) ح (٥٤٩٥) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ غُلَيْبٍ بْنُ سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُبيدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ، به بمثله.

ثلاثتهم: (عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، وعبد الله بن صالح، وأَبُو صَالِحٍ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ) قَالُوا: نَا حَيَّانُ بْنُ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَنْ أَدَانِينَ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ».

تخرج الوجه الثاني: (عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن مغفل).

١ - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يصلي ركعتين قبل المغرب (٢/١٣٦) ح (٧٣٨٣) قال: حدثنا وكيع، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن عبد الله بن المغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة لمن شاء».

٢ - ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ بَيْنَ كُلِّ أَدَانِينَ صَلَاةٍ (٢/٢١٢) ح (١٨٩٢) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو أسامة، ووكيع، عن كهمس.

٣ - والترمذي في سننه أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ (١/٣٥١) ح (١٨٥) قال: حدثنا هناد، قال: حدثنا وكيع، عن كهمس بن الحسن.

٤ - وأحمد في مسنده (٢٧/٣٤٦) ح (١٦٧٩٠) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا كهمس، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، به.

٥ - والنسائي في السنن الكبرى كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ (٢/٢٥٣) ح (١٦٥٧) قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، عن يحيى، عن كهمس.



٦- والبخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: كم بين الأذان والإقامة، ومن ينتظر الإقامة (١/ ١٢٧) ح (٦٢٤) قال: حدثنا إسحاق الواسطي، قال: حدثنا خالد، عن الجريري.

٧- وابن ماجه، في سننه كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب (١/ ٣٦٧) خ (١١٦٢) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو أسامة، ووكيع، عن كهمس.

٨- وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يصلي ركعتين قبل المغرب (٢/ ١٣٦) ح (٧٣٨٣) قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الجريري، عن ابن بريدة، مثله.

٩- ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب بين كل أذانين صلاة (٢/ ٢١٢) (١٨٩٣) قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الجريري.

١٠- وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب الصلاة قبل المغرب (٢/ ٢٦) ح (١٢٨٣) قال: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، قال: حدثنا ابن علية، عن الجريري.

١١- وأحمد في مسنده (٢٧/ ٣٤٦) ح (٧٤٦٢) قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الجريري.

كلاهما: (كهمس بن الحسن، وسعيد الجريري) عن عبد الله بن بريدة، عن عبدالله بن المغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة لمن شاء».

ثانيا دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد البزار):

١- عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ: هو عبد الواحد بن غياث المبردي، البصري، أبو بحر الصيرفي. روى عن: حماد بن سلمة، وفضال بن جبير، وعبد العزيز



القسملي. وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ، وَابْنُ زُبَيْرٍ، وَبَقِيَّةُ بَنِي مَخْلَدٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، وَزَكَرِيَّا السَّاجِي، وَخَلْقٌ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ. وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: كَانَ ثِقَةً، قَدِمَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ. قَالَ الْذَّهَبِيُّ: صَدُوقٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَدُوقٌ. **خلاصة حاله: صدوق^(١).**

٢- **حَيَّانُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ:** هُوَ حَيَّانُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ، أَبُو زَهْرٍ الْبَصْرِيُّ. رَوَى عَنْ: أَبِي مَجْلَزٍ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَالضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَأَبِيهِ عُيَيْدٍ اللَّهِ بْنِ حَيَّانَ. وَرَوَى عَنْهُ: مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، وَمُوسَى الْمُنْقَرِي، وَابْنُ بَرِيدَةَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه: ثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ: ثَنَا حَيَّانُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ، وَكَانَ رَجُلًا صَدُوقًا. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: ذَكَرْتُ الصَّلْتَ مِنْهُ الْإِخْلَاطَ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: عَامَّةُ أَحَادِيثِهِ أَفْرَادٌ، يَتَفَرَّدُ بِهَا. قَالَ الْذَّهَبِيُّ: وَلَهُ مَنَاقِبُ وَغَرَائِبُ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا وَهَاهُ. **خلاصة حاله: صدوق^(٢).**

٣- **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ:** هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ أَبُو سَهْلٍ الْمُرُوزِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١٥ هـ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرِو. وَرَوَى عَنْهُ بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، وَثَوَابُ بْنُ عَتَبَةَ، وَحُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ، وَكُهْمَسٌ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالْعَجَلِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: صَدُوقٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ. وَرَدَّ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ وَابْنُ حَجَرٍ الْقَوْلَ بِعَدَمِ سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ عَائِشَةَ، قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ: وَابْنُ بَرِيدَةَ وَلَدَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَسَمِعَ

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤٦٦/١٨) تاريخ الإسلام (٨٧٩/٥) والثقات لابن حبان (٤٢٦/٨)، وتاريخ بغداد (٥/١١) والعبر (٤٣٣/١)، وتهذيب التهذيب (٤٣٨/٦).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (٣٤٧/٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧٩/٤) الثقات (٢٣٠/٦) الجرح والتعديل (٢٤٦/٣). التاريخ الكبير (٨٥/٣) ميزان الاعتدال (٤٠٠/٢) الكامل (٤٢٥/٢).



جماعة من الصحابة. وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن المتفق عليه، أن إمكان اللقاء والسماع يكفي للاتصال ولا شك في إمكان سماع ابن بريدة من عائشة، فروايته عنها محمولة على الاتصال، على أن صاحب الكمال صرح بسماعه منها. وعقب ابن حجر قائلاً: صحح له الترمذي حديثه عن عائشة في القول بليلة القدر من رواية جعفر بن سليمان بهذا الإسناد، ومقتضى ذلك أن يكون سمع منها، ولم أقف على قول أحد وصفه بالتدليس. وقال الذهبي وابن حجر: ثقة. توفي سنة ١١٥ هـ روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة، وتحمل روايته عن عائشة على الاتصال لتصحيح الترمذي حديثه، وإمكان لقاء عبدالله وسماعه من عائشة وفق القاعدة المتفق عليه، والتي نص عليها مسلم في كتابه؛ فقد ولد ابن بريدة ولد سنة ١٥ هـ وتوفيت عائشة سنة ٥٨ هـ، وقيل قبل ذلك بسنة، فيكون عمره يوم وفاتها ثلاثة وأربعون سنة، فيكون لقاءه وسماعه ممكن وكاف للاتصال إضافة لكون ابن بريدة غير معروف بالتدليس. وهذا ما قرره ابن التركماني وابن حجر وجرى عليه صنيع المزي في تهذيب الكمال فلم يذكر عائشة فيمن أرسل عنهم عبدالله بن بريدة، ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا العلاءي في المراسيل، ولا ابن عساكر في تاريخ دمشق ولا الذهبي في السير، ولم يصرح بعدم سماعه عائشة سوى الدارقطني وتبعه البيهقي وهما متأخران^(١).

٤ - أبوه: هو بريدة بن الحصيب - بمهملتين مصغرا - أبو سهل الأسلمي، صاحب النبي ﷺ أسلم قبل بدر ولم يشهدها، مات بخراسان سنة ٦٣ أو

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٥١/٥) الجرح والتعديل (١٣/٥) والثقات لابن حبان (١٦/٥) تهذيب الكمال (٣٢٨/١٤) الكاشف (٥٤٠/١) إكمال تهذيب الكمال (٢٥٦/٧) السنن الكبرى للبيهقي (١٩٠/٧) الجوهر النقي (٥/١٧) إتحاف المهرة (١٤/٦) تهذيب التهذيب (٣٠٧/٢) التقريب (ص ٢٩٧).



نحوها. وهو آخر من مات من الصحابة بخراسان. روى عن: النبي ﷺ. حدث عنه: ابنه؛ سليمان وعبد الله، وأبو نضرة العبدي، وعبد الله بن مولة، والشَّعْبِي، وأبو المليح الهذلي، وطائفة.^(١)

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد ابن أبي شيبة):

١- **وَكَيْعٌ**: هو وكيع بن الجراح بن مَلِيح - بفتح الميم - الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي روى عن: سفيان الثوري، وجريير بن حازم، وأبان بن يزيد العطار روى عنه: إبراهيم بن سعيد الجوهري وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة. قال ابن معين: وكيع عندنا ثبت. قال مرة: ثقة. قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقته، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة. قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ كان أحفظ من ابن مهدي، وقال حماد لو شئت لقلت إنه أرجح من سفيان. قال العجلي: كوفي ثقة عابد فقيه، من حفاظ الحديث وهو أثبت في سفيان من جماعة ذكرهم. قال ابن حبان: كان حافظاً متقناً. قال الذهبي: أحد الأعلام. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. توفي سنة ١٩٥ هـ وقيل ١٩٧ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه، وهو من أثبت الناس في سفيان الثوري.^(٢)

(١) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤٣٠/٢) أسماء الصحابة الرواة لابن حزم (ص ٥٣) تهذيب الكمال (٥٣/٤) الإصابة (١٤٦/١).

(٢) - ينظر: الجرح والتعديل (٣٧/٩) الثقات لابن حبان (٥٦٢/٧) تهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠) شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢) تهذيب التهذيب (١٢٣/١١) التقريب (ص ٥٨١).



٢- **كهمس:** هو كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري. روى عن: سيار بن منظور، وأبي الطفيل عامر بن واثلة وعبد الله بن بريدة. ورَوَى عنه: يزيد بن هارون وأبو أسامة حماد بن أسامة، ووکیع بن الجراح. قال أحمد: ثقة، وزیادة. وقال ابن سعد وابن معین، وأبو داود: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الساجي: صدوق يهم. قال الذهبي وابن حجر: ثقة. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٣- **ابن بريدة:** هو عبدالله، سبقت ترجمته في الوجه الأول. خلاصة حاله: ثقة.

٤- **عبد الله بن المغفل:** هو عبد الله بن مُغْفَل المزني، أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو زياد، صحابي له شهرة، ممن بايع تحت الشجرة، كان مسكنه المدينة، ثم تحول إلى البصري، مات سنة ٥٧ هـ، وقيل سنة ٦٠ هـ. روى عن: النبي ﷺ وروى عنه: ابنُ بُرَيْدَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، وَحُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، وَثَابِتُ الْبُنَانِيُّ^(٢).

ثالثا: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على عبدالله بن بريدة واختلف عليه في إسناده ومتمنه بوجهين:

الوجه الأول: عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه وزاد فيه لفظة: «إِلَّا الْمَغْرِبَ».

الوجه الثاني: عن عبد الله بن بريدة، عن عبدالله بن مغفل.

(١) - ينظر: التاريخ الصغير (٣١٨/٢) الجرح والتعديل (١٧٠/٧) تهذيب الكمال (٢٣٢/٢٤) تذكرة الحفاظ (١٧٤/١) ميزان الاعتدال (٤١٥/٣) تهذيب التهذيب (٤٥٠/٨) التقريب (ص ٤٦٢).

(٢) - ينظر: الطبقات الكبرى (١٣/٧) أسد الغابة (٨٣/٣) تهذيب الكمال (١٧٣/١٦) الإصابة (٢/٢٧٢)، التقريب (ص ٣٢٥).



وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبيين أن الوجه الثاني هو الراجح، وأن قوله: «إلا المغرب» زيادة شاذة، وذلك للآتي:

أولاً: روى هذا الوجه الثاني ثقتان وهما: (كهمس بن الحسن، وسعيد الجريري)، وتابعهما حسين بن ذكوان المعلم، ولم أقف على متابعتهم، فنال هذا الوجه أكثرية الثقات. قال الدارقطني: «خالفه حسين المعلم، وسعيد الجريري وكهمس بن الحسن، وكلهم ثقات، وحيان بن عبيد الله ليس بقوي»^(١).

ثانياً: تفرد حيان بن عبيد الله بالوجه الأول وزاد فيه لفظة: «إلا المغرب»، ولم يتابع عليها، وحيان له أفراد ومناكير، وقد خولف، فزيادته شاذة، قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا بريدة، ولا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة إلا حيان بن عبيد الله، وحيان رجل من أهل البصرة مشهور ليس به بأس»^(٢).

ثالثاً: يلتقي ترجيح الوجه الأول بإخراج البخاري ومسلم في صحيحهما، مما يؤكد رجحان هذا الوجه.

رابعاً: الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، أما الزيادة في الوجه الأول: «إلا المغرب» فهي شاذة تفرد بها حيان، كما سبق من بيان الاختلاف على المدار ودراسة الإسناد.



(١) السنن (١/٤٩٩).

(٢) المسند (١٠/٣٠٣).



[٢]

مثال لرواية المتن بالمعنى مع الإخلال به.

قال الإمام أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (٢/ ٢١٥): حدثنا أبي، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن تميم، حدثنا أحمد بن أبي سريج، حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من سل السلاح على أمتي فليس من أمتي».

قوله: «من سل السلاح على أمتي فليس من أمتي» وهم بهذا اللفظ، رواها سويد بن عبد العزيز بالمعنى فأخل به. والصحيح قوله: «مَنْ رَفَعَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا». ووجه الإخلال أن اللفظة الأولى لا يدخل فيها النبي ﷺ دخولا أوليا.

.....

أولا: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبيد الله واختلف عليه في متنه بوجهين:
الوجه الأول: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: «من سل السلاح على أمتي، فليس من أمتي».
الوجه الثاني: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا».

تخريج الوجه الأول (عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: «من سل السلاح على أمتي، فليس من أمتي»):

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (٢/ ٢١٥) قال: حدثنا أبي، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن تميم، حدثنا أحمد بن أبي سريج، حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من سل السلاح على أمتي فليس من أمتي».



تخريج الوجه الثاني (عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا»):

١ - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود، باب: في الرجل يضرب

الرجل بالسيف ويرفع عليه السلاح (٥ / ٥٥٥) ح (٢٨٩٢٧) قال: حدثنا أبو

أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من

رفع علينا السلاح، فليس منا».

٢ - ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من حمل علينا

السلاح فليس منا (١ / ٩٨) ح (١٦١) قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة،

حدثنا أبو أسامة، وابن نمير، كلهم عن عبيد الله، به بنحوه.

٣ - وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب من شهر السلاح (٢ / ٨٦٠)

ح (٢٥٧٦) قال: حدثنا عبد الله بن عامر بن البراد بن يوسف بن أبي بردة بن

أبي موسى الأشعري، قال: حدثنا أبو أسامة، عن عبيد الله.

٤ - وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الإيمان، بيان الأعمال التي برئ رسول

الله ﷺ من عاملها (١ / ٦١) ح (١٦٠) قال: وحدثنا الحسن بن عفان، وأحمد

بن عبد الحميد الحارثي قالا: حدثنا أبو أسامة.

٥ - وابن مندة في الإيمان (٢ / ٦١٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ الحسين، حدثنا

الحسن، حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الله بن نمير، وأبو أسامة، عن عبد الله

بنحوه.

٦ - وابن الأعرابي في معجمه (٢ / ٦٨٣) ح (١٣٧٣) قال: حدثنا ابن

عفان، حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله بن عمر، به.

٧ - وابن مندة في الإيمان (٢ / ٦١٢) ح (٥٤٣) قال: أنبأ أحمد بن محمد بن

زياد، ومحمد بن يعقوب، قالا: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا أبو

أسامة.

٨ - وأحمد في مسنده (١٠ / ٣٧٩) ح (٦٢٧٧) قال: حدثنا ابن نمير، ومحمد

بن عبيد، قالا: حدثنا عبيد الله.



- ٩- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الإيمان، بيان الأعمال التي برئ رسول الله ﷺ من عاملها (٦١/١) ح (١٦٠) قال: وحدثنا موسى بن إسحاق القواس قال: حدثنا ابن نمير.
- ١٠- وابن مندة في الإيمان (٦١٢/٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ محمد بن أيوب بن حبيب، حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد، حدثنا محمد بن عبيد، عن عبيد الله بن عمر، به.
- ١١- وأحمد في مسنده، حديث عبد الله بن عمر (٤٠/٨) ح (٤٤٦٧) قال: حدثنا معتمر، عن عبيد الله.
- ١٢- وأحمد في مسنده حديث عبد الله بن عمر (٤٠/٨) ح (٤٤٦٨) و (١٤٦/٩) ح (٥١٤٩) قال: حدثنا يحيى، عن عبيد الله.
- ١٣- وأبو بكر الخلال في السنة (٥/٥) ح (١٤٥٨) قال: حدثنا أبو عبد الله، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، به.
- ١٤- ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا (٩٨/١) ح (١٦١) قال: حدثني زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى قالوا: حدثنا يحيى وهو القطان.
- ١٥- والطحاوي في شرح الآثار باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في بقية الأشياء التي من كانت منه .. (٣٦٢/٣) ح (١٣٢٤) قال: حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن أعين، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى القطان، عن عبيد الله، به مثله.
- ١٦- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الإيمان، بيان الأعمال التي برئ رسول الله ﷺ من عاملها (٦١/١) ح (١٦٠) قال: وحدثنا عمر بن شبة قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان.
- ١٧- وابن مندة في الإيمان (٦١٢/٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد.



١٨- ونعيم بن حماد في الفتن (١/١٦٧) ح (٤٣٣) قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، وأبو معاوية، عن عبيد الله، به وقال أبو معاوية: «من سل علينا السلاح».

١٩- والبزار في مسنده (١٢/٦٣) ح (٥٤٩٣) قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى وعبد الوهاب، عن عبيد الله به.

٢٠- وابن مندة في الإيمان (٢/٦١٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ محمد بن إبراهيم، حدثنا أحمد بن سلمة، حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، عن عبيد الله نحوه.

٢١- وأبو عمرو الداني في الفتن (١/٣١٣) ح (٨٧٩) قال: حدثنا أحمد بن محمد ابن بدر، حدثنا الحسين بن محمد، حدثنا محمد بن هشام، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله، به.

٢٢- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الإيمان، بيان الأعمال التي برئ رسول الله ﷺ من عاملها (١/٦١) ح (١٦٠) قال: حدثنا علي بن حرب قال: حدثنا ابن إدريس.

٢٣- وابن مندة في الإيمان (٢/٦١٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ محمد بن أيوب بن حبيب، حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد، حدثنا محمد بن عبيد.

٢٤- وابن مندة في الإيمان (٢/٦١٢) ح (٥٤٣) قال: وأنبأ أحمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا عيسى بن يونس.

٢٥- والبزار في مسنده (١٢/٦٣) ح (٥٤٩٤) قال: حدثنا وهب بن يحيى، حدثنا ميمون بن زيد، عن عمر بن محمد وعبيد الله، به.

جميعهم: (أبو أسامة، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وابن نمير وعبد الوهاب الثقفي، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن عبيد، وعبد الله بن إدريس، وعيسى بن يونس، وميمون بن زيد) عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا».



وتابع عبيد الله جماعة:

- ١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] (٤/٩) ح (٦٨٧٤) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا جويرية، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا».
- ٢- وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٩٦/١٠) ح (٥٨٢٧) قال: حدثنا عبد الله، حدثنا جويرية، عن نافع، به.
- ٣- ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥٨/٨) ح (٢٣٦٩).
- ٤- والبخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] (٤٩/٩) ح (٧٠٧٠) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، به.
- ٥- ومسلم في صحيحه، الإيمان باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا (٩٧/١) ح (١٩٣) قال: حدثنا يحيى بن يحيى، واللفظ له، قال: قرأت على مالك.
- ٦- والنسائي في السنن الكبرى (٤٥٦/٣) ح (٣٥٤٩) قال: أخبرنا أحمد بن عمرو ابن السرح، قال: أنبأنا ابن وهب، قال: أخبرني مالك، وعبد الله بن عمر، وأسماء بن زيد، ويونس بن يزيد.
- ٧- وابن مندة في الإيمان (٦١٨/٢) ح (٥٤٤) من طرق عن مالك.
- ٨- وابن المظفر في غرائب مالك (ص ١٣٠) ح (٧٣) قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن زنجويه بن موسى المخرمي، حدثنا عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، حدثنا مالك، عن نافع، به.
- ٩- وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص ٢٦٠) من طريق مالك بن أنس، عن نافع، به.
- ١٠- وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب اللقطة، باب ذكر رفع السلاح (١٦٠/١٠) ح (١٨٦٨٠) عن معمر، عن أيوب.



- ١١- وعن عبدالرزاق أحمد في مسنده، حديث ابن عمر (١٠/٤٤٤) ح (٦٣٨١) قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن أيوب، عن نافع، به.
- ١٢- وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب اللقطة، باب ذكر رفع السلاح (١٠/١٦٠) ح (١٨٦٨٠) عن عبد الله بن عمر، عن نافع، به.
- ١٣- وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣/٣٦٨) ح (١٩٣٧) قال: حدثنا العمري، عن نافع، به.
- ١٤- وتام في فوائده (١/٣١٠) ح (٧٧٥) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن غنج، به.
- ١٥- وتام في فوائده (٢/١٤٤) ح (١٣٧٦) والداني في السنن الواردة في الفتن (١/٣١٣) ح (٨٦) من طريق مالك بن أنس، عن نافع، به.
- ١٦- وابن حبان في صحيحه، ذكر ما يجب على المرء من ترك الخروج على الأمراء وإن جاروا (١٠/٤٥٠) ح (٤٥٩٠) من طريق مالك، به.
- ١٧- والبزار في مسنده (١٢/٦٣) ح (٥٤٩٤) قال: حدثنا وهب بن يحيى، حدثنا ميمون بن زيد، عن عمر بن محمد وعبيد الله، به.
- ١٨- وابن بشران في أماليه (ص ٤٨) ح (٤٧) من طريق نافع بن عبد الرحمن، عن نافع، به.
- ١٩- والطرسوسي^(١) في مسند عبد الله بن عمر (ص ٣٨) ح (٦٣) قال: حدثنا أحمد ابن يونس، وسليم بن حرب قالوا: حدثنا أيوب بن عتبة، عن يحيى عن نافع، به بمثله.

(١)-خالف الطرسوسي محمد بن الحسين أبو حصين، فرواه عن أحمد بن يونس عن أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن ابن عباس، ينظر: المعجم الأوسط (٦/٥٧) ح (٥٨٣٩). والراجح ما رواه أبو حصين محمد بن الحسين؛ لأن محمد بن إبراهيم الطرسوسي صدوق يهم، قال أبو عبد الله الحاكم: صدوق كثير الوهم. ينظر: تهذيب التهذيب (٩/١٦). أما محمد بن الحسين أبو حصين، فهو ثقة، قال الدارقطني: ثقة. وقال الخطيب: كان فهماً صنف المسند. وقال الذهبي: المحدث الحافظ الإمام. ينظر: المؤتلف للدارقطني (٢/٥٥٣) تاريخ بغداد (٢/٢٢٩) تاريخ الإسلام (٢٢/٢٦١).



جميعهم: (أيوب السختياني، وعبد الله بن عمر العمري ومالك بن أنس، وجويرية بن أسماء، وأسامة بن زيد، ويونس بن يزيد ومحمد بن عبد الرحمن بن غنج وعبد الله ابن دينار وعمر بن محمد ويحيى بن أبي كثير) عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا».

ثانيا: دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد أبي نعيم):

١ - أبوه: هو عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، والد أبي نعيم الأصبهاني، روى عن: أبي خليفة وعبدان وعبد الله بن ناجية والجندي وإسحاق الخزاعي، وإبراهيم بن متويه ومحمد بن يحيى بن منده وابن رسته. وروى عنه: ابنه أبو نعيم، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني. توفي سنة: ٣٦٥هـ خلاصة حاله: مجهول الحال لم يرد فيه جرح ولا تعديل^(١).

٢ - محمد بن أحمد بن تميم: هو محمد بن أحمد بن تميم بن خالد بن عبد الله بن خالد، أبو بكر ابن أخي الحسن بن تميم، روى عن: محمد بن علي بن شقيق، وابن حميد، وابن أبي سريج. وروى عنه: عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني. قال أبو نعيم: ثقة مأمون. قال الذهبي: لا بأس به. توفي سنة ٣٠٦هـ خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٣ - ابن أبي سريج: هو أحمد بن الصباح النهشلي، أبو جعفر بن أبي سريج - بالجيم الموحدة التحتية - الرازي المقرئ، وقيل: أحمد بن عمر بن أبي سريج. روى عن: إسماعيل بن علية، وشبابة بن سوار، وعبيد الله بن موسى العبسي ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير. وروى عنه: البخاري، وأبو داود،

(١) - ينظر: تاريخ أصبهان (٥٤/٢) تاريخ الإسلام (٢٤٥/٨).

(٢) - ينظر: تاريخ أصبهان (٢١٥/٢) طبقات المحدثين بأصبهان (٥٠٠/٣) تاريخ الإسلام (٩٤/٧).



والنسائي. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي ومسلمة وإبراهيم النحال وأحمد بن النحاس: ثقة. وقال يعقوب بن شيبه: أحد أصحاب الحديث، وكان ثقة ثبتاً. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب على استقامته. قال ابن حجر: ثقة حافظ له غرائب. توفي سنة ٢٥٠ هـ. روى له البخاري وأبو داود والنسائي. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٤- سُويد بن عبد العزيز: هو سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي، مولا هم، أبو محمد الدمشقي روى عن: حميد الطويل، وعاصم الأحول، والأوزاعي، ومالك، وأبي الزبير المكي. وروى عنه: أبو مسهر، ودحيم، وهشام بن عمار. قال دحيم: ثقة، وكانت له أحاديث يغلط فيها. وقال العجلي: يكتب حديثه. قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين، والنسائي، والخلال والبيهقي ويعقوب بن سفيان: ضعيف. وقال ابن معين: مرة: ليس بشيء. وقال ابن معين مرة أيضاً والنسائي مرة: ليس بثقة. وقال يعقوب بن سفيان في موضع آخر: مستور، وفي حديثه لين. وقال ابن سعد: روى أحاديث منكراً. وقال البخاري: في أحاديثه مناكير أنكرها أحمد. وقال البخاري أيضاً: في حديثه نظر، لا يحتمل. وقال أبو حاتم: في حديثه نظر، هو لين الحديث. وقال الترمذي: كثير الغلط في الحديث. وقال محمد بن عوف الطائي: لا يجوز في الضحايا. وقال البزار: ليس بالحافظ، ولا يحتج به إذا انفرد. وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فاحش الوهم حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخيل إلى من يسمعها أنها عملت تعمداً. وقال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف كما وصفوه. وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه

(١) - ينظر: تاريخ بغداد (٣٢٥/٥) تهذيب الكمال (٣٥٥/١) إكمال تهذيب الكمال (٦٢/١) تاريخ الإسلام (١٠٧٥/٥) تهذيب التهذيب (٤٤/١) التقريب (ص ٨٠).



ليس بالقائم. وقال البغوي: في حديثه لين. وقال الدارقطني: يعتبر به. قال ابن حجر: ضعيف جدا. توفي سنة ١٩٤ هـ. خلاصة حاله: ضعيف جدا، لم يوثقه سوى دحيم، ويرد توثيقه لتفرده به^(١).

١ - عبيد الله: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري، أبو عثمان المدني. روى عن: نافع، وثابت البناني وحميد الطويل. وروى عنه: السفينان، والحمدان، وشعبة. قال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث، حجة. قال ابن معين: ثقة حافظ، متفق عليه. قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. وقال النسائي وابن حجر: ثقة ثبت. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه^(٢).

٢ - نافع: هو نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. روى عن: عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وأبي لبابة بن عبد المنذر، وأبي سعيد الخدري، ورافع بن خديج. وروى عنه: أولاده أبو عمر وعمر وعبد الله، وعبد الله بن دينار، وصالح بن كيسان، وعبد ربه ويحيى ابنا سعيد الأنصاري. قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وقال النسائي: ثقة. قال ابن خراش: ثقة نبيل. وقال الذهبي: من أئمة التابعين

(١) - ينظر: تاريخ الدوري (٢/ ٢٤٤) سؤالات ابن الجنيدي (ص ٣٣١) التاريخ الكبير (٤/ ١٤٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥١) الضعفاء الكبير (٢/ ١٥٧) الجرح والتعديل (٤/ ٢٣٨) كتاب المجروحين (١/ ٣٤٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٥٥) تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٤) الكامل (٣/ ٤٢٤) التقريب (ص ٢٨٠).

(٢) - ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٦) تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠) التقريب (ص ٣٧٣).



وأعلامهم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق على جلالته وإتقانه^(١).

٥- ابن عمر رضي الله عنه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المكي المدني، الصحابي الجليل، له ولأبيه صحبه. ممن أسلم صغيراً، شهد المشاهد مع رسول الله ﷺ عدا غزوة بدر وأحد، وهو من المكثرين من الرواية. وروى عنه: آدم بن علي، وأسلم مولى أبيه، وإسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب. توفي سنة ٢٣هـ^(٢).

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد ابن أبي شيبة):

١- أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي أبو أسامة الكوفي. روى عن: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري والأجلح بن عبد الله الكندي، وعبد الملك بن جريج. وروى عنه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وابن أبي شيبة. قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث يدلّس ويبين تدليس. قال أحمد: ثقة، وما كان أرواه عن هشام بن عروة. وقال أيضاً: كان ثبناً، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ. قال سفيان بن وكيع: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها قال سفيان بن وكيع: أني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بينا وكان من أسرق الناس لحديث حميد. وعقب ابن حجر قائلاً: وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن بن وكيع

(١) - ينظر: تهذيب الكمال (٢٩٨/٢٩) الكاشف (٣٨٤/٤) تهذيب التهذيب (٢١٠/٤) التقريب (ص ٥٥٩).

(٢) - ينظر: أسد الغابة (٣٦٦/٣) الإصابة (١٥٥/٤).



بالإسناد وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل. وقال الذهبي: حافظ ثبت. وقال أيضا: حجة عالم أخباري. قال ابن حجر: أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال أيضا: ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره. توفي سنة ٢٠١ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة ثبت، متفق على توثيقه، رماه سفيان بن وكيع بسرقة الحديث، وتبعه الأزدي وشذ في ذكره في الضعفاء، وهذا الجرح مردود؛ لأن سفيان والأزدي ضعيفان، ولا يعتمد قولهما في الجرح والتعديل^(١).

٢ - عبيد الله: هو ابن عمر، ثقة متفق عليه، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٣ - نافع: ثقة متفق عليه، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٤ - ابن عمر رضي الله عنه: هو عبد الله، صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

ثالثا: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على عبيد الله واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «من سل السلاح على أمتي، فليس من أمتي».

الوجه الثاني: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا».

وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبين أن الوجه

الثاني عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «من رفع علينا

السلاح، فليس منا»، هو الراجح وذلك للآتي:

(١) - ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢١٧) الكاشف (١/ ٣٤٨) تهذيب

التهذيب (٣/ ٢) هدي الساري (١/ ٣٩٩) التقريب (ص ١٧٧).



أولاً: روى الوجه الأول سويد بن عبدالعزيز وهو ضعيف جداً، وخالف في رواية جماعة الثقات الكبار أصحاب عبيد الله وهم: (أبو أسامة حماد بن أسامة، ويحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس، وإسماعيل بن زكريا وابن نمير، وعبد الوهاب الثقفي، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن عبيد، وعبد الله بن إدريس، ومعتمر بن سليمان) روه جميعاً عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «من رفع علينا السلاح، فليس منا»، مما دل على أن الخطأ من سويد وأن الوجه الثاني وجه منكر لمخالفة سويد جماعة الثقات، وأن الوجه الأول هو الوجه المعروف.

ثانياً: يلتقي هذا الترجيح مع ترجيح الإمام الدارقطني له.

قال الدارقطني: «وخالفه إسماعيل بن زكريا، ويحيى القطان، وأبو أسامة؛ روه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا، وهو الصواب»^(١).

ثالثاً: لم يتابع سويد على هذا الوجه، بينما تابع عبيد الله بهذا اللفظ تسعة، وهم (أيوب السختياني، وعبد الله بن عمر العمري، ومالك بن أنس، وجويرية بن أسماء، وأسماء ابن زيد، ويونس بن يزيد، ومحمد بن عبد الرحمن بن غنج، وعبد الله بن دينار، وعمر بن محمد) وبيعض هذه المتابعات رجح الدارقطني الوجه الأول.

قال الدارقطني: «وكذلك رواه أيوب السختياني، ومالك بن أنس، ويحيى بن أبي كثير، وجويرية بن أسماء، عن نافع»^(٢).

(١) - علل الدارقطني (٣٠٣/١٢) مسألة (٢٧٣٣).

(٢) - علل الدارقطني (٣٠٣/١٢) مسألة (٢٧٣٣).



رابعاً: يلتقي هذا الترجيح مع إخراج الإمام مسلم لهذا الوجه في صحيحه، وإعراضه عن الوجه المعلوم الذي رواه سويد باللفظ المخالف.
رابعاً: الحكم على الحديث من وجهه الراجح:
صحيح؛ متفق عليه.



[٣]

مثال للإدراج في متن الحديث.

قال الإمام النسائي في سننه (١٤٢/٢) ح (٩٢٣): أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ مَرَّةٍ الْخَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعَهُ يَقُولُ: سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا كُلُّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَجَبَتْ هَذِهِ. فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَكُنْتُ أَقْرَبَ الْقَوْمِ مِنْهُ فَقَالَ: «مَا أَرَى الْإِمَامَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَفَاهُمْ».

قوله: «ما أرى الإمام إلا قد كفاهم» مدرجة في حديث رسول الله ﷺ وهما، وهم في إدراجها زيد بن الحباب وعبدالله بن صالح كاتب الليث.

.....

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على معاوية بن صالح واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء، بإدراج الموقوف في المرفوع.
الوجه الثاني: عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء بتفصيل الموقوف من المرفوع.

تخريج الوجه الأول (عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء بإدراج الموقوف في المرفوع):

١- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، اكْتَفَاءُ الْمُؤْمَرِ بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ (١٤٢/٢) (٩٢٣) قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي



كثير بن مرة الحضرمي، عن أبي الدرداء سمعه يقول: سئل رسول الله ﷺ: أفي كل صلاة قراءة؟ قال: «نعم» قال رجل من الأنصار: وجبت هذه. فالتفت إليّ وكنت أقرب القوم منه فقال: «ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم».

٢- وأحمد في المسند (٥١٩/٤٥) ح (٢٧٥٣٠) قال: حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح، به بمثله.

٣- وابن أبي شيبة في مسنده (ص ٤٧) ح (٣٤) قال: حدثنا زيد بن الحباب، نا معاوية بن صالح، به بمثله.

٤- والبخاري في القراءة خلف الإمام (ص ٦) ح (١٨) و (ص ٩٦) ح (١٨٣) قال: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا زيد بن حباب، قال: حدثنا معاوية، به مختصرا.

٥- والدارقطني في سننه كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» واختلاف الروايات (١٢٥/٢) ح (١٢٦٢) قال: حدثنا محمد بن مخلد، ثنا شعيب بن أيوب وغيره، قالوا: نا زيد بن الحباب، ثنا معاوية بن صالح، به بمثله وقال عقبه: «كذا قال وهو وهم من زيد بن الحباب، والصواب: فقال أبو الدرداء: ما أرى الإمام إلا قد كفاهم».

٦- وابن الجوزي في التحقيق، مسألة لا تجب القراءة على المأموم (٣٦٥/١) (٤٨١) من طريق الدارقطني به.

٧- والبيهقي في القراءة خلف الإمام (ص ١٧١) ح (٣٧٨) قال: أخبرناهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ نَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيِّ، نا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهِ بَنَحُوهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فِي مَتْنِ هَذَا الْخَبَرِ وَهُمْ مِنَ الرَّاوي فِي قَوْلِهِ: مَا أَرَى الرَّجُلَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ



كَفَاهُمْ فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ مَرَّتَيْنِ وَهُمْ فِي رَفْعِهِ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَرَّةً وَحَفِظَهَا أُخْرَى».

٨- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من قال لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق (٢/٢٢٩) ح (٢٩٠٩) وفي القراءة خلف الإمام (١٧١) ح (٣٧٧) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا أبو صالح، حدثني معاوية بن صالح، به بمثله. وقال عقبه: «كذا رواه أبو صالح كاتب الليث وغلط فيه، وكذلك رواه زيد بن الحباب في إحدى الروايتين عنه، وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير بن مرة».

كلاهما: (زيد بن الحباب، وأبو صالح عبد الله بن صالح) عن مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ الْخَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِهِ بِمِثْلِهِ.

تخريج الوجه الثاني (عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء بفصل الموقوف عن المرفوع):

١- أخرجه أحمد في المسند (٣٦/٥٢) ح (٢١٧٢٠) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَجَبَتْ هَذِهِ.

٢- والطحاوي في شرح معاني الآثار، باب القراءة خلف الإمام (١/٢١٦) ح (١٢٨٩) قال: وحدثنا أحمد بن داود، قال: ثنا محمد بن المشني، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: ثنا معاوية بن صالح، به بنحوه وفرق فيه بين الموقوف والموصول.



- ٣- والبيهقي في القراءة خلف الإمام (١٧١) ح (٣٨٠) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيه، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهِ بِمِثْلِهِ.
- ٤- والبخاري في القراءة خلف الإمام (ص ٦) ح (١٧) و (ص ٢٥) ح (٥١) وفي خلق أفعال العباد (ص ١٠٥) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، بِهِ بِمِثْلِهِ.
- ٥- والطحاوي في شرح معاني الآثار، باب القراءة خلف الإمام (٢١٦/١) ح (١٢٨٨) قال: حدثنا بحر بن نصر، قال: ثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثني معاوية بن صالح، به.
- ٦- والدارقطني في سننه كتاب الصلاة، باب ذكر قوله: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» واختلاف الروايات (١٣٧/٢) ح (١٢٨٠) و (١٢٥/٢) ح (١٢٦٣) قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد، وعبد الملك بن أحمد الدقاق ، قالوا: نا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب ، حدثني معاوية بن صالح ، به. وقال عقبه: «ورواه زيد بن حباب ، عن معاوية بن صالح بهذا الإسناد وقال فيه: فقال رسول الله: «ما أرى الإمام إلا قد كفاهم». ووهم فيه والصواب أنه من قول أبي الدرداء كما قال ابن وهب والله أعلم».
- ٧- والبيهقي في القراءة خلف الإمام (١٧٣) ح (٣٨٠) وفي السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من قال لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق (٢٢٩/٢) ح (٢٩١٠) وفي القراءة خلف الإمام (ص ١٧٤) ح (٣٨٢) من طريق الدارقطني به.



- ٨- والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٤١) ح (١٩٥٥) قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله، حدثني معاوية بن صالح، به بمثله.
- ٩- والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين (٢/ ٢٦٠) ح (١٥٠٥) قال: حدثنا أبو حامد محمد بن هارون، ثنا الحسين بن إسماعيل بن أبي المجالد، ثنا حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، به بمثله.
- ١٠- والبيهقي في القراءة خلف الإمام (ص ١٧٤) ح (٣٨٢) من طريق الدارقطني به.
- أربعتهم: (عبد الرحمن بن مهدي، وبِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، وعبد الله بن وهب، وحماد بن خالد) عن معاوية، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن أبي الدرداء به.

ثانيًا: دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد الإمام أحمد):

- ١- زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: هو زيد بن الحباب بن الريان، وقيل: ابن رومان، أبو الحسين العكلي، الخراساني، ثم الكوفي، الزاهد. روى عن: أسامة بن زيد الليثي، وسيف بن سليمان، وعكرمة بن عمار، والضحاك بن عثمان الحزامي، والحسين بن واقد المروزي، وسفيان الثوري وخلق كثير. حدث عنه: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد الله بن نمير. وثقه علي بن المديني وعثمان بن أبي شيبة والدارقطني والعجلي. وقال أحمد: صاحب حديث كيس، ومرة: كان صدوقا، ولكن كان كثير الخطأ. وقال يحيى بن معين: ثقة، ومرة: كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس وقال ابن عدي: إن أحاديثه عن الثوري مقلوبة إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك



الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد وبعضه يرفعه ولا يرفعه والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق صالح، ثقة عند جميعهم. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ يعتبر حديثه إذا روي عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير. وقال الذهبي: الحافظ الجوال، ومرة: لم يكن به بأس وقد يهم. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ في حديث الثوري. توفي سنة ٢٠٣هـ. خلاصة حاله: صدوق^(١).

٢- **مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ**: هو معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمن الحمصي. روى عن: أرطاة بن المنذر، وأزهر بن سعيد الحرازي وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. روى عنه: أسد بن موسى وبشر بن السري وحماد بن خالد. ذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن مهدي وأحمد والعجلي والنسائي وأبو زرعة وابن معين: ثقة. وقال ابن معين مرة: صالح. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وما أرى بحديثه بأسًا، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في حديثه إفرادات. وقال يعقوب بن شيبه: قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثابت، ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. وقال الذهبي: صدوق إمام، وقال مرة: لم يحتج به البخاري، وكان من أوعية العلم، ومن معادن الصدق. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. خلاصة حاله: صدوق^(٢).

(١) - ينظر: التاريخ الكبير (٢/٣٢٥): والجرح والتعديل (٣/٢٥٣٨) وثقات ابن حبان (١/١٤٥) وتاريخ بغداد (٨/٤٤٢) وسير أعلام النبلاء (٩/٣٩٣) وتذهيب التهذيب (١/٢٥٠).

(٢) - ينظر: تذهيب الكمال (٢٨/١٨٦) الثقات لابن حبان (٤/٤٧٠) الجرح والتعديل (٨/٣٨٢) ثقات العجلي (٢/٢٨٤) الميزان (٤/١٣٥) تذكرة الحفاظ (١/١٣٢) التقريب (ص ٥٨٣).



٣- **أَبُو الزَّاهِرِيَّة**: هو حدير بن كريب الحضرمي، ويُقال: الحميري، أبو الزاهرية الحمصي. توفي سنة ١٢٩ هـ رَوَى عَنْ: جبير بن نفير الحضرمي، وحذيفة بن اليمان. رَوَى عَنْهُ: إبراهيم بن أبي عبلة، والأحوص بن حكيم، وابنه حميد، وأبو مهدي سَعِيد بن سنان، وغيرهم. وثقه ابن مَعِين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لا بأس به. وَقَالَ الدارقطني: لا بأس به إذا روى عنه ثقة. قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٤- **كَثِيرُ بْنُ مُرَّةٍ الْحَضْرَمِيُّ**: هو كثير بن مرة الحضرمي الرهاوي أبو شجرة، ويُقال: أبو القاسم الشامي الحمصي. رَوَى عَنْ: النبي ﷺ مُرْسَلًا، وعن تميم الداري، وشَرْحِبِيل بن السَّمْط، وعبادة بن الصامت، وعبد الله بن عُمَر ابن الخطاب، وعبد الله بن عَمْرٍو بن العاص، وغيرهم. رَوَى عَنْهُ: أبو الزاهرية حدير بن كريب، والحسن بن عبد الرحمن الشامي، وخالد بن معدان، وغيرهم. ذكره محمد بن سعد، وأبو الحسن بن سميع في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام. قال ابن سعد: ثقة. وَالْعَجَلِي: تابعي ثقة. وذكره ابن حَبَّان في كتاب الثقات. وقال ابن حجر: وهم من عده صحابيا. وَقَالَ النَّسَائِي: لا بأس به. وَقَالَ ابن خراش: صدوق. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٥- **أَبُو الدَّرْدَاءِ** رضي الله عنه: هو عويمر بن مالك مشهور بكنيته وباسمه جميعا، واختلف في اسمه، فقليل هو عامر، وعويمر لقب، أسلم يوم بدر، وشهد أحدا

(١) - ينظر: الطبقات الكبرى (٤٥٠/٧) والتاريخ الكبير (٣٤٠/٣) والجرح والتعديل (١٣١٣/٣) وثقات ابن حبان (٨٣/٥) وتهذيب ابن حجر (٢١٩/٢).

(٢) - ينظر: الطبقات الكبرى (٤٤٨/٧) والتاريخ الكبير (٩٠٧/٧) والجرح والتعديل (٨٧٢/٧) وثقات ابن حبان (٣٣٢/٥) وتهذيب التهذيب (٤٢٨/٨) والتقريب (ص ٢٣٥).



وأبلى فيها. روى عن: النبي ﷺ، وعن زيد بن ثابت، وعائشة، وأبي أمامة، وفضالة بن عبيد. روى عنه: ابنه بلال، وزوجته أم الدرداء، وأبو إدريس الخولاني، وسويد بن غفلة، وآخرون. توفي سنة ٣٢ هـ^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد الإمام أحمد):

١ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري. توفي سنة ١٩٨ هـ. روى عن: أبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن سعد الزهري، وإبراهيم بن نافع المكي. روى عنه: أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وإبراهيم بن محمد بن عرعة، وأحمد بن إبراهيم الدورقي. قال أبو حاتم: عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد وهو إمام ثقة أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري. قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. قال ابن حجر: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه^(٢).

٣ - مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: سبقت الترجمة له في الوجه الأول. خلاصة حاله: صدوق.

٤ - أَبُو الزَّاهِرِيَّة: سبقت الترجمة له في الوجه الأول. خلاصة حاله: ثقة.

٥ - كَثِيرُ بْنُ مَرْةٍ الْخُضَرَمِيُّ: سبقت الترجمة له في الوجه الأول. خلاصة حاله: ثقة.

٦ - أَبُو الدَّرْدَاءِ ؓ: سبقت الترجمة له في الوجه الأول.

(١) - ينظر: الإصابة (٤/ ٦٢١) أسد الغابة (٣/ ٣١٠).

(٢) - ينظر: تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٧٣)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨) ثقات العجلي (٢/ ٨٨) التقريب (ص ٣٥١).



ثالثاً: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على معاوية بن صالح واختلف عليه في متنه بوجهين:
الوجه الأول: عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن
أبي الدرداء، بإدراج الموقوف في المسند المرفوع.
الوجه الثاني: عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن
أبي الدرداء بتفصيل الموقوف من المرفوع.

وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبين أن
الراجح منهما الوجه الثاني وأن قوله: «ما أرى الإمام إلا قد كفاهم» مدرجة في
حديث رسول الله ﷺ وهما، وذلك للآتي:

أولاً: وهم زيد بن الحباب في رفعه اللفظ المذكور، وخالفه من هو أوثق منه
وهو عبدالرحمن بن مهدي، قال البيهقي: «ورواه عبد الرحمن بن مهدي وهو
إمام حافظ، عن معاوية بن صالح فجعله من قول أبي الدرداء»^(١).

ثانياً: تابع عبدالرحمن بن مهدي على هذا الوجه ثلاثة وهم: عبدالله بن وهب
وحمد بن خالد وبشر بن السري، (وزيد بن الحباب في الوجه الراجح عنه) قال
البيهقي: «فَثَبَتَ بِرَأْوِيَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْإِمَامَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ
الْحَافِظَ الْمُتَّقِينَ وَحَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ وَإِحْدَى الرَّوَّائِيْنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ أَنَّ هَذَا
الْكَلَامَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُصْطَفَى»^(٢).

(١) - السنن الكبرى (٢/ ٢٣٢).

(٢) - القراءة خلف الإمام (ص ١٧٣).



ثالثاً: متابعة أبي صالح لزيد بن الحباب متابعة لا تفيد ولا تصلح للترجيح؛ لأن أبا صالح كثير الغلط، وقد وهم فيه أيضاً، قال البيهقي: «كَذَّاءُ رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ، وَغَلَطَ فِيهِ»^(١).

رابعاً: وجود رواية أخرى عن زيد بن الحباب (لم أقف عليها) موافقة للوجه الثاني تؤيد نكارة ووهم الوجه الأول، يقول البيهقي: «وكذلك رواه زيد بن الحباب في إحدى الروايتين عنه، وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير بن مرة»^(٢). وقال أيضاً: «فِي مَتْنِ هَذَا الْخَبَرِ وَهُمْ مِنَ الرَّائِي فِي قَوْلِهِ: مَا أَرَى الرَّجُلَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَفَاهُمْ فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ مَرَّتَيْنِ وَهُمْ فِي رَفْعِهِ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَرَّةً، وَحَفِظَهَا أُخْرَى»^(٣).

خامساً: يلتقي هذا الترجيح مع ترجيح الأئمة النقاد للوجه الثاني (الدارقطني والبيهقي والنسائي):

قال الدارقطني: «وهذا من قول أبي الدرداء لكثير بن مرة، ومن جعله من قول النبي ﷺ لأبي الدرداء، فقد وهم»^(٤).

وقال أيضاً: «وهو وهم من زيد بن الحباب، والصواب: فقال أبو الدرداء: ما أرى الإمام إلا قد كفاهم»^(٥). وقال النسائي: «خولف زيد بن حباب، في قوله: فالتفت رسول الله ﷺ إلي»^(٦).

(١) - السنن الكبرى (٢/ ٢٣٢).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٣٢).

(٣) - القراءة خلف الإمام (ص ١٧٣).

(٤) - العلل للدارقطني (٦/ ٢١٧).

(٥) - السنن للدارقطني (٢/ ٢٦٠).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي (٢/ ١٤٢).



وقال البيهقي: «ورواه عبد الرحمن بن مهدي، وهو إمام حافظ، عن معاوية بن صالح فجعله من قول أبي الدرداء»^(١).

سادساً: استحالة نسبة هذه الجملة للنبي ﷺ يقول البيهقي: «وذكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في استحالة إضافة هذا القول إلى النبي فضلاً طويلاً فمن المحال: أن يقول النبي ﷺ: «ما أرى الرجل إذا أم القوم إلا قد كفاهم» فيقول في دين الله على الحسبان والظن والإرتياء، وإذا كان النبي المصطفى يشك ويرتأي في اجتزاء قراءة الإمام عن المؤمنين، فمن هذا الذي يتقن ذلك ويعرفه والله تعالى إنما اختاره من بين الأنام ليعلمهم ما افترض عليهم يتنفلون به، وهذا القول إنما يليق بأبي الدرداء دون النبي ﷺ»^(٢).

رابعاً: الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح، أما اللفظ المدرج المرفوع إلى النبي ﷺ: «ما أرى الإمام إلا قد كفاهم»، موقوف على أبي الدرداء رضي الله عنه.



(١) - السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٣٢).

(٢) - القراءة خلف الإمام (ص ١٧٤).



[٤]

مثال لقلب المتن

قال الإمام البيهقي في السنن الكبرى (١١٠ / ٦) ح (٢١٢٢٩): وأخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنبأ أبو طاهر محمد بن الحسن المحمّد آبادي، حدثنا أبو قلابة، حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، «أن رجلين، اختصما إلى رسول الله ﷺ، فأقام كل واحد منهما شاهدين، ففُضي به النبي ﷺ بينهما نصفين».

قوله: «فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ» مقلوبة، والصحيح قوله: «ليس لواحد منهما بينة»، وهي اللفظة الراجحة في الخلاف على قتادة في متنه، فقد رواها شعبة بن الحجاج، في الراجح عنه، فقد وقع خلاف على شعبة في متن الحديث؛ فرواه سعيد بن عامر باللفظ المقلوب، وخالفه غندر عن شعبة ولفظه: «ليس لواحد منهما بينة»، وتابعه عليها أيضا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في الوجه الراجح عنه^(١).

.....

أولا: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على قتادة واختلف عليه في إسناده ومتنه بأوجه:

الوجه الأول: عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه عن جده ﷺ موصولا وفيه: «فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ».

الوجه الثاني: عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى ﷺ موصولا وفيه: «فجاء مع كل واحد منهما شاهدان».

الوجه الثالث: عن قتادة، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ موصولا، وفيه: «ولم يكن لهما بينة».

الوجه الرابع: عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه مرسلا وفيه: «ليس لواحد منهما بينة».

(١) - اختلف على سعيد بن أبي عروبة في إسناده بثلاثة أوجه، ليس بينها خلاف في المتن، ولذا لم نذكره هاهنا؛ تجنباً للإطالة، وروايته موافقة لرواية شعبة وفيها: «ليس لواحد منهما بينة».



تخرج الوجه الأول (عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه عن جده رضي الله عنه موصولا):

١- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الدعوى والبيانات باب المتداعين يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا (١١٠/٦) ح (٢١٢٢٩) وفي السنن الصغرى (٢٤٨/٨) ح (٣٣٩٢) قال: وأخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنبأ أبو طاهر محمد بن الحسن المحمّد آبادي، حدثنا أبو قلابة، حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، أن رجلين، اختصما إلى رسول الله ﷺ، فأقام كل واحد منهما شاهدين، ففضى به النبي ﷺ بينهما نصفين. وقال عقبه: «كذا قال: عن شعبة. وقد روّيناه فيما مضى عن ابن أبي عروبة، عن قتادة موصولا، وعن شعبة، عن قتادة مرسلا، يخالفان ههنا، وهذه الرواية عن شعبة في لفظه، فإنهما قالا: ليس لواحد منهما بيّنة، وفي رواية ههنا، وهذه الرواية: عن شعبة: فبعث كلّ واحد منهما شاهدين، ويحتمل - على البعد - أن تكونا قضيتين، ويحتمل أن تكون قصة واحدة، والبيّتان حين تعارضتا سقطتا، فقل: ليس لواحد منهما بيّنة، وقسم الشيء بينهما نصفين بحكم اليد، والله أعلم، والحديث معلول عند أهل الحديث، مع الاختلاف في إسناده على قتادة». وقال عقب روايته في الصغرى: «فخالف غندرا في الإسناد والمتن جميعا. ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة موصولا بمعنى هذا».

٢- وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب أقضية رسول الله ﷺ (١٦/٦) ح (٢٩١١٩) قال: حدّثنا عفان، قال: حدّثنا همام، عن قتادة، به.

٣- والطحاوي في مشكل الآثار باب بيان مشكل حديث أبي موسى في البعير الذي ادعاه رجلان، ففضى به رسول الله ﷺ بينهما (٢٠٢/١٢) ح (٤٧٥٤) قال: حدّثنا إبراهيم بن مرزوق، حدّثنا عفان بن مسلم، حدّثنا همام بن يحيى، أخبرنا قتادة، به بمثله.



- ٤- وابن الغطريف في جزءه (ص ٦٥) ح (١٤) قال: حدّثنا أبو العباس، حدّثنا حمدان الوزّاق هو أبو جعفر محمّد بن عليّ بن مهران، حدّثنا عفّان، حدّثنا همّام، حدّثنا قتادة، به بمثله.
- ٥- والطحاوي في مشكل الآثار، باب بيان مشكل حديث أبي موسى في البعير الذي ادعاه رجلاّن، فقضى به رسول الله ﷺ بينهما (٢٠٥ / ١٢) ح (٤٧٥٥) قال: حدّثنا إبراهيم بن أبي داود، حدّثنا هذبة بن خالد، حدّثنا همّام بن يحيى، حدّثنا قتادة، به بمثله. وقال عقبه: «فخالف همّام سعيدا في متن هذا الحديث كما قد ذكرنا».
- ٦- والحاكم في المستدرک، کتاب الأحکام (١٠٧ / ٤) ح (٧٠٣٢) قال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمّد بن أيّوب، ح وأخبرني أبو الوليد، وأبو بكر بن قريش، حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا هذبة بن خالد، حدّثنا همّام بن يحيى، عن قتادة، به بمثله. وقال عقبه: «وهذا الحديث أيضا صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه».
- ٧- والبيهقي في السنن الصغرى (١٩٣ / ٤) ح (٣٣٩٣) قال: أخبرنا علي بن أحمد ابن عبدان، أنا أحمد بن عبيد، أنا تتمام، أنا هذبة، أنا همّام، أنا قتادة، به بمثله. وقال عقبه: «ورواه الضحاك بن حمرة، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ورواه أحمد بن سلمة عن قتادة، واختلف عليه فقال: عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، وقيل عن النضر بن أنس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وقيل عنه عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلا وحكى البخاري عن حماد ابن سلمة فيما بلغه عنه قال سماك بن حرب: أنا حدثت أبا بردة هذا الحديث قال الشيخ: وحديث سماك إنما هو عن تميم بن طرفة قال: أنبئت أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بعير ونزع كل واحد منهما».
- ٨- وأبو يعلى في مسنده (٢٦٨ / ١٣) ح (٧٢٨٠) قال: حدّثنا هذبة بن خالد، حدّثنا همّام، حدّثنا قتادة، به بمثله.



٩- والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الدعوى والبيانات باب المتداعين
يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا (١١٠ / ٦) ح (٢١٢٢٨) قال:
أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أنبأ أحمد بن عبيد الصّفّار، حدثنا
تمام يعني محمد ابن غالب، حدثني هذبة، حدثنا همام، حدثنا قتادة، به بنحوه.
وقال عقبه: «وكذلك رواه حجاج بن منهال، عن همام، وهو من حديث همام
بن يحيى، عن قتادة بهذا اللفظ محفوظ».

١٠- والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الدعوى والبيانات باب المتداعين
يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا (١١٠ / ٦) ح (٢١٢٣٩) أخبرنا
أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو الوليد، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا هذبة،
حدثنا همام، عن قتادة، به بمثله. وليس فيه: أن البعير لم يكن في أيديهما.
كلاهما: (شعبة بن الحجاج وهمام بن يحيى) عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة،
عن أبيه، عن جدّه ﷺ: «أن رجلين، ادّعىا بعيرا، فبعث كلّ منهما بشاهدين،
فقضى فيه النبي ﷺ بينهما».

تخرج الوجه الثاني (عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبي
موسى ﷺ موصولا):

١- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥ / ١) ح (٢) قال: حدثنا أحمد بن
عبد الوهاب بن نجدة الحوطي قال: حدثنا أبو المغيرة قال: حدثنا الضحّاك بن
حمزة قال: حدثنا قتادة، أن أبا مجلز، أخبره عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبي
موسى، «أن رجلين، اختصما إلى النبي ﷺ في بعير، ادّعىا كلاهما أنه له، فجاء
مع كل واحد منهما شاهدان يشهدان أن البعير له، فقضى النبي ﷺ أنه بينهما
نصفين» وقال عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن أبي مجلز إلا الضحّاك،
تفرد به: أبو المغيرة».

٢- والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الدعوى والبيانات باب المتداعين
يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا (٤٣٥ / ١٠) ح (٢١٢٣٠)
أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو الوليد الفقيه، حدثنا يحيى بن محمد بن



صاعد، حدثنا عمرو بن أيوب الطائي ابن بنت أبي المغيرة، قال: حدثني جدي أبو المغيرة، عن الضحّاك بن حمزة، عن قتادة به مثله.

كلاهما: (أحمد بن عبد الوهاب، وعمرو بن أيوب الطائي) قالوا: حدثنا أبو المغيرة قال: حدثنا الضحّاك بن حمزة قال: حدثنا قتادة، أن أبا مجلز، أخبره عن أبي بردة ابن أبي موسى، عن أبي موسى، به.

تخريج الوجه الثالث (عن قتادة، عن أبي بردة، عن أبي موسى عليه السلام موصولا):

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٤/ ٦٥) ح (٢٧٤١) قال: حدثنا سليمان بن أيوب بن حذلم، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا محمد بن شعيب، حدثنا سعيد ابن بشير، عن قتادة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه «اختصم إليه رجلان في بعير، ولم يكن لهما بينة، ففضى به بينهما».

تخريج الوجه الرابع (عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه مرسلا):

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الدعوى والبيّنات، باب المتداعين يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معا (١٠/ ٤٣٥) ح (٢١٢١٤) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، «أن رجلين اختصما إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة، فجعلها بينهما نصفين».

ثانيا: دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد البيهقي):

١- أبو طاهر الفقيه: هو محمد بن محمد بن محمد بن محمش -بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الميم الثانية-، بن علي بن داود، أبو طاهر، الزيايدي، النيسابوري، الفقيه. روى عن: إبراهيم بن الحارث، وأحمد بن إسحاق الصيدلاني. وروى عنه: أبو بكر البيهقي، وعبد الجبار بن عبد الله بن برزة. قال الخليلي: الفقيه المبرز كان يقدم في الفقه علي من أدركته بنيسابور، وقرأ عليه أبو يعقوب الباوردي، وأبا حامد الإسفراييني، ومن هو أقدم منهما. وقال



النووي: من أصحاب الخراسانيين أصحاب الوجوه. وقال الذهبي: الفقيه العلامة القدوة، شيخ خراسان، كان إماماً في المذهب متبحراً في علم الشروط، له فيه مصنف، بصيراً بالعربية، كبير الشأن، وكان إمام أصحاب الحديث ومسندهم ومفتيهم. وقال السبكي: إمام المحدثين والفقهاء بنيسابور بلا مدافعة، وكان شيخاً أديباً عارفاً بالعربية، سلمت إليه الفقهاء الفتيا بمدينة نيسابور والمشيخة، وله يد طولى في معرفة الشروط، وصنف فيه كتاباً، وكان مع ذلك فقيراً، وبقي يملئ ثلاث سنين. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٢- أبو طاهر محمد بن الحسن المحمّد آبادي: - بالذال المعجمة وهذه النسبة إلى محمدآباد، وهي محلة خارج نيسابور - هو محمد بن الحسن بن محمد، أبو طاهر النيسابوري. روى عن: أحمد بن يوسف السلمي، وعلي بن الحسن الهلالي، وحامد بن محمود، وعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ويحيى ابن أبي طالب. وروى عنه: أبو بكر أحمد بن إسحاق، وأبو علي الحافظ، وعبدالله ابن سعد، وأبو عبد الله بن منده، وابن محمش، ومحمد بن إبراهيم الجوزجاني، وجماعة. وقال الذهبي: كان من كبار الثقات العالمين بمعاني القرآن والأدب. وقال: وكان كثير الحديث. وقال الحاكم: اختلفت إليه أكثر من سنة، ولم أصل إلى حرف من سماعتي منه. وقد سمعت منه الكثير. سمعت أبا النضر الفقيه يقول: كان ابن خزيمة إذا شك في اللغة لا يرجع فيها إلا إلى أبي طاهر المحمّد آبادي. توفي سنة ٣٣٦هـ خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٣- أبو قلابة: هو عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم، أبو قلابة الرّقاشي - بفتح الراء وتخفيف القاف - روى عن: حجاج بن منهال، والحسن بن عمرو العبدى، وروح بن عباد. روى عنه: ابن ماجه، وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي، وأحمد بن سلمان النجاد. قال أبو داود:

(١) - ينظر: الإرشاد (٨٦٢/٣) الأنساب (٢٠٧/٣) تهذيب الأسماء (٧٤٣/١) تذكرة الحافظ

(٣/١٠٥١) السير (٢٧٦/١٧) تاريخ الإسلام (٢٨/٢١٣).

(٢) - ينظر: تاريخ الإسلام (٧/٧٠٢).



رجل صدوق أمين مأمون كتبت عنه بالبصرة. وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ من الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه. وقال أيضا: كثير الوهم، لا يحتج به. وقال أيضا: صدوق كثير الخطأ. قال ابن جرير الطبري: ما رأيت أحفظ من أبي قلابة. وقال ابن خزيمة: حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يحفظ أكثر حديثه. وقال الذهبي: مكثر، صاحب حديث وفضل. قال ابن حجر: صدوق يخطيء تغير حفظه لما سكن بغداد. توفي سنة ٢٧٦هـ روى له ابن ماجه. خلاصة حاله: صدوق، تغير حفظه لما كبر^(١).

٤- سعيد بن عامر: هو سعيد بن عامر أبو محمد الضبعي البصري. روى عن: هشام بن حسان، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى. روى عنه: روح بن عبادة، وأحمد بن حنبل، وابن معين. قال أبو حاتم: رجل صالح وفي حديثه بعض الغلط وهو صدوق. وقال العجلي: ثقة صالح من خيار الناس. وقال ابن قانع: ثقة. وقال البخاري: كثير الغلط. وقال ابن سعد: ثقة صالح. وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون. قال الذهبي: أحد الاعلام. وقال ابن حجر: ثقة صالح. توفي سنة ٢٠٨هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

١- شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي. روى عن: أيوب بن السخيتاني، وبديل بن ميسرة وأبي عمر بن الجوني. روى عنه: إبراهيم بن سعد الزهري، وإبراهيم بن طهمان، وحجاج بن محمد. قال أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبتته وتنقيته

(١) - ينظر: الجرح والتعديل (٣٦٩/٥) تاريخ بغداد (١٧٧/١٢) الثقات لابن حبان (٣٩١/٨) تهذيب الكمال (٤٠١/١٨) ميزان الاعتدال (٦٦٣/٢) المختلطين للعلائي (ص ٧٧) تهذيب التهذيب (٤١٩/٦) التقريب (ص ٣٦٥).

(٢) - ينظر: الجرح والتعديل (٤٨/٤) الثقات لابن حبان (٢٦٤/٨) تهذيب الكمال (٥١٠/١٠) الكاشف (٤٣٩/١) إكمال تهذيب الكمال (٣١٦/٥) تهذيب التهذيب (٢٧/٢) التقريب (ص ٢٣٧).



للرجال. قال سفيان ابن عيينة: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. قال ابن معين: شعبة إمام المتقين. قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً. قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن. توفي سنة ١٦٠ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه وأمير المؤمنين في الحديث^(١)

٥- قتادة: هو قتادة بن دعامه - بكسر الدال المهملة وفتح العين المهملة المخففة - ابن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، روي عن: أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري وسانان بن سلمة، وروى عنه: القاسم بن بن الوليد وسعيد ابن أبي عروبة وأيوب وشعبة وأبو عوانة. قال ابن المسيب: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة. قال ابن سيرين: أحفظ الناس. قال ابن معين: ثقة. قال أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وقرأ عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها. قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا حجة في الحديث، وكان يقول بشئ من القدر. قال ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان من علماء الناس بالقرآن والفقه وكان من حفاظ أهل زمانه. قال الحاكم: لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس. قال الذهبي: ثقة فقيه ثبت وهو في الثالثة. وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر. قال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي سنة ١١٧ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه، وقد رمي ببدعة القدر ولا تؤثر لأنه لم يكن داعية، وهو مدلس من المرتبة الثالثة من المدلسين، يقبل حديثه إذا صرح بالسماع^(٢).

(١) - ينظر: الثقات للعجلي (٤٥٦/١) الجرح والتعديل (٣٦٩/٤) تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) تهذيب التهذيب (٣٤٥/٤) التقريب (ص ٢٦٦).

(٢) - ينظر: الثقات للعجلي (٢١٥/٢) الثقات لابن حبان (٣٢١/٥) تهذيب الكمال (٤٩٨/٢٣) الكاشف (١٣٤/٢) السير (٢٦٩/٥) طبقات المدلسين (ص ٤٣) تهذيب التهذيب (٣٥١/٨) التقريب (ص ٤٥٣).



٦- سعيد بن أبي بردة: هو سعيد بن أبي بردة، واسمه عامر بن أبي موسى عبدالله بن قيس الأشعري الكوفي، عم أبي بردة يزيد بن عبد الله بن أبي بردة. روى عن: أبيه، وأنس بن مالك، وأبي وائل. وروى عنه: قتادة، وزكريا بن أبي زائدة، ومسعر، وشعبة، وطائفة آخرهم أبو عوانة. وقال ابن معين والعجلي والنسائي: ثقة. قال أحمد: بخ، ثبت في الحديث. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن أبي حاتم: لم يسمع ابن أبي بردة من ابن عمر شيئا، إنما يروى عن أبيه، عنه، وروايته عن جده منقطعة لم يسمع منه شيئا. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٧- أبوه: هو أبو بردة بن أبي موسى عبدالله بن قيس الأشعري الكوفي، يقال: اسمه الحارث، ويقال: عامر، ويقال: اسمه كنيته. روى عن: والبراء بن عازب وحذيفة بن اليمان وعلي بن أبي طالب. وروى عنه: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، وإسماعيل بن أبي خالد، وأشعث ابن سوار وأشعث بن أبي الشعثاء والبخري بن المختار، وابن ابنه أبو بردة يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. قال ابن سعد، وابن خراش والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: كان من أوعية العلم، حجة باتفاق. وقال ابن حجر: ثقة. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٨- جدّه: هو عبد الله بن قيس ابن سليم بن حضار بن حرب التميمي، الفقيه، المقرئ أبو موسى الأشعري. الصحابي الجليل. روى عن: النبي ﷺ وروى عنه: بريدة بن الحصيب، وأبو أمامة الباهلي، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيّب. توفي سنة ٥٠ هـ وقيل بعدها^(٣).

(١) - ينظر: جامع التحصيل (ص ١٨١) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٢٣٨) تهذيب التهذيب (٤/ ٨) التقريب (ص ٢٣٣).

(٢) - ينظر: الثقات لابن حبان (٥/ ١٨٧) تهذيب الكمال (٣٣/ ٦٦) السير (٤/ ٣٤٣) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨) التقريب (ص ٦٢١).

(٣) - ينظر: الاستيعاب (٣/ ٩٧٩) أسد الغابة (٣/ ٣٦٧) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٥٣) تاريخ الإسلام (٢/ ٢٥٥) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٩) الإصابة (٦/ ١٩٤).



دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد الطبراني):

١ - أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: هو أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة أبو عبد الله الشامي الجبلي الحوطي. روى عن: أبيه عبد الوهاب وجنادة بن مروان الأزدي، وأحمد بن خالد الوهبي. وروى عنه: أبو القاسم الطبراني والنسائي وعلي بن سراج المصري. قال الدارقطني: لا بأس به. وقال السمعي: من مشاهير المحدثين. وقال الذهبي: المحدث العلامة من كبار شيوخ الطبراني. وقال ابن حجر: صدوق. توفي سنة ٢٨١هـ. روى له النسائي. خلاصة حاله: صدوق^(١).

٢ - أبو المغيرة: هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي، أبو المغيرة الشامي الحمصي. روى عن: أرطاة بن المنذر، وبشر بن عبد الله بن يسار. وروى عنه: البخاري، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري، وأحمد بن حنبل. قال أبو حاتم: كان صدوقا. وقال العجلي والدارقطني: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال مسلمة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي وابن حجر: ثقة. توفي سنة ٢١٢هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٣ - الضحاك بن حمزة: هو الضحاك بن حمزة -بضم الحاء المهملة وبالراء- الأملوكي الواسطي، روى عن: عمرو بن شعيب، وقتادة، ومنصور بن زاذان، وأرسل عن أنس. وروى عنه: بقية، ومحمد بن حرب، ومحمد بن حمير، وأبو المغيرة. قال ابن راهوية: وكان ثقة. قال ابن معين وابن الجارود: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث. وقال النسائي، وأبو بشر الدولابي: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. روى له الترمذي حديثا واحدا، قد

(١) - ينظر: تاريخ دمشق (٢٨٨/٧١) الأنساب (٢٨٩/٢) تهذيب الكمال (١٧١/١) السير (١٣/١٥٢) تاريخ الإسلام (٢٠/٢٦٢) توضيح المشتبه (٢/١٩٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٧٩) ذيل الكاشف (ص ٣٢) تهذيب التهذيب (١/٥٨) التقريب (ص ٨٢).
(٢) - ينظر: الثقات لابن حبان (٨/٤١٩) الجرح والتعديل (٦/٥٦) تهذيب الكمال (١٨/٢٣٧) تهذيب التهذيب (٦/٣٦٩) التقريب (ص ٣٦٠).



كتبناه في ترجمة أبي سفيان الحميري. حسن الترمذي حديثه. وقال الدارقطني: ليس بالقوى، يعتبر به. وقال ابن عدي: أحاديثه غرائب. وقال في بعض النسخ: متروك الحديث. وقال ابن ماكولا: وفيه ضعف قال ابن حجر: ضعيف. روى له الترمذي. خلاصة حاله: ضعيف^(١).

٤ - قتادة: ابن دعامه، ثقة مدلس من الثالثة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.
٥ - أبو مجلز: هو لاحق بن حميد بن سعيد، السدوسي، أبو مجلز البصري الأعور. روى عن: ابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وأبي بردة بن أبي موسى. وروى عنه: قتادة وسليمان التيمي وأبو التياح يزيد بن حميد وعمران بن حدير والحكم بن عتيبة. قال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. وقال العجلي: تابعي ثقة، وكان يحب عليا. وقال أبو زرعة، وابن خراش: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن معين: مضطرب الحديث. وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم. قال الذهبي: يدلس. قال الذهبي وابن حجر: ثقة. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة، وثقه الجمهور، وتفرد ابن معين بتضعيفه، وهو من المرتبة الأولى من المدلسين^(٢).

٦ - أبو بردة بن أبي موسى: ثقة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٧ - أبو موسى: صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

دراسة إسناد الوجه الثالث (إسناد الطبراني):

١ - سليمان بن أيوب بن حذلم: هو سليمان بن أيوب بن سليمان بن داود بن عبدالله بن حذلم أبو أيوب الأسدي الدمشقي. روى عن: سليمان بن عبد الرحمن، ودحيم. وروى عنه: أبو القاسم الطبراني وأبو عبد الرحمن النسائي، وابنه، أحمد ابن سليمان. قال النسائي: صدوق. وقال مسلمة بن قاسم: خرج

(١) - ينظر: الكامل (٨٠٠ / ٦) تهذيب الكمال (٢٥٩ / ١٣) لسان الميزان (٣٢٨ / ٩) تاريخ الاسلام (٨٩ / ٤) تهذيب التهذيب (٤٤٤ / ٤) التقريب (ص ٢٧٩).

(٢) - ينظر: تاريخ دمشق (٢٠ / ٦٤) تهذيب الكمال (٥١١ / ١٩) لسان الميزان (٤٤٥ / ٩) الكاشف (٤٦٩ / ٤) طبقات المدلسين (ص ٢٧) تهذيب التهذيب (١١١ / ٦) التقريب (ص ٥٨٦).



الحاكم حديثه في سلوكه ووصفه ابن منده بالقاضي. وقال ابن حجر: صدوق. توفي سنة ٢٧٩هـ روى له النسائي. خلاصة حاله: صدوق^(١).

٢- سليمان بن عبد الرحمن: هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى. الدمشقي، أبو عمر. روى عن: القاسم أبي عبد الرحمن، ونافع بن كيسان. وروى عنه: الليث بن سعد، وابن لهيعة. قال شعبة: كان حسن النحو. وقال أحمد: ما أحسن حديثه في الضحايا! وقال ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي والنسائي: ثقة. زاد أبو حاتم: صدوق عن البراء، مستقيم الحديث، لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحاكم: أظهر علي بن المديني فضله وإتقانه. وقال الذهبي وابن حجر: ثقة. روى له الجماعة سوى مسلم. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٣- محمد بن شعيب: هو محمد بن شعيب بن شابور - بالشين المعجمة والباء الموحدة التحتية - القرشي الأموي أبو عبد الله الشامي الدمشقي. روى عن: سعيد بن سنان، وخالد بن دهقان. وروى عنه: ابن سعد، وعيسى بن يونس الفاخوري. قال ابن معين: كان مرجئاً، وليس به في الحديث بأس. وقال أحمد: ما أرى به بأساً، ما علمت إلا خيراً. وقال أبو حاتم: هو أثبت من محمد بن حرب، ومحمد بن حمير، وبقيّة. قال ابن المبارك وابن عمار ودحيم والعجلي: ثقة. وقال الجوزجاني: محمد بن شعيب أعرف الناس بحديث الشاميين. وقال أبو داود: محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات. وعده ابن عدي من ثقات أهل الشام. وقال الحاكم: إن محمد بن شعيب وعتبة بن أبي حكيم من أئمة أهل الشام، والشيخان إنما أخذوا مخ

(١) - ينظر: تاريخ دمشق (٢٢/٢٠١) تهذيب الكمال (١١/٣٦٧) الكاشف (١/٤٥٧) تاريخ الإسلام (٢١/١٨٤) تهذيب التهذيب (٤/١٧٣) التقريب (ص ٢٥٠).

(٢) - ينظر: تهذيب الكمال (١٢/٣٢) الكاشف (٢/٥٣١) تهذيب التهذيب (٢/١٠٢) إكمال تهذيب الكمال (٦/٧٦) التقريب (ص ٢٥٣).



الروايات، ومثل هذا لا يترك. وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب. توفي سنة ٢٠٠هـ روى له الأربعة. خلاصة حاله: ثقة^(١).

٤- سعيد بن بشير: هو سعيد بن بشير الأزدي، أبو عبد الرحمن الشامي. روى عن: قتادة، والزهرري، والأعمش. وروى عنه: ابن مهدي، ووكيع، ومحمد بن خالد. قال شعبة: سعيد بن بشير صدوق الحديث. وقال ابن عيينة: كان حافظا. وقال دحيم: كان مشيختنا يقولون: هو ثقة لم يكن قدريا. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: محله الصدق عندنا، قيل: يحتج بحديثه؟ قالوا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة، والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه. وقد ذكره أبو زرعة في الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، وأنكر أبو حاتم على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال: يحول منه وقال أبو مسهر: لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث. وقال ابن سعد: كان قدريا. وقال أحمد: كان عبد الرحمن يحدث عنه، ثم تركه. وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله يضعف أمره وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل. وقال ابن المديني، وابن معين، وأبو داود، والنسائي: ضعيف. وقال ابن معين مرة: ليس بشيء. وقال ابن القطان، وعبد الحق: لا يحتج به. وقال محمد بن نمير: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات. وقال الساجي: حدث عن قتادة بمناكير، يتكلمون في حفظه. وقال البزار: صالح ليس به بأس حسن الحديث، حدث عنه ابن مهدي. وقال مرة: لم يكن بالحافظ. وقال الدارقطني: وليس بقوي في الحديث. قال ابن حجر: ضعيف. توفي سنة ١٦٨هـ أو بعدها روى له الأربعة. خلاصة حاله: ضعيف^(٢).

(١) - ينظر: الجرح والتعديل (٢٨٦/٧) تهذيب الكمال (٣٧٠/٢٥) تاريخ الإسلام (١١٩٥/٤)

السير (٣٧٦/٩) الكاشف (١٨٠/٢) تهذيب التهذيب (٢٢٣/٩) التقريب (ص ٤٨٣).

(٢) - ينظر: ضعفاء النسائي (ص ٥٢) التاريخ الكبير (٣٦٠/٣) الضعفاء لأبي زرعة (٦١٩/٢)

الجرح والتعديل (٦/٤) الكامل (٣٩٦/٣) تاريخ دمشق (٢٢/٢١) تهذيب

الكمال (٣٤٨/١٠) ميزان الاعتدال (١٢٨/٢) تهذيب التهذيب (٨/٢) التقريب (ص ٢٣٧).



٥ - قتادة: هو ابن دعامة، ثقة مدلس من الثالثة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٦ - أبو بردة: ثقة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٧ - أبو موسى: الأشعري، صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول.
دراسة إسناد الوجه الرابع (إسناد البيهقي):

١ - أبو عبد الله الحافظ: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه نعيم بن الحكم يعرف بابن البيع أبو عبد الله الضبي النيسابوري الحاكم الشافعي. روى عن: أبيه ومحمد بن يعقوب الأصم ومحمد بن علي بن دحيم. وروى عنه: الدارقطني وأبو بكر البيهقي وأبوذر الهروي. قال الخطيب: كان ثقة وكان يميل إلى التشيع. وقال عبد الغفار بن اسماعيل: إمام أهل الحديث في عصره. قال الخليلي: وناظر الدارقطني فريضة، وهو ثقة، واسع العلم. قال الذهبي: صاحب التصانيف إمام صدوق. وقال أيضا: كان من بحور العلم علي تشيع فيه. قال أبو إسماعيل الأنصاري: إمام في الحديث رافضي خبيث. قال الذهبي: الله يحب الإنصاف، ما الرجل رافضي بل شيعي فقط. وقال أيضا: الشيخ المسند الثقة الفاضل. مات سنة ٤٠٥ هـ. خلاصه حاله: ثقة ولا يضر ميله إلى التشيع^(١).

٢ - أحمد بن جعفر: هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله أبو بكر القطيعي. روى عن: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأحمد بن عليّ الأبار، وأبا خليفة الجمحي. وروى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وأبو الحسن بن رزقويه، ومحمد بن أبي الفوارس، ومحمد بن أحمد بن البياض، ومحمد بن الفرغ البزاز، وأبو بكر البرقاني، وعبد الملك بن محمد بن بشران، وأبو نعيم الأصبهاني. قال الحسن بن الفرات: كان ابن مالك القطيعي مستورا صاحب سنة كثير السماع من عبد الله بن أحمد وغيره، إلا أنه خلط في آخر

(١) - ينظر: تاريخ بغداد (٣/٥٠٩) تذكرة الحفاظ (٣/١٦٢) السير (٣١/٣٧) لسان الميزان (٧/٢٥٦) طبقات الشافعيين (١/٣٥٧).



عمره وكف بصره وخرف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه، ودفن لما مات في مقابر باب حرب عند قبر أحمد ابن حنبل. وقال محمد بن أبي الفوارس: كان مستورا صاحب سنة، ولم يكن في الحديث بذاك له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنه كتبها بعد الغرق. وقال أبو بكر البرقاني: كان شيخا صالحا وكان لأبيه اتصال ببعض السلاطين، فقرأ لابن ذلك السلطان عليّ عبد الله بن أحمد المسند، وحضر ابن مالك سماعه، ثم غرقت قطعه من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكرها أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة. وقال البرقاني أيضا: كنت شديد التنكير عن حال ابن مالك حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه، وإنما كان فيه بله، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه، ولما اجتمعت مع الحاكم أبي عبد الله بن البيع بنيسابور، ذكرت ابن مالك وليته فأنكر عليّ، وقال: ذاك شيخي، وحسن حاله، أو كما قال. وقال الخطيب: وكان كثير الحديث. توفي سنة ٣٦٣هـ خلاصة حاله: ثقة صحيح السماع^(١).

٣- عبد الله بن أحمد بن حنبل: هو عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن ابن الإمام، روى عن: أبيه أحمد بن محمد بن حنبل وأبي خيثمة زهير بن حرب وشيبان بن فروح الأيلي، وروى عنه: النسائي، وأبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك القطيعي وسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. قال ابن أبي حاتم: وكان صدوقا ثقة. قال الخطيب: كان ثقة ثبتا فهما. قال ابن حجر: ثقة. توفي سنة ٢٩٠هـ. روى له النسائي. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه^(٢).

(١) - ينظر: تاريخ بغداد (١١٦/٥) تاريخ الإسلام (٢٨٢/٨).

(٢) - ينظر: الجرح والتعديل (٧/٥) تاريخ بغداد (١٢/١١) تهذيب الكمال (٢٥٨/٤٢٨) تاريخ الإسلام (٧٦٢/٦) التقريب (ص ٢٩٥).



٤- أبوه: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي البغدادي. روى عن: معتمر بن سليمان التيمي، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومسلم. قال ابن سعد: ثقة ثبت صدوق كثير الحديث. وقال النسائي: الثقة المأمون أحد الأئمة. وقال ابن حبان: كان حافظاً متقناً فقيهاً ملازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة أغاث الله به أمة محمد ﷺ وذلك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه لله حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر وجعله علماً يقتدى به وملجأً يلجأ إليه. وقال ابن ماكولا: كان أعلم الناس بمذاهب الصحابة والتابعين. قال ابن حجر: إمام ثقة حافظ فقيه حجة. توفي سنة ٢٤١ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة إمام قدوة^(١).

١- محمد بن جعفر: هو محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله البصري، الملقب بغندر، ربيب شعبة. روى عن: السفينان وسعيد بن أبي عروبة وشعبة. روى عنه: أحمد بن حنبل وأبو خيثمة زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة. قال ابن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة. وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم. وقال ابن معين: كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر. وقال الدرامي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب شعبة قلت فغندر أحب إليك أم محمد بن أبي عدي؟ قال: ثقتان قال - أي الدارمي - قلت: فمعاذ أثبت في شعبة أم غندر؟ فقال: ثقة وثقة. وقال علي بن المديني: هو أحب إلي من عبدالرحمن في شعبة. وقال أحمد: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر. قال ابن سعد، والعجلي، والمستملي: ثقة. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة. وقال الذهبي: أحد الأثبات المتقنين ولا سيما في شعبة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من خيار عباد الله ومن أصحابهم كتاباً

(١) - ينظر: الطبقات الكبرى (٣٥٤/٧) التاريخ الكبير (٥/٢) الجرح والتعديل (٢٩٢/١) تهذيب الكمال (٤٣٧/١) السير (٦٢٣/١٢) تهذيب التهذيب (٧٥/١) التقريب (ص ٨٤).



على غفلة فيه قال غندر: لزممت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئاً وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه. قال ابن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة قال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة. توفي سنة ١٩٤هـ وقيل قبلها بسنة. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة، من أوثق الناس في شعبة لزمه عشرين سنة ولا يضره ما نسب إليه من الغفلة لأنه صحيح الكتاب^(١).

- ٥- شعبة: هو ابن الحجاج، ثقة متفق عليه، سبقت ترجمته في الوجه الأول.
- ٦- قتادة: هو ابن دعامة، ثقة مدلس من الثالثة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.
- ٧- أبو بردة: ثقة، سبقت ترجمته في الوجه الأول.
- ٨- أبو موسى رضي الله عنه: هو الأشعري، صحابي جليل، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

ثالثاً: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على قتادة واختلف عليه في إسناده وامتته بأوجه:
الوجه الأول: عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه عن جده رضي الله عنه موصولاً وفيه: «فَأَقَامَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ».
الوجه الثاني: عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى رضي الله عنه موصولاً وفيه: «فَجَاءَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَانِ».
الوجه الثالث: عن قتادة، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه موصولاً، وفيه: «وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ».
الوجه الرابع: عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه مرسلاً وفيه: «لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ».

(١) - ينظر: الطبقات الكبرى (٢٩٦/٧) الجرح والتعديل (٢٢١/٧) الثقات لابن حبان (٥٠/٩) تهذيب الكمال (٧/٢٥) ميزان الاعتدال (٥٠٢/٣) شرح علل الترمذي (٥١٣/٢) تهذيب التهذيب (٩٨/٩) التقريب (ص ٨٣٣).



وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبيين أن الوجه الأول، أما متنه فالراجع لفظة: «ليس لواحد منهما بيّنة»، وذلك للآتي:

أولاً: روى الوجه الأول همام بن يحيى وهو ثقة ثبت في كل المشايخ، فأقام إسناده إلا أنه وهم في جملة من ألفاظ الحديث فقلبها على نحو ما سيأتي بيانه - وتابعه سعيد بن أبي عروبة على إسناده في الوجه الراجع عنه، لكنه خالفه في متنه ففيه: «ليس لواحد منهما بيّنة». وقد رجح البيهقي وجه همام.

ثانياً: تفرد بالوجه الثاني الضحّاك بن حمزة وهو ضعيف، وقد تفرد بالرواية عنه أبو المغيرة، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن أبي مجلز إلا الضحّاك، تفرد به: أبو المغيرة»^(١).

قال البيهقي: «وكذلك روي عن الضحّاك بن حمزة، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى»^(٢).

ثالثاً: تفرد بالوجه الثالث سعيد بن بشير وهو ضعيف، وهذا الوجه وجه منكر مرجوح لمخالفة سعيد جماعة الثقات.

قال الدارقطني: «ورواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي بردة، لم يذكر بينهما أحداً»^(٣).

وقال أيضاً: «تفرد به سعيد بن بشير عن قتادة عنه»^(٤).

رابعاً: اختلف على شعبة إسناده بوجهين، والراجع ما رواه عنه غندر فهو أثبت الناس في شعبة، فرواه عنه عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه

(١) - المعجم الأوسط (١/ ٥).

(٢) - معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٥٤).

(٣) - علل الدارقطني (٧/ ٢٠٣) مسألة (١٢٩١).

(٤) - أطراف الغرائب (٥/ ١٤٢) مسألة (٤٩٤٣). وقد ورد فيه «سعيد ابن جبير» وهو خطأ.



مرسلاً. ورواية سعيد بن عامر مرجوحة؛ لمخالفته من هو أو ثق منه قال البيهقي: «فخالف غندرا في الإسناد والمتن جميعاً»^(١).

خامساً: وقع خلاف على شعبة بقلب متن الحديث فرواه سعيد بن عامر وفيه: «فأقام كل واحد منهما شاهدين»، وخالفه غندر عن شعبة ولفظه: «ليس لواحد منهما بينة»، وهذا خلاف يؤدي لاضطراب الحديث، والراجح في الحديث لفظه: «ليس لواحد منهما بينة»، لأن هذه اللفظة رواها عن شعبة بن الحجاج غندر وهو أوثق من غيره في شعبة، وكذلك رواها سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، أما لفظه: «فأقام كل واحد منهما شاهدين»، فرواها همام بن يحيى، وهو وإن كان ثقة إلا أنه يهمل، وقد تفرد بها، وخالف ثقتين.

قال الطحاوي: «فخالف همامٌ سعيداً في متن هذا الحديث»^(٢).

وقال البيهقي: «وخالفهم همام بن يحيى في متنه، فرواه عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، أن رجلين ادّعىا بغيرا، فبعث كل واحد منهما شاهدين، فقسمه رسول الله ﷺ بينهما نصفين»^(٣).

سادساً: استبعد البيهقي صحة اللفظتين لكونها مقلوبة يستحيل الجمع بينهما، قال البيهقي: «وهذه الرواية عن شعبة في لفظه، فإنها قالوا: ليس لواحد منهما بينة، وفي رواية همام، وهذه الرواية: عن شعبة: فبعث كل واحد منهما شاهدين، ويحتمل - على البعد - أن تكونا قضيتين، ويحتمل أن تكون قصة واحدة، والبيتان حين تعارضتا سقطتا، فقليل: ليس لواحد منهما بينة، وقسم الشيء بينهما نصفين بحكم اليد، والله أعلم»^(٤).

(١) - السنن الكبرى (١٠ / ٤٣٥).

(٢) - شرح مشكل الآثار (١٢ / ٢٠٤).

(٣) - معرفة السنن والآثار (١٤ / ٣٥٤).

(٤) - السنن الكبرى (١٠ / ٤٣٥).



سابعاً: صحة الوجه الأول الموصول لا تعني صحة الحديث، فإسناده وإن كان ظاهرة الصحة إلا أنه معل بعلّة خفية وهي أن سماك بن حرب هو الذي حدث به أبا بردة بن أبي موسى، عن تميم بن طرفة مرسلًا، ولم يسمعه أبو بردة من أبيه أبي موسى الأشعري، وأعله بهذه العلة الأئمة النقاد (البخاري، والدارقطني، والبيهقي).

قال البخاري: «يرجع هذا الحديث إلى حديث سماك بن حرب عن تميم بن طرفة. قال محمد: روى حماد بن سلمة قال: قال سماك بن حرب: أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث»^(١).

وقال الدارقطني: «ومدار الحديث يرجع إلى سماك بن حرب، والصحيح عن سماك بن حرب مرسلًا، عن النبي ﷺ»^(٢).

وقال البيهقي: «والحديث معلول عند أهل الحديث، مع الاختلاف في إسناده على قتادة»^(٣).

وقال البيهقي: «وإرسال شعبة هذا الحديث، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه في رواية غندر، عنه، كالدلالة على صحة ما قال البخاري، والله أعلم»^(٤).

وردّ الطحاوي هذه العلة، ولا يسلم له جوابه هذا؛ لأنه علق تصحيحه على احتمال لم يثبت بسند صحيح، كما أن من أعله كثرة من المحدثين، لا يقاومهم الطحاوي بمفرده، قال الطحاوي: «قال هذا القائل: فعاد هذا الحديث إلى

(١) - العلل الكبير (ص ٢١٣).

(٢) - علل الدارقطني (٧/ ٢٠٥) مسألة (١٢٩١).

(٣) - السنن الكبرى (٦/ ١١٠).

(٤) - معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٥٥).



أخذ أبي بردة إياه عن تميم بن طرفة، لا عن أبيه أبي موسى، فكان جوابنا له في ذلك: أنه لا يجب بما ذكر ما قاله؛ لأنه قد يجوز أن يكون أبو بردة كتب إلى الحجاج بما كتب به مما حدثه إياه تميم بن طرفة، ليُعْلِمَ الحجاج أن لأبي بردة في هذا الحديث موافقا غيره في الجملة، فإن سماك بن حرب عند أهل العلم بالحديث لا يكافئ قتادة، ولا سعيد بن أبي بردة^(١).

رابعا: الحكم على الحديث من وجهه الراجح:
ضعيف؛ معلول.



(١) - شرح مشكل الآثار (١٢/٢٠٦).



[٥]

مثال لرواية الحديث من فعله ﷺ، مع أنه من قوله ﷺ.

قال الإمام أحمد في مسنده (٨٩ / ٤٠) ح (٢٤٠٧٨) قال: حدثنا سفيان قال: سمعته من الزهري، عن عمرة، عن عائشة، «أن رسول الله ﷺ كان يقطع في ربع الدينار فصاعداً».

هكذا: «أن رسول الله ﷺ كان يقطع في ربع الدينار فصاعداً»، من فعله وهم، والصحيح أنه من قوله ﷺ: «الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» فَصَاعِدًا.

.....

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً (من فعله ﷺ).

الوجه الثاني: عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (من قوله ﷺ).

تخريج الوجه الأول (عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها «من فعله ﷺ»):

١ - أخرجه أحمد في مسنده، حديث عائشة (٨٩ / ٤٠) ح (٢٤٠٧٨) قال:

حدثنا سفيان قال: سمعته من الزهري، عن عمرة، عن عائشة، «أن رسول الله ﷺ كان يقطع في ربع الدينار فصاعداً».

(١) - يساوي ربع الدينار حالياً بالأوزان المعاصرة: (١.٢٢٥) جراماً من الذهب، وهو نصاب السرقة من الذهب؛ لأن الدينار يساوي (٤.٢٥) جراماً من الذهب بالاتفاق، فإذا سرق ربع دينار أو قيمته، كان فيه القطع، أما نصاب السرقة من الفضة فهو (١١) جراماً تقريباً، وهو ما يساوي ثلاثة دراهم؛ لأن الدرهم يساوي (٣.١٢٥) جراماً من الفضة عند الحنفية، وعند الجمهور يساوي (٢.٩٧٥) جراماً تقريباً، فإذا سرق ثلاثة دراهم أو قيمتها، كان فيه القطع، وهو ثمن المجن كما سيأتي. ينظر: المكايل والموازين الشرعية لـ د/ علي جمعة (ص ١٩ وص ٨٩).



- ٢- وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب ما يقطع فيه السارق (١٣٦/٤) ح (٤٣٨٣) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا سفيان عن الزهري، به بمثله.
- ٣- ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها (١٣٠٠/٣) ح (١٦٨٤) قال: حدثنا يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، واللفظ ليحيى، قال ابن أبي عمر: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.
- ٤- وابن الجارود في مسنده كما في المنتقى (ص ٢٠٩) ح (٨٢٤) قال: حدثنا ابن المقرئ، وعبد الله بن هاشم، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، به.
- ٥- وأبو عوانة في المستخرج كتاب الحدود، بيان الخبر الدال على إيجاب القطع على سارق الترس والمجن إذا كان ذا ثمن (١١٢/٤) ح (٦٢٠٧) قال: حدثنا يونس ابن عبد الأعلى، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وأحمد بن شيبان الرملي، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.
- ٦- والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الحدود، باب المقدار الذي يقطع فيه السارق (١٦٦/٣) ح (٤٩٥٥) قال: حدثنا يونس، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.
- ٧- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الحدود، بيان الخبر الدال على إيجاب القطع على سارق الترس والمجن إذا كان ذا ثمن (١١٢/٤) ح (٦٢٠٧) قال: حدثنا يونس ابن عبد الأعلى، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وأحمد بن شيبان الرملي، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.
- ٨- والسمرقندي في العوالي الحسان (ص ٤١) ح (١١) من طريق أحمد بن شيبان قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، به.
- ٩- والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب القطع في السرقة، باب ما يجب فيه القطع (٤٤٣/٨) ح (١٧١٦٠) وفي معرفة السنن (٣٥٦/١٢) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو عبد الرحمن



السلمي، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن شيبان الرملي حدثنا سفيان عن الزهري به.

١٠ - والترمذي في سننه، أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كم تقطع يد السارق (٥٠ / ٤) ح (١٤٤٥) قال: حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، أخبرته عمرة، وقال عقبه: «حديث عائشة حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث من غير وجه، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً، ورواه بعضهم، عن عمرة، عن عائشة موقوفاً».

١١ - وابن حبان في صحيحه، ذكر نفي إيجاب القطع عن السارق الذي يسرق أقل من ربع دينار (٣١١ / ١٠) ح (٤٤٥٩) قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، حدثنا عبد الجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، به.

١٢ - والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (٧٧ / ٨) ح (٤٩٢١) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، وقتيبة بن سعيد، عن سفيان، به.

جميعهم: (يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، ويونس بن عبد الأعلى، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وأحمد بن شيبان الرملي، ومحمد بن عبد الله بن المقرئ، وعبد الله بن هاشم، وعلى بن حجر، وأحمد بن حنبل، وعبد الجبار بن العلاء، وقتيبة بن سعيد) عن سفيان عن الزهري عن عمرة، عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يقطع في ربع دينار فصاعداً».

وقد روي عن سفيان بوجه آخر عنه من قوله ﷺ بلفظ: «القطع في ربع دينار فصاعداً»:

١ - أخرجه الحميدي في مسنده (٢٩٩ / ١) ح (٢٨١) وابن المبارك في مسنده (ص ٨٩) ح (١٥٠) والشافعي في السنن المأثورة، باب الحدود (ص ٣٩٩) ح (٥٥٩) قالوا: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري قال: أخبرني عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة تقول: إن رسول الله ﷺ قال: «القطع في ربع دينار فصاعداً».



- ٢- والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الحدود، باب المقدار الذي يقطع فيه السارق (٣/١٦٦) ح (٤٩٦٩) قال: حدثنا محمد بن إدريس قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري به.
- ٣- والبيهقي في السنن الكبرى جماع أبواب القطع في السرقة، باب ما يجب فيه القطع (٨/٤٤٣) ح (١٧١٦٠) وفي معرفة السنن (١٢/٣٥٦) قال: وأنبأ أبو زكريا ابن أبي إسحاق، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعي، أنبأ ابن عيينة، عن ابن شهاب، به.
- ٤- والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الحدود، باب المقدار الذي يقطع فيه السارق (٣/١٦٦) ح (٤٩٧٠) قال حدثنا محمد بن خزيمة قال: حدثنا حجاج بن المنهال قال: حدثنا سفيان عن الزهري عن عمرة بلفظ: «السارق إذا سرق ربع دينار قطع».
- ٥- والحميدي في مسنده (١/٢٩٩) ح (٢٨٢) قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري به.
- ٦- وابن راهويه في مسنده، ما يروى عن عائشة بنت أبي بكر الصديق (١/٤٧٢) ح (٧٣٧) و (١/٥٤٩) ح (٩٨١) قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، به.
- ٧- والمروزي في السنة (ص ٨٩) ح (٣١٩) قال: حدثنا محمد بن عبيد بن حساب، حدثنا سفيان، عن الزهري به.
- ستتم: (عبدالله بن الزبير الحميدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وحجاج بن منهال، وإسحاق بن راهوية، ومحمد بن عبيد، وعبدالله بن المبارك) عن سفيان قال: حدثنا الزهري قال: أخبرني عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «القطع في ربع دينار فصاعدا».
- تخرج الوجه الثاني (عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها) «من قوله صلى الله عليه وسلم»:
- ١- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود، باب: في السارق، من قال: يقطع في أقل من عشرة دراهم (٥/٤٧٥) ح (٢٨٠٨٦) قال: حدثنا يزيد



بن هارون، قال: أخبرنا سليمان بن كثير، وإبراهيم بن سعد، قالا جميعاً: أخبرنا الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «القطع في ربع دينار فصاعداً»

٢- وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب حد السارق (٨٦٢/٢) ح (٢٥٨٥) قال: حدثنا أبو مروان العثماني قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، به.

٣- والبيهقي في السنن الكبرى جماع أبواب القطع في السرقة، باب ما يجب فيه القطع (٤٤٣/٨) ح (١٧١٥٦) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا محمد بن عمرو الحرشي، أخبرنا القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، به.

٤- والدارمي في سننه، كتاب الحدود، باب ما تقطع فيه اليد (١٤٨١/٣) ح (٢٣٤٦) قال: أخبرنا سليمان بن داود الهاشمي، أنبأنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به.

٥- وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٥٨/٢) ح (١٦٨٧) قال: حدثنا زمعة، عن الزهري، به.

٦- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الحدود، بيان الخبر الدال على إيجاب القطع على سارق الترس والمجن إذا كان ذا ثمن (١١٢/٤) ح (٦٢٠٩) قال: حدثنا ابن المنادي، قال: حدثنا يونس بن محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، قال ابن شهاب: به.

٧- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الحدود، بيان الخبر الدال على إيجاب القطع على سارق الترس والمجن إذا كان ذا ثمن (١١٢/٤) ح (٦٢١٠) قال: حدثنا ابن الجنيد الدقاق، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، به.

٨- وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب ما يقطع فيه السارق (١٣٦/٤) ح (٤٣٨٤) قال: حدثنا أحمد بن صالح، ووهب بن بيان، قالا:



حدثنا ح وحدثنا ابن السرح، قال: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، به.

٩- وابن حبان في صحيحه، ذكر نفي إيجاب القطع عن السارق الذي يسرق أقل من ربع دينار (٣١١/١٠) ح (٤٤٦٠) قال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا محمد بن سلمة المرادي قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب به.

١٠- والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (٧٧/٨) ح (٤٩١٧) قال: الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، به.

١١- والبيهقي في السنن الكبرى جماع أبواب القطع في السرقة، باب ما يجب فيه القطع (٤٤٣/٨) ح (١٧١٥٧) من طريق سليمان بن كثير، وإبراهيم بن سعد، قالوا: حدثنا الزهري به.

١٢- وأبو عوانة في المستخرج، كتاب الحدود، بيان الخبر الدال على إيجاب القطع على سارق الترس والمجن إذا كان ذا ثمن (١١٢/٤) ح (٦٢١١) قال: حدثنا محمد ابن الجنيد، ومحمد بن حيويه، قالوا: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، بإسناده مثله.

١٣- والبخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وفي كم يقطع؟ (١٦٠/٨) ح (٦٧٨٩) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة، وقال عقبه: «تابعه عبد الرحمن بن خالد، وابن أخي الزهري، ومعمر، عن الزهري».

١٤- والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الحدود، باب المقدار الذي يقطع فيه السارق (١٦٧/٣) ح (٤٩٧١) قال: حدثنا ربيع المؤذن، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به وقال عقبه: «قيل لهم: قد رويناه هذا الحديث عن الزهري في هذا الباب من حديث ابن عيينة على غير



- هذا اللفظ مما معناه خلاف هذا المعنى. وهو كان رسول الله ﷺ يقطع في ربع الدينار فصاعدا. فلما اضطرب حديث الزهري.
- ١٥- وأبو يعلى في مسنده، حديث السيدة عائشة (٣٨١/٧) ح (٤٤١١) قال: حدثنا عبد العزيز العمري، حدثني إبراهيم، عن الزهري، به.
- ١٦- وأبو يعلى في مسنده حديث السيدة عائشة (٢٥١/٨) ح (٤٨٣٦) قال: حدثنا زكريا، حدثنا إبراهيم، عن الزهري، به.
- ١٧- وعبدالرزاق في مصنفه، كتاب اللقطة، باب في كم تقطع يد السارق (٢٥٣/١٠) ح (١٨٩٦١) عن معمر، عن الزهري به.
- ١٨- والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (٧٧/٨) ح (٤٩١٩) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري به.
- ١٩- والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب القطع في السرقة، باب ما يجب فيه القطع (٤٤٣/٨) ح (١٧١٥٩) قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف إملاء، أنبأ أبو بكر محمد بن الحسين القطان، أنبأ أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، به.
- ٢٠- والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (٧٧/٨) ح (٤٩١٨) قال: أخبرنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن سعيد، عن معمر، عن الزهري، به.
- ٢١- والطبراني في المعجم الأوسط (٣٠٤/١) ح (١٠٢٣) قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا وهب بن محمد البناني البصري قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الملك أبو إسماعيل القناد، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن الزهري، به.
- ٢٢- والطبراني في المعجم الأوسط (٢٥٦/٢) ح (١٩١٠) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي المصيصي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، به.



٢٣- والخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٨/٩) قال: أخبرنا علي بن عمر الحربي الزاهد، قال: حدثنا القاضي أبو الحسن علي بن الحسن الجراحي، قال: حدثنا ذكوان بن عبد الله الوراق مولى بني هاشم، قال: حدثنا عبيد الله بن سعد الزهري، قال: حدثنا عمي، قال: حدثنا ابن أخي الزهري، عن عمه، به.

٢٤- وابن المبارك في مسنده (ص ٨٩) ح (١٥٠) عن يونس، عن ابن شهاب، قال: قالت عمرة بنت عبد الرحمن، به.

٢٥- والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (٧٧/٨) ح (٤٩١٦) قال: أخبرنا محمد بن حاتم، قال: أنبأنا حبان ابن موسى، قال: حدثنا عبد الله، عن يونس، به.

جميعهم: (سليمان بن كثير، وإبراهيم بن سعد، يونس بن يزيد، ومعمربن راشد، وعبد الرحمن بن خالد، وزمعة بن صالح، وابن أخي الزهري، ومالك بن أنس، والأوزاعي) عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «القطع في ربع دينار فصاعدا».

ثانيا: دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد أبي داود السجستاني):

١- أحمد بن محمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي البغدادي. روى عن: معتمر بن سليمان التيمي، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومسلم. قال ابن سعد: ثقة ثبت صدوق كثير الحديث. وقال النسائي: الثقة المأمون أحد الأئمة. وقال ابن حبان: كان حافظا متقنا فقيها ملازما للورع الخفي مواظبا على العبادة الدائمة أغاث الله به أمة محمد ﷺ وذاك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه لله حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر وجعله علما يقتدى به وملجأ يلجأ إليه. وقال ابن ماكولا: كان أعلم الناس بمذاهب



الصحابة والتابعين. قال ابن حجر: إمام ثقة حافظ فقيه حجة. توفي سنة ٢٤١هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة إمام قدوة^(١).

٢- سفيان: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الكوفي روى عن: عمرو بن دينار وأبي إسحاق السبيعي وزياد بن علاقة. وروى عنه: الأعمش وابن جريج وشعبة. قال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث. وقال أبو حاتم: ثقة إمام. قال علي بن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة. وقال ابن خراش: ثقة مأمون ثبت. قال يحيى بن سعيد: اشهدوا أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسمعه لا شيء. قال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. توفي سنة ١٩٨هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار، وقد تغير قبل موته، أما ما ذكر عنه من الاختلاط فقد استبعده الذهبي^(٢).

١- الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، الزهري القرشي أبو بكر المديني، روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبي الطفيل عامر ابن واثلة، وعبد الله بن كعب بن مالك. وروى عنه: سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، ومعمّر بن راشد، ويونس بن يزيد. قال عمرو بن دينار: ما رأيت أنص للحديث من الزهري. قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية فقيها جامعاً. وقال ابن حبان: كان أحفظ أهل زمانه سياقاً لمتون الأخبار وكان فاضلاً فقيهاً، روى عنه الناس. قال أبو حاتم: وقد قبل الأئمة قوله عن. وقال ابن حجر: متفق على جلالته وإتقانه. ولد سنة ٨٨هـ،

(١) - ينظر: الطبقات الكبرى (٣٥٤/٧) التاريخ الكبير (٥/٢) الجرح والتعديل (٢٩٢/١) تاريخ بغداد (٤١٢/٤) تهذيب الكمال (٤٣٧/١) السير (٦٢٣/١٢) تهذيب التهذيب (٧٥/١) التقريب (ص ٨٤).

(٢) - ينظر: الجرح والتعديل (٣٢/١) تهذيب الكمال (١٧٧/١١) الاغتباط (ص ١٤٨) تهذيب التهذيب (١١٧/٤) التقريب (ص ٢٤٥).



توفي سنة ١٢٥ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه، من الطبقة الثانية من المدلسين ويرسل^(١).

٣- **عمرة:** عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد، الأنصارية، كانت في حجر عائشة، وأعلم الناس بحديثها. روت عن: عائشة، وأم سلمة، وأم هشام بنت حارثة أختها لأُمها وغيرهن. روى عنها: يحيى بن سعيد، والزهرى، وابنها أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن. قال ابن معين: ثقة حجة. قال ابن المديني والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: ثقة حجة خيرة كثيرة العلم. وقال ابن حجر: ثقة. روى لها الجماعة. خلاصة حالها: ثقة^(٢).

٤- **عائشة** رضي الله عنها: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ وأشهر نسائه أفقه النساء مطلقاً، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وهي مكثرة في روايتها للحديث. لها فضائل كثيرة. روت عن: النبي ﷺ، وسعد بن أبي وقاص، وعمر بن الخطاب وحمزة بن عمرو الأسلمي. وروى عنها: إسحاق بن طلحة ابن عبيد الله وسعيد بن جبير، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وسعيد بن المسيب، توفيت سنة ٥٧ هـ على الصحيح^(٣).

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد ابن أبي شيبة):

١- **يزيد بن هارون:** هو يزيد بن هارون بن زاذي -بزاي ثم ألف ثم ذال منقوطة- أبو خالد الواسطي. روى عن: أبان بن أبي عياش، وأبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن سعد الزهري. وروى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجورجاني، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن حنبل. قال ابن المديني: هو من الثقات. وقال في موضع آخر: ما رأيت رجلاً قط أحفظ من يزيد بن

(١) - ينظر: جامع التحصيل (ص ١٠٩) الثقات لابن حبان (٣٤٩/٥) تهذيب الكمال (٤١٩/٢٦) السير (٣٢٦/٥) تهذيب التهذيب (٤٤٥/٩) التقريب (ص ٥٠٦).

(٢) - ينظر: الثقات للعجلي (٤٥٦/٢) الثقات لابن حبان (٢٨/٥) تهذيب الكمال (٢٤١/٣٥) السير (٥٠٧/٤) تهذيب التهذيب (٤٣٩/١٢) التقريب (ص ٧٥٠).

(٣) - ينظر: أسد الغابة (١٨٦/٧) تهذيب الكمال (٣٢٨/٣٥) الإصابة (٢٣١/٨).



هارون. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة، إمام صدوق، لا يسأل عن مثله. وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من خيار عباد الله تعالى ممن يحفظ حديثه وكان قد كف في آخر عمره. قال أبو خيثمة: كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه. قال الذهبي: أحد الأعلام قال ابن حجر: ثقة متقن عابد. توفي سنة ٢٠٦هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة، كُفَّ في آخر عمره ولا يضره؛ لأن جاريته تحفظه من كتابه، ولم يرد ما يشير صراحة لاختلاطه^(١).

٢- إبراهيم بن سعد: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، القرشي، الزهري. أبو إسحاق القرشي، الزهري، المدني. روى عن: أبيه قاضي المدينة، وابن شهاب الزهري، ويزيد بن الهاد، والوليد بن كثير. وروى عنه: ولداه يعقوب وسعد، وشعبة والليث وأبو داود الطيالسي، وابن مهدي، وابن وهب. قال ابن سعد: كان ثقة صدوقا، صاحب حديث. وقال ابن معين: ثقة حجة. وقال عباس: قلت لابن معين: إبراهيم بن سعد أحب إليك في الزهري أو ليث بن سعد؟ فقال: كلاهما ثقتان. وقال أحمد: ثقة. وقال أيضا: كان وكيع كف عن الرواية عنه، ثم حدث عنه. وقال العجلي: مدني، ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة، وقال صالح جزرة: سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرا. وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه بلا قاذح، وقال أيضا: ثقة حجة. توفي سنة ١٨٣هـ على الصحيح. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

٣- الزهري: ثقة متفق عليه، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٤- عمرة: سبقت ترجمتها في الوجه الأول. خلاصة حالها: ثقة

٥- عائشة رضي الله عنها: صحابية جلييلة، سبقت ترجمتها في الوجه الأول.

(١) - ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٥/٩) الثقات لابن حبان (٦٣٢/٧) تهذيب الكمال (٢٦١/٣٢)

الاغتباط (ص ٣٧٦) تهذيب التهذيب (٣٦٦/١١) التقريب (ص ٦٠٦).

(٢) - ينظر: تهذيب الكمال (٨٨/٢) السابق واللاحق (ص ٩٠) السير (١١٧/١٣) الهداية للإرشاد

(٥١/١) تهذيب التهذيب (١٢٣/١) التقريب (ص ٣٠٥).



ثالثا: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على الزهري واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها موقوفا (من فعله صلى الله عليه وسلم).

الوجه الثاني: عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (من قوله صلى الله عليه وسلم).

وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبين أن الوجه

الثاني (من قوله صلى الله عليه وسلم) هو الراجح وذلك للآتي:

أولاً: روى الوجه الثاني عن الزهري أكثر أصحابه وهم: (يونس بن يزيد،

وإبراهيم ابن سعد، ومعمّر بن راشد، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن

خالد، وزمعة بن صالح، وابن أخي الزهري، ومالك بن أنس، والأوزاعي)

وفيهم من هم من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري كمالك ومعمّر، والطرق

إلى من تابعهم صحيحة مقبولة، ونال هذا الوجه أكثرية الثقات.

قال البخاري عقب رواية إبراهيم بن سعد: «تابعه عبد الرحمن بن خالد، وابن

أخي الزهري، ومعمّر، عن الزهري»^(١).

ثانياً: تفرد برواية الوجه الثاني سفيان عن الزهري فجعله من فعل النبي صلى الله عليه وسلم،

وهو وهم إذ خالفه جماعة من الثقات سبق ذكرهم فرووه عن الزهري عن

عمرة عن عائشة من قول النبي صلى الله عليه وسلم قال: «القطع في ربع دينار فصاعدا».

ثالثاً: مما يؤكد صحة الوجه الأول أن سفيان بن عيينة قد اختلف عليه بوجه

آخر يوافق الوجه الراجح، وهي تؤيد عدم رجحان الوجه الأول، وأن سفيان

قد اضطرب فيه، وفي الحالة تلك يقدم من روايته ما وافق فيه غيره. وروى هذا

الوجه عنه (عبد الله بن الزبير الحميدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وحجاج

بن منهال، وإسحاق بن راهويه وإبراهيم بن سعيد الجوهري، ومحمد بن عبيد،

وعبد الله بن المبارك) وفيهم الحميدي وهو من أثبت الناس في ابن عيينة، وبهذا

الترجيح ينتفي الاضطراب.

(١) - صحيح البخاري (٨/ ١٦٠).



قال ابن حجر: «وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فأما إذا رجع بعضها فلا ويتعين الأخذ بالراجح وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تقرير قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى وعلى تقدير أن يكون بن عيينة اضطرب فيه فلا يقدر ذلك في رواية من ضبطه»^(١).

رابعاً: يلتقيها الترجيح مع إعراض البخاري عن إخراج رواية سفيان المعلقة، وأخرج الوجه الراجح عن الزهري، قال ابن حجر: «وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية بن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله»^(٢).

خامساً: مال البيهقي إلى ترجيح الوجهين فيكون أداه سفيان مرة هكذا ومرة هكذا، وهذا له وجه من التأويل، قال البيهقي: «وكلهم حفاظ ثقات، وفي ذلك دلالة على أن أصل الحديث عن لفظ رسول الله ﷺ كما رواه الشافعي وغيره عن ابن عيينة. وأما من رواه عنه عن فعل رسول الله ﷺ، فيحتمل أن يكونا محفوظين بأن يقطع ﷺ في ربع دينار، ويقول: «القطع في ربع دينار فصاعداً»، فيؤديه ابن عيينة مرة بالفعل دون القول، ومرة بالقول دون الفعل»^(٣).

رابعاً: الحكم على الحديث من وجهه الراجح: صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه.



(١) - فتح الباري (١٢/١٠٢).

(٢) - فتح الباري (١٢/١٠٢).

(٣) - مختصر خلافيات البيهقي (٤/٤٣٨).



[٦]

مثال لرواية الحديث من قوله ﷺ، مع أنه من فعله ﷺ.

قال الإمام الترمذي في جامعه (١/ ٤٤٤) ح (٤٢٠): حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ».

قوله: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»، وهم بروايتها من قول النبي ﷺ، هكذا رواه عبد الواحد بن زياد، والصحيح أنها رويت من فعله ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ».

.....

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي صالح واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (من قوله ﷺ).

الوجه الثاني: عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (من فعله ﷺ).

تخريج الوجه الأول (عن أبي صالح عن أبي هريرة عن (من قوله ﷺ)):

١ - أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، (١/ ٤٤٤) ح (٤٢٠) وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٦٧) ح (١١٢٠) والبزار في مسنده ^(١) (١٦/ ١٢٩) ح (٩٢١٥) قالوا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»، وقال الترمذي عقبه: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ

(١) - رواية البزار من فعله على وجهها الصحيح.



هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ . وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُفْعَلَ هَذَا اسْتِحْبَابًا .
وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه إلا عبد الواحد بن زياد».

٢- وأحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (١٩٦٣/٢) ح (٩٤٩٢) قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِهِ .

٣- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان، باب ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (٤٥/٣) ح (٤٩٦٥) من طريق مُسَدَّدٍ وَأَبِي كَامِلٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالُوا: ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بِهِ . وقال عقبه: «فقد رواه محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حكاية عن فعل النبي ﷺ لا خبراً عن قوله ﷺ».

خمسهم: (بشر بن معاذ العقدي، وعفان بن مسلم، ومسدد، وأبو كامل، وعبيد الله بن عمر) قالوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، بِهِ بَنَحُوهُ .

تخريج الوجه الثاني (عن أبي صالح عن أبي هريرة عن (من فعله ﷺ):

١- أخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّجْعَةِ بَعْدَ الْوُثْرِ وَبَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (٣٧٨ / ١) ح (١١٩٩) قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ».

٢- والنسائي في السنن الكبرى (١٧٧/٢) ح (١٤٦٠) قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن صلت كوفي قال: حدثنا أبو كدينة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، به وزاد «على شقه الأيمن» ثم يجلس، قال أبو عبد الرحمن: اسم أبي كدينة يحيى بن المهلب.



٣- والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، جماع أبواب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان، باب ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (٤٥ / ٣) ح (٤٨٨٨) من طريق محمد بن إبراهيم، عن أبي صالح السمان به. قال الشيخ: « وهذا أولى أن يكون محفوظا لموافقة سائر الروايات عن عائشة، وابن عباس ».

كلاهما: (سهيل بن أبي صالح ومحمد بن إبراهيم) عن أبي صالح عن أبي هريرة قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ».

ثانيا: دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد الترمذي):

١- بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقْدِيُّ: بشر بن معاذ العقدي: - بفتح المهملة والقاف - أبو سهل البصري، الضرير: رَوَى عَنْ: إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة الجمحي، وأبي أمية إسماعيل بن يعلى الثقفي، وأيوب بن واقد، وبشر بن المفضل. وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن الصقر بن ثوبان البصري، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار. قال النسائي: صالح. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق. خلاصة حاله: صدوق^(١).

٢- عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: هو عبد الواحد بن زياد العبدي، أبو بشر البصري. روى عن: إسماعيل بن سالم الأسدي، وإسماعيل بن سميع الحنفي، وأفلت ابن خليفة، وروى عنه: إبراهيم بن الحجاج السامي، وأحمد بن عبدة الضبي، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، وإسحاق بن عمر بن سليط. وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث. قال معاوية بن صالح: قلت ليحيى بن معين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: بعد سفيان، وشعبة: أبو معاوية الضرير،

(١) - ينظر: تهذيب الكمال (١٤٦/٤) الجرح والتعديل (٣٦٨/٢)، الثقات لابن حبان

(٨/١٤٤)، تهذيب الكمال (١٤٦/٤)، الكاشف (٢٦٩/١)، التهذيب (٤٥٨/١)، التقريب

(ص ١٢٤).



وبعده عبدالواحد بن زياد. وقال ابن معين وأبو زرعة، وأبو حاتم والعجلي والدارقطني: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. قال ابن القطان: ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً، ورد ابن حجر على ذلك فقال: وهذا غير قادح؛ لأنه كان صاحب كتاب وقد احتج به الجماعة. وقال أحمد: سمعت عفان قال: كانوا يذكرون ليزيد بن زريع عبد الواحد بن زياد فيقول من هذا الكذاب الذي يحدث عن يونس لا أعرفه قال فلقية يوماً في بعض الطريق فقبل له هذا عبد الواحد بن زياد فقال هذا كان جليسا عند يونس فقالوا هذا عبد الواحد بن زياد. قال الذهبي: أحد المشاهير، احتجا به الصحيحين، وتجنبنا تلك المناكير التي نقتت عليه. وقال ابن حجر: ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال. توفي سنة ١٧٦ هـ وقيل بعدها. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة أما تضعيف ابن القطان فمردود لأنه كان صاحب كتاب، وأما تكذيب يزيد بن زريع له فمردود لكونه وثقه بعد ورجه عن تكذيبه إياه^(١)

٣- الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الكوفي. روى عن: أبان ابن أبي عياش، والحكم بن عتيبة، وإبراهيم النخعي. وروى عنه: عيسى بن يونس، وإبراهيم بن طهمان، وجريير بن حازم. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كان ثقة ثبتاً في الحديث، وقال محمد بن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش. وقال أبو زرعة: إمام. قال أبو حاتم: ثقة يحتج بحديثه. وقال النسائي: ثقة ثبت. قال مغيرة: ما أفسد أحد حديث الكوفة إلا أبو إسحاق، يعني السبيعي، وسليمان الأعمش. وعقب الذهبي على قول مغيرة قائلاً: كأنه عنى الرواية عن من جاء، وإلا فالأعمش عدل صادق ثبت، صاحب سنة وقرآن، يحسن الظن بمن يحدثه ويروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم

(١) - ينظر: الثقات للعجلي (١٠٧/٢) الجرح والتعديل (٢٠/٦) الثقات لابن حبان (١٢٣/٧) تهذيب الكمال (٤٥٠/١٨) ميزان الاعتدال (٦٧٢/٢) هدي الساري (٤٢٢/١) تهذيب التهذيب (٤٣٤/٦) التقريب (ص ٣٦٧).



ضعيف ذلك الذي يدلّسه، فإن هذا حرام. وذكره ابن حبان في الثقات. قال الذهبي: أحد الأئمة الثقات ما نقوموا عليه إلا التدليس. وقال أيضا: وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال "حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. قال ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس. توفي سنة ١٤٧ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه، وهو مدلس من الطبقة الثالثة من المدلسين، وقد لاءه ابن حجر في المرتبة الثانية في كتاب طبقات المدلسين، ثم عاد وجعله في المرتبة الثالثة في النكت؛ فيؤخذ بالمتأخر منهما وهو ما في النكت، ولذا فلا يقبل من روايته إلا ما صرح فيها بما يدل على السماع، إلا ما كان من رواية شعبة عنه، وكذلك في شيوخه الذين أكثر عنهم كالنخعي^(١)

٤- أبو صالح: هو ذكوان السمان، أبو صالح الزيات، المدني، مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني. روى عن: إسحاق مولى زائدة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن جبير وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وعائشة. وروى عنه: ابنه عبد الله بن أبي صالح وإبراهيم بن أبي ميمونة وزيد بن أسلم وسليمان الأعمش. قال أحمد: ثقة ثقة، من أجل الناس وأوثقهم. قال ابن سعد، ويحيى بن معين، والعجلي وأبو حاتم: ثقة. وزاد أبو حاتم: صالح الحديث يحتج بحديثه. قال الذهبي: الحافظ، الحجة. قال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي سنة ١٠١ هـ. خلاصة حاله: ثقة^(٢).

(١) - ينظر: الثقات للعجلي (٤٣٢/١) الجرح والتعديل (١٤٦/٤) الكامل (٢٧١/٥) الثقات لابن حبان (٣٠٢/٤) تهذيب الكمال (٧٦/١٢) ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢) طبقات المدلسين (ص ٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص ٣١٠) تهذيب التهذيب (٢٢٢/٤) التقريب (ص ٢٥٤).

(٢) ينظر: ينظر: تهذيب الكمال (٥١٣/٨) تهذيب التهذيب (٢١٩/٣) السير (٣٦/٥) التاريخ الكبير (٢٦٠/٣) الجرح والتعديل (٤٥٠/٣) التقريب (ص ٢٥٩).



٥- أبو هريرة: هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي وقيل عبدالله واختلف في اسمه اختلافا كثيرا، والأقرب إلي الصواب عبدالرحمن الصحابي الجليل، أسلم عام خيبر، من المكثرين في الرواية. روى عن: النبي ﷺ وروى عنه: أكثر من ثمانمائة رجل. مات سنة سبع وقيل سنة ٥٨ هـ وقيل بعدها بسنة^(١).

دراسة إسناد الوجه الثاني (إسناد ابن ماجه):

٢- عُمَرُ بْنُ هِشَامٍ: هو عُمَرُ بْنُ هِشَامِ النُسَوي، أَبُو حَفْصٍ صَاحِبُ مَظَالِمِ الرِّي. رَوَى عَنْ: فَضَالَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النُسَوي، وَالْفَضْلَ بْنَ مُوسَى السَّيْنَانِي، وَمَعَاذَ بْنِ خَالِدِ بْنِ شَقِيقٍ، وَالنَّضَرَ بْنَ شَمِيلٍ. رَوَى عَنْهُ: ابْنُ مَاجَةٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَنْدِ الْخَتَلِي، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَقْبُولٌ. خَلَاصَةُ حَالِهِ: مَجْهُولُ الْحَالِ^(٢).

٣- النَّضَرُ بْنُ شَمِيلٍ: هو النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو. روى عن: الهرماس بن حبيب، وحמיד الطويل. روى عنه: هدية بن عبد الوهاب، وابن المديني. وثقه علي بن عبد الله المديني، ويحيى بن معين، وأبو حاتم. وقال الذهبي: ثقة إمام صاحب سنة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، من كبار التاسعة، احتج به الجماعة. خلاصة حاله: ثقة ثبت^(٣).

٤- شُعْبَةُ: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي. روى عن: أيوب بن السخيتاني، وبديل بن ميسرة وأبي عمر بن الجوني. روى عنه: إبراهيم بن سعد الزهري، وإبراهيم بن طهمان، وحجاج بن محمد. قال أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال. قال سفيان ابن عيينة: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. قال ابن معين: شعبة إمام المتقين. قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء

(١) - ينظر: الإصابة (٤/ ٤٦٤) أسد الغابة (٤/ ٨٧).

(٢) - ينظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٥٣١) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٣) وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٠٥).

(٣) - ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٧) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٧٩) والسير (٩/ ٣٢٨)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٢٠٧) الكاشف (٢/ ٣٢٠).



الرجال قليلا. قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن. توفي سنة ١٦٠ هـ. روى له الجماعة. خلاصة حاله: ثقة متفق عليه وأمير المؤمنين في الحديث^(١)

٥- سهيل بن أبي صالح: هو سهيل بن أبي صالح - ذكوان - السمان، أبو يزيد المدني، مات سنة ١٣٨، أو نحوها، روى عن: أبيه، وابن المسيب، وسمي. وروى عنه: الأعمش، ومالك، وشعبة، وعبيد الله، والثوري. قال ابن عيينة: كنا نعد سهيلاً ثباً في الحديث. وقال أحمد: ما أصلح حديثه. وقال ابن سعد: كان سهيل ثقة كثير الحديث. ووثقه العجلي، وابن معين - في رواية - . وقال ابن معين - في رواية - : هو صويلح، وفيه لين. وقال - أيضاً - : سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة. وقال - أيضاً - : لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من العلاء. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ. قال ابن عدي: له نسخ، روى عنه الأئمة، وحدث عن أبيه، وعن جماعة، عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل.. ويدلك على تمييز الرجل كونه مَيِّز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه عنه، وسهيل عندي مقبول الأخبار، ثبت، لا بأس به. وقال الذهبي: أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه. وقال في المغني: ثقة، تغير حفظه. وقال ابن حجر: صدوق، تغير حفظه بأخرة. خلاصة حاله: صدوق، وما ذكر من تغير حفظه قيل سببه أنه مات له أخ، فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث، ذكر ذلك ابن سعد، وابن المديني، والبخاري، وقيل أنه كانت أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه، ذكر ذلك أبو داود عن عبد العزيز الدراوردي، في قصة حديث حدث به سهيل، ثم نسيه بعد ذلك^(٢).

(١) - ينظر: الثقات للعجلي (٤٥٦/١) الجرح والتعديل (٣٦٩/٤) تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) تهذيب التهذيب (٣٤٥/٤) التقريب (ص ٢٦٦).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٢٢٣/١٢)، الجرح والتعديل (٢٤٦/٤)، ثقات ابن حبان (٤١٧/٦)، الكامل (٤٤٧/٣)، الميزان (٢٤٣/٢)، المغني (٤٥٥/١)، تهذيب التهذيب (١٢٨/٢).



٦ - أبوه: سبقت ترجمته في الوجه الأول. خلاصة حاله: ثقة.

٧ - أبو هريرة: سبقت ترجمته في الوجه الأول.

ثالثا: النظر في الاختلاف على المدار:

هذا الحديث مداره على أبي صالح واختلف عليه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا (من قوله ﷺ).

الوجه الثاني: عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا (من فعله ﷺ).

وبعد التخريج ودراسة الأسانيد ومعرفة الاختلاف على المدار تبين أن الوجه

الثاني (من فعله ﷺ) هو الراجح وذلك للآتي:

أولا: تفرد به عبد الواحد بن زياد، وهو وإن كان ثقة، إلا في حديثه عن

الأعمش وحده مقال. وقد تفرد هو هنا عن الأعمش ولم يتابعه أحد من ثقات

أصحاب الأعمش، قال البزار: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن

أبي صالح، عن أبي هريرة، ﷺ، إلا عبد الواحد بن زياد»^(١).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «خَالَفَ عَبْدُ الْوَاحِدِ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ فِي هَذَا، فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا رَوَوْهُ

مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ: وَانْفَرَدَ عَبْدُ الْوَاحِدِ مِنْ بَيْنِ ثِقَاتِ أَصْحَابِ

الْأَعْمَشِ بِهَذَا اللَّفْظِ»^(٢).

ثانيا: لم أقف على الوجه الأخرى عن الأعمش التي خولف عبد الواحد بها

عنه، إلا ابن ماجه رواه في سننه من طريق سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ»، وتابع

شعبة أبو كدينة يحيى بن المهلب كما عند النسائي في الكبرى^(٣).

(١) - مسند البزار (١٦/١٢٩).

(٢) - تدريب الراوي (١/٢٧١).

(٣) - السنن الكبرى (٢/١٧٧).



ثالثا: رواه من فعله ﷺ عن أبي صالح، سهيل بن أبي صالح ومحمد بن إبراهيم، وهو الراجح، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «فقد رواه محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة حكاية عن فعل النبي ﷺ لا خبرا عن قوله»^(١).

رابعا: يلتقي ترجيح الوجه الثاني مع ترجيح الإمامين (البیهقي، وابن تيمية) له: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وهذا أولى أن يكون محفوظا لموافقه سائر الروايات عن عائشة، وابن عباس»^(٢).

قال ابن القيم: «وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل، وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه»^(٣).

رابعا: الحكم على الحديث من وجهه الراجح:
حسن.



(١) - السنن الكبرى (٣/ ٤٥)

(٢) - السنن الكبرى (٣/ ٤٥)

(٣) - زاد المعاد (١/ ٣٨٠).



الكتاب





الخلاصة

أحمد الله تعالى على ما وفقني له من الانتهاء من هذا المبحث ؛ للإشارة أهمية معرفة الاختلاف على المدار وأثره في بيان العلل الواقعة في متون الأحاديث؛ لموقعها من الحكم على المتون، وأرجو الله أن أكون وفقتُ فيما خطته يدي وما إليه قصدت.

وقد خرجتُ من خلال هذا البحث بعدة نتائج وهي كالآتي:

١ - الخلاف على مدار الحديث، ما هو إلا وصف لإسناد الحديث، وهذا الوصف لا يعني حكماً على الحديث ذاته من حيث الصحة أو الضعف؛ لأن العبرة بالأثر المترتب من معرفة الاختلاف على المدار، وهو ثبوت العلة القادحة من عدمه.

٢ - أهمية معرفة الاختلاف على الرواة قبل الحكم على الأحاديث؛ فهو من الأمور التي تضبط مسأله وتُجلى أحكام الأئمة النقاد على الحديث بالتعليل، وإغفال معرفة العلل القادحة يؤدي إلى الزلل والخطأ في كل ما يتعلق بالحديث حكماً واستدلالاً واستنباطاً.

٣ - شمول التعليل باختلاف على الرواة أحاديث جميع الرواة من الثقات والضعفاء والمتروكين والمجاهيل؛ لأنه وصف للرواية نفسها وليس حكماً عليها، ومن ثمّ يتم الحكم على الحديث بعد معرفة الوجه الراجح.

٤ - وقع من بعض المحدثين إطلاق العلة على الأسباب الظاهرة التي تقدح في صحة الحديث، كالانقطاع، وضعف الراوي، ويمكن حمل هذا الإطلاق على معناها اللغوي لا معناها الاصطلاحي، لأن المعلول في حقيقته ما علة خفية غير ظاهرة.



- ٥- اتساع مدلول العلة وشمولها لأنواع كثيرة من أنواع التعليل كالشدوذ والنكارة والتفرد بمخالفة.
- ٦- من الخطأ إعمال الترجيح دائماً في كل خلاف على المدار، فإذا أمكن الجمع بين الوجوه بقرائنه المعتبرة فهو أولى من ترجيح أحدهما على الآخر وتخطئة الثقة.
- ٧- للعلماء قواعد ومسالك في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث، منها ترجيح أحد الحديثين على الآخر باعتبارات متعددة، ويستعان بقرينة مخالفة الثقات في الترجيح بين الروايات؛ إذا كان التفرد بلفظة من ألفاظ الحديث، مع الاستئناس بغيرها من وجوه الترجيح والقرائن الأخرى المصاحبة لها.
- ٨- يعد معرفة الاختلاف على الرواة أداة هامة في الكشف عن سوء حفظ الراوي، وبيان خطئه ووهمه على شيخه؛ وذلك من خلال دراسة الدلائل المحيطة بالخبر، خاصة إذا خالف جماعة الثقات.
- ٩- تعد كتب العلل من الكتب التي تبين القرائن التي يمكن من خلالها التوصل إلى معرفة سوء حفظ الراوي والكشف عن وهمه فيما يرويه: كالتفرد الذي لا يُحتمل من مثله، أو اضطرابه في الرواية، أو إدراجه في الأسانيد والمتون، أو رفعه الموقوفات، ووصله المراسيل، أو قبوله التلقين.
- ١٠- يظهر من اعتبار المحدثين قرينة المخالفة سعة علمهم بالرواة، وأصالة نقدهم ودقته، في الحكم على الرواة دون محاباة، ولذا لا يرتقى للحكم على الوجوه المختلفة والترجيح بينها إلا بعد معرفة أحكامهم على الرواة.
- ١١- أهمية معرفة التفرد بمخالفة؛ لأنها تعد من أهم العوامل المساعدة في التعرف على طبقة الرواة عن شيوخهم وتحديد بها بدقة.



١٢- ينبغي التفريق بين مخالفة الثقات الضابطين، ومخالفة الضعاف والمجاهيل، لأن بمخالفة الثقة لجماعة الثقات تكون روايته شاذة، بينما مخالفة الضعاف والمجهولين للثقات تكون روايتهم منكورة.

١٣- تهافت دعوى كل مدع بأن إظهار علم العلل ونشره يعد مادة دسمة لأعداء الدين للطعن فيه، ودليل تهافتها أن عدم معرفة العوام بهذا العلم لا يعني تركه وعدم تدريسه، والمعروف في كل تخصص دقيق قصر معرفته على المتخصصين فيه، كما أن أعداء الإسلام لا ينفكون من إلقاء الشبهات، ويقومون بالطعن في الإسلام ابتداءً، ويطعنون بالأحاديث الصحيحة فكيف بالضعيف والشاذ والمنكر والمعلول.

١٤- معرفة العلة واستثمارها في الرد على الشبهات أولى من إهمالها، ووجود العلة مفيد في الرد على الشبهة، بدلا من تأويل المتون المنكرة تأويلا غير متفق مع القواعد الحديثية؛ فالحكم بوجههم راوٍ أولى من نسبة نص للنبي ﷺ لم يقله.

١٥- وجود أحد وجهي الاختلاف على المدار في الصحيحين أو أحدهما قرينة يرجح بها أحد الوجهين، مما يزيد الاطمئنان لسلامة الصحيحين، وما وجد من تعليل لبعض أحاديثه فهي منصبة على الأسانيد وليست على المتون، كما أن الحق مع الإمام البخاري في جل ما انتقد عليه مما أخرجه في صحيحه.

١٦- لا يتم الحكم جملة بعلة حديث إلا بعد التخريج ومعرفة الخلاف وبيان القرائن، وقد يكون الوجه الراجح ذاته ضعيفا، وقد يكون صحيحا، فثمة حكم نهائي وهو ثمرة التخريج والدراسة.

١٧- كثير من الأحاديث المعلولة لها شواهد سواء صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، كما يستدل على حكمها التي أفادته بأدلة أخرى كلية أو أدلة أصولية



مستنبطة من الأصول والقواعد الفقهية، مما يدفع القول بأن علم العلل فيه هدر للأحاديث النبوية.

١٨ - أكثر ما يقع في الاختلاف على المدار أن يقع في الإسناد، وأقل منه ما يقع في المتن، وأقل منهما بصورة أكثر أن يقع الخلاف في الإسناد والتمن معاً، كما ينذر الحديث المعل باختلاف على المدار أن يكون مداره صحابياً.

١٩ - وجود خلاف يسير بين منهج المحدثين من جهة، وبين منهج الفقهاء والأصوليين من جهة أخرى، في إثبات العلة أو نفيها؛ مما أدى إلى قبول الفقهاء والأصوليين أحاديث طرحها المحدثون، وحكموا عليها بالإعلال أو الشذوذ.

والحمد لله في المبدى والمنهى.



قائمة المصاحف

- ١- أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسين البخاري القنوجي المتوفى: ١٣٠٧هـ، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٣- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، الناشر: دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين المتوفى: ٩٢٣هـ الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
- ٥- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي المتوفى: ١٣٩٦هـ الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - ٢٠٠٢م.
- ٧- تاريخ ابن معين برواية الدوري، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي المتوفى: ٢٣٣هـ، المحقق: د/ أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي



وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ الْمَشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَازَ الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ المحقق: الدكتور/ بشار عَوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إِسْمَاعِيلَ بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله المتوفى: ٢٥٦هـ الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (د.ت).

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى: ٩١١هـ حقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة ١٤١٥هـ.

١١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ المحقق: د/ عاصم بن عبد الله القريوتي الناشر: مكتبة المنار - عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد - سوريا الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣- التقييد والإيضاح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المتوفى:



- ٨٠٦هـ المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٤ - التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المتوفى: ٧٧٤هـ، دراسة وتحقيق: د/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٥ - تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ١٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي المتوفى: ٧٤٢هـ المحقق: د/ بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٧ - تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور المتوفى ٣٧٠هـ، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٨ - الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المتوفى: ٣٥٤هـ طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: د/ محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.



- ١٩- جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير المتوفى: ٦٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- ٢٠- الجامع الصحيح سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨م.
- ٢١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم المتوفى: ٣٢٧هـ الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٢٣- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، المؤلف: محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل المتوفى: ١٢٠٦هـ الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م عدد الأجزاء: ٤.
- ٢٤- سنن الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي المتوفى: ٢٥٥هـ، تحقيق:



حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٥ - **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي المتوفى: ٢٣٣ هـ، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

٢٦ - **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨ هـ المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٧ - **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي القاهري الشافعي، المتوفى: ٨٠٢ هـ، المحقق: صلاح فتحي هلال، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٨ - **شرح التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي** - المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المتوفى: ٨٠٦ هـ، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٩ - **شرح علل الترمذي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي المتوفى: ٧٩٥ هـ، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.



- ٣٠- شرح عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، المؤلف: أحمد بن يوسف الحلبي المتوفى: ٧٥٦هـ تحقيق: د محمد التوتنجي، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٣١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المتوفى: ٣٥٤هـ المحقق: شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٣٢- الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي المتوفى: ٣٢٢هـ المحقق: د/ مازن محمد السرساوي، تقديم الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبدالكريم وفضيلة الشيخ/ أبي إسحاق الحويني الناشر: دار ابن عباس الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٣٣- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد المتوفى: ٢٣٠هـ تحقيق: د/ علي محمد عمر الناشر: مكتبة الخانكي - بالقاهرة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٣٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني المتوفى: ٣٨٥هـ تحقيق وتخريج: مجموعة محققين. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي المتوفى: ٨٥٢هـ الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه



وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه بتعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (د-ت).

٣٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي المتوفى: ٩٠٢هـ المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٧- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني المتوفى: ٣٦٥هـ تحقيق: د/ مازن محمد السرساوي، تقديم الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، وفضيلة الشيخ/ أبي إسحاق الحويني الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بيروت (د. ت).

٣٨- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٣٩- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي المتوفى: ٧١١هـ الناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ.

٤٠- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٤١- ما لا يسع المحدث جهله، المؤلف: عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي العبدري أبو حفص المعروف بالمياشي المتوفى: ٥٨١هـ، المحقق: علي حسن علي



عبد الحميد، الناشر: الوكالة العربية للتوزيع والنشر - الأردن، (د. ت) (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث).

٤٢- محاسن الاصطلاح، المؤلف: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين المتوفى: ٨٠٥هـ - المحقق: د/ عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطيء" (د-ت) الناشر: دار المعارف.

٤٣- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري المتوفى: ٢٦١هـ - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٤- معرفة أنواع علوم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح المتوفى: ٦٤٣هـ، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٥- مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين المتوفى: ٣٩٥هـ - المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

٤٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ تحقيق: علي محمد البجاوي



الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٤٨ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢ هـ المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد الناشر: دار الحديث - القاهرة الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. (ملحق بكتاب سبل السلام).

٤٩ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢ هـ، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٥٠ - النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢ هـ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: المنور الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.



قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
١٣	المبحث الأول: تعريف الاختلاف على المدار وصوره.
٢٧	المبحث الثاني: وسائل إدراك العلة.
٥١	المبحث الثالث: أثر معرفة الاختلاف على المدار في الحكم على الحديث.
٥٥	[١] مثال لزيادة لفظة في متن الحديث ليست منه.
٦٤	[٢] مثال لرواية المتن بالمعنى مع الإخلال به.
٧٧	[٣] مثال للإدراج في متن الحديث.
٨٨	[٤] مثال لقلب المتن.
١٠٩	[٥] مثال لرواية الحديث من قوله ﷺ، مع أنه من فعله ﷺ.
١٢٢	[٦] مثال لرواية الحديث من فعله ﷺ، مع أنه من قوله ﷺ.
١٣١	الخاتمة
١٣٧	قائمة المصادر
١٤٦	قائمة المحتويات



بسم الله الرحمن الرحيم

